الأمم المتحدة

A/71/63–E/2016/8*

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
31 December 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البند ٢٤ (أ) من القائمة الأولية**
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام ٢٠١٦
٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ – ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦
البند ٧ (أ) من جدول الأعمال
الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي الدولي: متابعة توصيات الجمعية العامة والمجلس في مجال السياسات العامة

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

تقرير الأمين العام***

موجز

يعرض هذا التقرير، المقدم استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧، نظرة عامة عن التقدم المحرز والتحديات التي صودفت في تنفيذ القرار. ويستجيب أيضا للطلب الوارد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠١٤ والداعي إلى تضمين التقرير المناقشات التي جرت في إطار حوار المجلس بشأن الموقع الذي تحتله منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٦.

** A/70/50.

*** تأخر تقديم هذا التقرير بسبب عملية التشاور الموسعة المطلوبة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

230216 230216 15-23051 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وقد أعد التقرير بالتشاور مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، استنادا إلى خططها الاستراتيجية وتقاريرها السنوية ووثائق أخرى. واستفاد التقرير أيضا بصورة كبيرة من أربعة استقصاءات أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومن نظام إدارة المعلومات الجديد لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد حققت الاستقصاءات التي أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بدعم من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ومكتب تنسيق العمليات الإنمائية، معدل استجابة لم يسبق لارتفاعه مثيل مما جعلها مصدرا وافيا للمعلومات. واستُقيت البيانات المالية من قواعد البيانات ونظام الإبلاغ اللذين يديرهما مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. واستفاد التقرير أيضا من النتائج التي توصلت إليها البعثات الميدانية التي أوفدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى رواندا وساموا وفيجي وكولومبيا.

وسيجري إيراد توصيات الأمين العام في إصدار مستكمل لهذا التقرير، يصدر عقب المناقشات التي ستجري في الجزء المتعلق بالأنشطة التنفيذية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي واختتام حوار المجلس بشأن الموقع الذي تحتله منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل.

أولا - مقدمة

١ - قام المجتمع العالمي منذ سبعين سنة، ردا منه على الأحداث التي وقعت في الحرب العالمية الثانية، باعتماد ميثاق الأمم المتحدة وتأسيس المنظمة. وعالمنا اليوم لا يقتصر أمره على أنه مختلف اختلافا جذريا عن العالم أثناء تلك الحقبة، بل لقد تغير كثيرا جدا عن العالم في فترة الخمس عشرة سنة الماضية، التي عملت فيها الدول الأعضاء والأمم المتحدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - وهناك عوامل عديدة تقع في صميم هذا المشهد الإنمائي الجديد، منها: التغيرات التي طرأت على المراكز الجغرافية للنمو الاقتصادي؛ وتقلب الأسواق؛ وتعمُّق تأثير التكنولوجيات الجديدة في المجتمع والاقتصاد؛ وتغير سمات الفقر وازدياد اللامساواة؛ وتزايد عدد البلدان المتوسطة الدخل؛ والتحديات المستمرة التي تواجهها أقل البلدان نموا والعديد من الدول الهشة والمتضررة من النزاعات. وثمة عوامل أخرى تؤدي دورا في هذا المجال وهي زيادة الضغط على الموارد الطبيعية، وإعادة النظر في الدور الحاسم للمساعدة الإنمائية الرسمية، والأهمية المتزايدة لدور المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الفاعلة غير التقليدية الأخرى في مجال التنمية. ويتسم المشهد الإنمائي الحالي أيضا بتنامي التحديات العالمية التي تتطلب عملا جماعيا، وخاصة تغير المناخ والأوبئة والهجرة. وفي الوقت نفسه، لا تزال عقبات عديدة أمام التنمية تضرب بجذورها في مزيج مؤلف من إقصاء فئات من الناس واضطهادها، وسوء إدارة الموارد الطبيعية، والفساد، وسوء الإدارة في القطاعين العام والخاص، وما يقترن بالبطالة من شعور بخيبة الأمل والاغتراب، وعدم توافر فرص العمل اللائق وغيرها من الفرص.

٣ - واستنادا إلى رؤية ووعد مفادهما أنه ينبغي ألا يتخلف أي فرد عن الركب وانطلاقا من إدراك مشترك لحقيقة مؤداها أن التحديات التي يواجهها البعض هي، في عالم اليوم الآخذ في الترابط بشكل متزايد، تحديات تواجه الجميع، استجابت الجمعية العامة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، فاعتمدت خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). وتمثل خطة عام ٢٠٣٠ مسارا إنمائيا متكاملا وشاملا ومفضيا حقا إلى التحول لفترة الـ ١٥ سنة المقبلة، تستهدف الأمم المتحدة من خلاله أن تحقق ١٧ هدفا طموحا هي أهداف التنمية المستدامة.

٤ - ولإتاحة الوسائل لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، اعتمدت الدول الأعضاء أيضا، من خلال برنامج عمل أديس أبابا (قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق)، إطارا ماليا وتكنولوجيا يحقق تواؤم جميع التدفقات والسياسات المالية مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي عام ٢٠١٥ أيضا، وفي مواجهة التهديد الذي يشكله تغير المناخ،

اعتُمد اتفاق ختامي عالمي بشأن تغير المناخ في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، اتفق رؤساء الدول والحكومات في حزيران/يونيه ٢٠١٥ على إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني)، الذي أكدوا فيه مجددا التزامهم بتناول مسألة الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على مواجهة الكوارث انطلاقا من شعور جديد بالإلحاح.

٥ - وتشير هذه المحصلات مجتمعة إلى تبلور رؤية جديدة وطموحة ترسم لنا ملامح الأسلوب الذي يتعين أن نتبعه لدى قيامنا بتصميم أنشطة تحقيق الرفاه لسكان العالم وسلامة كوكب الأرض في السنوات المقبلة وتمويل تلك الأنشطة وتنفيذها ورصدها.

٦ - ويتطلب المشهد الإنمائي المتغير إعادة النظر في سير عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لضمان تمكنها من تقديم أفضل دعم للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠.

٧ - وكما نوقش في المرحلة الأولى لحوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموقع الذي تحتله منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يتعين أن تبدأ عملية إعادة النظر بالتوصل إلى اتفاق أكثر تحديدا حول المهام التي تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مؤهلة أكثر من غيرها لتنفيذها في مجموعات مختلفة من البلدان، مع التركيز بوجه خاص على دور المنظمة في مجال إرساء القواعد والتعبئة وتنظيم المحافل الدولية. ولا يمكن اختزال المشاكل وحلولها في قوالب إنمائية عالمية، ولكنها تحتاج بالأحرى إلى عمليات تشخيص وحلول ذات طابع خاص. وتتطلب القدرات المتنامية للبلدان المستفيدة من البرامج واحتياجاتها المتباينة أن تتبع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نُهُجا موضوعة خصيصا، وذلك لمراعاة الظروف الخاصة بكل بلد، بما يتفق والالتزامات المقررة بموجب القانون الدولي. وتستدعي التحديات التي يواجهها عدد متزايد من البلدان المتوسطة الدخل، التي توجد فيها نسب عالية من الشباب بين سكانها، ويقطن فيها معظم فقراء العالم اليوم، القيام بإجراءات محددة الوجهة للتصدي للمفارقة بين ارتفاع النمو الاقتصادي وجيوب الفقر المتزايدة والتفاوت المتصاعد والفجوات المتزايدة في رأس المال البشري والتكنولوجيا وفي فرص العمل اللائق والمنتج. والمساعدة الإنمائية الرسمية لا غنى عنها لتحقيق إمكانات تلك البلدان، مع مراعاة استخدام المتغيرات التي تذهب إلى ما هو أبعد من معايير نصيب الفرد من الدخل[(١)].

(١) قرار الجمعية العامة ٢٢٢/٦٨، الفقرة ٥.

٨ - وفي هذا الصدد، تحتاج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى استثمار ما لديها من طاقات وحشد ما لديها من نقاط قوة واستخدام مواردها المحدودة بأقصى قدر من الفعالية لدعم خطة عام ٢٠٣٠. وقد استرشدت أهداف التنمية المستدامة بالتجارب التي خاضتها المنظمة في عملية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والتي أظهرت الكيفية التي استطاعت بها منظومة الأمم المتحدة حفز التحرك العالمي من جانب الحكومات والوكالات الدولية والعديد من الجهات الفاعلة غير التقليدية، من المنظمات غير الحكومية إلى الشركات. ويشكل إنجاز الكثير رغم الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨ والأزمات العسكرية والسياسية التي ميزت السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين أمرا يرجع الفضل فيه إلى المبادئ الأساسية الكامنة وراء الأهداف الإنمائية للألفية ذاتها.

٩ - وما زال ربط الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجالي التنمية والعمل الإنساني على نحو أوثق بعملها في مجالات السلام والأمن وحقوق الإنسان يشكل تحديا. وعلى نحو ما أكدته الاستعراضات والمشاورات التي جرت مؤخرا في ميادين حفظ السلام وبناء السلام والعمل الإنساني، فإن الأسباب الجذرية للفقر كثيرا ما تكون هي أيضا العوامل الدافعة إلى نشوب النزاعات وظهور مخاطر الكوارث والأزمات الإنسانية وحالات الطوارئ المعقدة. ويجب أن تكون الأنشطة الإنمائية جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث والنزاعات العنيفة، ويجب أن تدعم أنشطة حفظ السلام وبناء السلام والعمل الإنساني. ولا بد في هذا الصدد من التركيز بشدة على الوقاية؛ وغالبا ما تكون انتهاكات حقوق الإنسان بالنسبة لنا أفضل مؤشرات الإنذار المبكر بحدوث مشاكل. ولا يمكن أن تكون الوقاية نهجا نتوخاه فقط عند اللزوم؛ بل يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من أنشطة الأمم المتحدة في جميع السياقات التي تعمل فيها كيانات المنظومة الإنمائية سويا مع استخدام كل منها ما يخصه من خبرة فنية وقدرات.

١٠ - ويؤثر طابع تمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على نطاق ونوع العمل الذي يمكن أن تقوم به وعلى توقعات الدول الأعضاء فيما يتعلق بما يمكن أن تفعله المنظومة. وقد أدى انعدام التوازن بشكل متزايد بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي وعدم توافر تمويل غير أساسي مرن وجماعي إلى نشوء وضع تخصص فيه الأغلبية العظمى من الموارد المستلمة تخصيصا صارما لمشاريع وصناديق استئمانية محددة. ويعرقل ذلك الجهود المبذولة لتنفيذ تدابير الاستجابة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لأنه يشجع على الأداء المنعزل ويزيد من التجزؤ وتكاليف المعاملات ويعزز التنافس والتداخل بين أنشطة كيانات المنظومة الإنمائية. ونتيجة لذلك، بات أداء المنظومة الإنمائية يمليه على نحو متزايد طابع التمويل الذي تتلقاه.

١١ - وتواجه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، التي لا تزال تربط بين عناصرها علاقة تكامل غير محكمة، عددا من الصعوبات التي تطرحها خطة التنمية الجديدة الشديدة التكامل، المبينة إجمالا في الفقرتين ٤ و ٥ أعلاه. وفي ضوء هذا التحدي، قد تحتاج المنظومة إلى إعادة النظر في كيفية تحديد موقع جديد لها، بما في ذلك إمكانية إحداث بعض التغييرات الأساسية في طريقة عملها. وقد أوضحت الدول الأعضاء بجلاء أن سير الأمور على النحو المعتاد ليس من الخيارات المطروحة. وتتطلب المعالجة الفعالة للديناميات المتغيرة نهجا موحدا للأمم المتحدة وأسلوبا موحدا في التخطيط والبرمجة والتنفيذ والرصد والإبلاغ ومحاكاة ذلك بتغييرات في السياسات وممارسات التمويل التي تنتهجها الجهات المانحة للمنظومة.

١٢ - والجهود المبذولة حتى الآن تركز أساسا على زيادة الاتساق والتنسيق. وفي حين أن التنسيق يستتبع وجود تسلسل منطقي في تدابير التدخل التي تستهدف في المقام الأول زيادة أوجه الكفاءة والتقليل إلى أدنى حد من التكاليف، فإنه لا يستتبع بالضرورة فحص محتويات تدابير التدخل ذاتها، سواء كانت استراتيجيات أو خططا أو سياسات أو إجراءات أخرى. وعلى نفس المنوال، فإن الهدف العام للاتساق هو زيادة فعالية كيانات المنظومة الإنمائية، بوسائل منها مثلا ضمان ألا يقوض تدبير تدخُّل في مجال أو قطاع ما تدابير التدخل في المجالات الأخرى أو يكررها.

١٣ - وهذا التكامل يستلزم التوصل إلى فهم مشترك للأهداف وأوجه الترابط فيما بينها والأطر المعيارية التي تستند إليها، وأن تكون تدابير التدخل مستندة إلى رؤية مشتركة وإلى استراتيجية وخطط تستهدف إيجاد أوجه تآزر ومعالجة المعاوضات، بهدف ضمان التوصل إلى كلٍ يكون أكبر من حاصل جمع مكوناته، وبعبارة أخرى التوصل إلى تدابير استجابة من جانب المنظمة تعكس الرؤية الشاملة لخطة عام ٢٠٣٠، وتعمل فيها العناصر المنفصلة بشكل موحد لتحقيق الأهداف المشتركة للخطة.

١٤ - ومن الصعب وصف الأنشطة التي تضطلع بها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأنها مجرد ''أنشطة تنفيذية'' بالمعنى الدقيق للكلمة، ذلك لأنها تقوم بعدد من الأنشطة الإنمائية التي تنطلق من تكليفات معيارية. وبالمثل، فإن تسمية ''منظومة الأمم المتحدة الإنمائية'' المنطلقة من تعريف فضفاض مستمد من تمويل الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية لا تنتظم تماما في الوقت الراهن مع ما تعد به من تنفيذ خطة إنمائية شاملة متكاملة. ولعل الوقت، في هذا المنعطف، قد حان للنظر فيما يلي: (أ) ما إذا كانت المصطلحات المستخدمة حاليا تعكس بشكل كاف توقعات الدول الأعضاء؛ و (ب) كيف يمكن تعريف منظومة مكلفة بتنفيذ الخطة المتكاملة الجديدة.

١٥ - وقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالحاجة إلى إجراء استعراض جاد لِلَّبِنات الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك مهامها، وممارسات تمويلها، وهياكل إدارتها، وترتيباتها التنظيمية، وقدراتها، وتأثيرها، ونُهج شراكاتها، بغية النظر في قابليتها للتطبيق على خطة التنمية المبتكرة المعتمدة حديثا. ولا يمكن إلا بمعالجة هذه المجالات الحيوية عبر إدخال تعديلات أساسية أن ترتقي المنظومة الإنمائية إلى مستوى التحدي الذي يطرحه المشهد الإنمائي الجديد. وتتيح دورة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات فرصة لأن تتخذ المنظومة موقعا أفضل لها ولتوفير التوجيه الاستراتيجي الذي تحتاجه ككيان متكامل وتحديد نتائج تتجاوز الإنجازات التي يحققها كل كيان من كيانات المنظومة على حدة.

١٦ - وقد اشتهرت قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقر الأمم المتحدة بأن المهندس المعماري الذي صممها ترك سقفها دون أن يكمله لأن ''أعمال التنمية لا تنتهي أبدا''. وهذا التقرير تذكير بأن الهيكل التنظيمي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية هو أيضا عمل يظل دوما في طور الإنجاز. وإذا كان ذلك المهندس قد صمم قاعة المجلس باعتبارها حيزا ماديا، فإن المنظومة الإنمائية لم تكن أبدا نتيجة مخطط متسق. فقد تنامت تلك المنظومة على مدى سبعين عاما بمختلف عناصرها التي تستجيب لاحتياجات متباينة، منها الإنمائي والسياسي. وعلى الرغم من تلك البدايات، ما فتئت المنظومة الإنمائية منذ إنشائها تتكيف مع الواقع الجديد، ومن الواضح أن لها الاستعداد والرغبة في مواصلة ذلك.

ثانيا - تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

١٧ - أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية هي الأنشطة التي تضطلع بها كيانات المنظمة تحقيقا لهدف رئيسي هو تشجيع التنمية والازدهار في البلدان النامية. وتتألف منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من ٣٤ كيانا، منها البرامج والصناديق والوكالات المتخصصة وكيانات أخرى تتلقى مساهمات للاضطلاع بأنشطة تنفيذية من أجل التنمية[٢]. وتتضمن

(٢) اثنا عشر صندوقا وبرنامجا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، صندوق الأمم المتحدة للسكان، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (الأونروا)، برنامج الأغذية العالمي)؛ و ١٣ وكالة متخصصة (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، منظمة الطيران المدني الدولي، منظمة العمل الدولية،

قاعدة البيانات الإلكترونية المتعلقة بالاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات، والمتاحة على موقعه الشبكي، مزيدا من المعلومات والمراجع المتعلقة بتعاريف ومقارنات التمويل.

١٨ - وتشمل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية أنشطة لها أهداف إنمائية طويلة الأجل وأنشطة تركز على المساعدة الإنسانية في الأجل القصير. وعلى النحو المبين في الشكل الأول أدناه، فقد مثل التمويل المقدم في عام ٢٠١٤ نسبة ٦٢ في المائة (٢٨,٤ بليون دولار) من مجموع الإيرادات المخصصة للأنشطة المضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة (٤٦,٢ بليون دولار).

الشكل الأول
تمويل الأنشطة المضطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة: ٢٠١٤

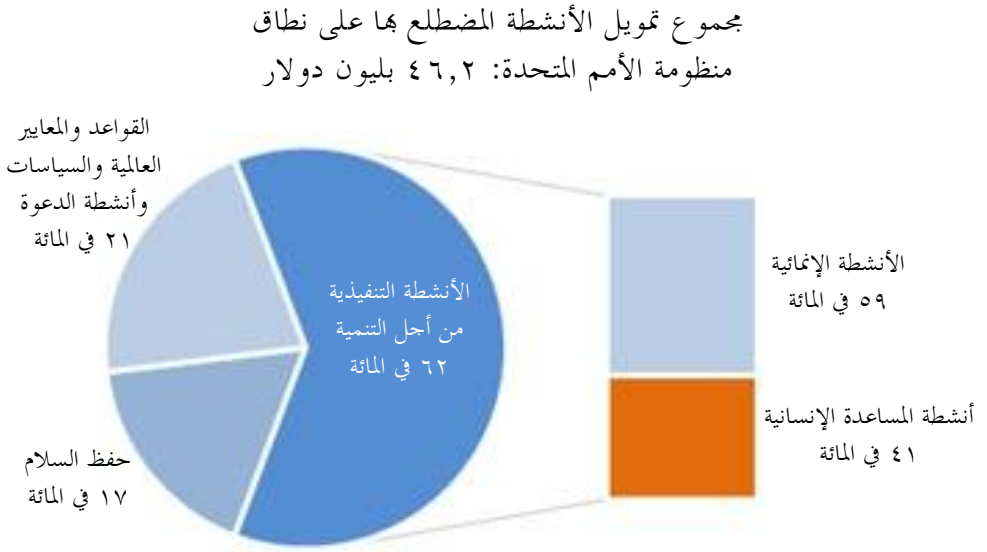

المنظمة البحرية الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، الاتحاد البريدي العالمي، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، منظمة التجارة العالمية)؛ وتسعة كيانات أخرى (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأوروبا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان). وبإضافة متطوعي الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ومركز التجارة الدولية بشكل منفصل، يصل المجموع إلى ٣٧ كيانا.

١٩ - وفيما يتعلق بالتمييز بين الأنشطة المتصلة بالتنمية وتلك المتصلة بالمساعدة الإنسانية، لا وجود لتصنيفٍ منسَّق على نطاق المنظومة. ولأغراض هذا التقرير، وفي انتظار استحداث نظام تصنيف منسَّق، ستُعتبر كل أنشطة مفوضية شؤون اللاجئين والأونروا[٣] ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وعمليات الطوارئ التي تنفذها اليونيسيف (نحو ٣٢ في المائة من مجموع أنشطة اليونيسيف) والعمليات الإنسانية التي ينفذها برنامج الأغذية العالمي (نحو ٩٣ في المائة من مجموع أنشطة البرنامج) متصلةً بالمساعدة الإنسانية. وستعامَل سائر الأنشطة التنفيذية باعتبارها أنشطة متصلة بالتنمية. ويتناول العديدُ مما يرد في هذا التقرير من تحليلات أكثر تفصيلا الأنشطةَ المتصلة بالتنمية بشكل خاص.

الموارد الأساسية وغير الأساسية

٢٠ - تموَّل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية من مزيج مما يسمى الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية[٤]. فالموارد الأساسية موارد غير مخصصة يمكن المزج بينها دون قيود. ويكون تخصيصها واستعمالها مرتبطين مباشرة بالولايات المتعددة الأطراف الموكولة إلى الكيانات وبأولويات خططها الاستراتيجية، بالصيغ التي يقرها مجلس إدارة كل منها من خلال عملية حكومية دولية مستقرة.

٢١ - وعلى النقيض من ذلك، فإن الموارد غير الأساسية تكون، على نحو ما تحدده الجهات التي تساهم بها، مخصصة لأغراض معينة وهي بالتالي مقيَّدة من حيث تخصيصها واستعمالها. لذا ليس من الضروري وجود صلة مباشرة بين الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية والولايات المتعددة الأطراف وأولويات الخطط الاستراتيجية التي أقرتها مجالس الإدارة. وفي بعض الحالات، توافق مجالس الإدارة رسميا على استعمال الموارد الأساسية في حين أنها ''تحيط علما'' فقط باستعمال الموارد غير الأساسية. وتتخذ نسبة تناهز ٦ في المائة من الموارد غير الأساسية شكل ما يسمى الموارد المحلية، وهي موارد يساهم بها كل من البلدان المستفيدة من البرامج والشركاء المحليين لفائدة الكيانات من أجل تنفيذ برامج في بلدانهم ذاتها[٥]. وقد استُثنِيَ هذا العنصر من بعض التحليلات الواردة في هذا الفصل حيثما أشير إلى ذلك واعتُبر مناسبا.

(٣) تشمل ولاية الأونروا كلا من المساعدة الإنسانية وخدمات التنمية البشرية في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وحقوق الإنسان للاجئين.

(٤) باستثناء مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، المموَّل ذاتيا بنسبة ١٠٠ في المائة.

(٥) يشار إليها أحيانا بتسمية ''مساهمات الدعم الذاتي''.

٢٢ - وفي حين أن الموارد غير الأساسية تمثل عنصرا جوهريا من عناصر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، يُنظر إلى المعونة المقيدة المخصصة لمشاريع محددة باعتبارها تساهم في مظاهر التجزؤ والمنافسة والتداخل بين الكيانات، مما يشكل عامل تثبيط للتركيز والرؤية الاستراتيجية والاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ونظرا للطبيعة المتكاملة لخطة عام ٢٠٣٠، لا بد أن تمنح المساهماتُ لكيانات المنظومة الإنمائية المرونة الكافية للاضطلاع بأنشطة أفقية تشمل مجالات مستهدفة متعددة. وعلاوة على ذلك، سيكون من المهم ضمان أن يصبح التمويل غير الأساسي أكثر مرونة/أقل تخصيصا، وأن يرتكز على قاعدة سليمة من التمويل الأساسي، وألا تستخدم الموارد الأساسية للمساعدة على تغطية التكاليف غير المتعلقة بالبرامج والمرتبطة بالأنشطة غير الأساسية. ومن شأن ذلك أن يساعد على كفالة أن يدعم التمويل مهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بدلا من أن تكون تلك المهام موجهة حسب طبيعة التمويل.

ألف - لمحة عامة

١ - التمويل في عام ٢٠١٤ والاتجاهات الراهنة

٢٣ - بلغ مجموع المساهمات المقدمة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ٢٨,٤ بليون دولار في عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦,٩ في المائة بالقيم الحقيقية بالمقارنة مع العام السابق. وتعزى الزيادة بكاملها إلى زيادة في التمويل غير الأساسي المقدم لأنشطة المساعدة الإنسانية. وانخفضت المساهمات الأساسية في الواقع بنسبة ٠,٥ في المائة بالقيم الحقيقية، ولم تشكل إلا ٢٤ في المائة من التمويل الإجمالي المقدم في عام ٢٠١٤. ومن ثم، فقد اتخذ أكثر من ثلاثة أرباع التمويل المخصص للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية شكل موارد غير أساسية. ومَثّل التمويل المخصص لأنشطة المساعدة الإنسانية نسبة ٤١ في المائة من الحجم الإجمالي للتمويل المخصص للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية في عام ٢٠١٤. وعلى سبيل المقارنة، بلغت تلك الحصة نسبة ٣٣ في المائة في عام ٢٠١٢.

٢٤ - ويتضح من خلال إلقاء نظرة على الاتجاهات الأطول أجلا (انظر الشكل الثاني) أن النمو بالقيم الحقيقية في تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية كان إيجابيا بصورة عامة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، سواء بالنسبة للأنشطة المتصلة بالتنمية والأنشطة المتصلة بالمساعدة الإنسانية. غير أن نمو الموارد الأساسية ظل متدنيا بالمقارنة مع نمو الموارد غير الأساسية المخصصة للأنشطة المتصلة بالتنمية وأنشطة المساعدة الإنسانية على السواء. وبالتالي انخفضت حصة التمويل الأساسي من مجموع التمويل المقدم للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من ٤٤ في المائة إلى ٢٤ في المائة، وانخفضت حصة التمويل الأساسي من تمويل الأنشطة المتصلة بالتنمية على وجه الخصوص من ٥١ في المائة إلى ٣٠ في المائة خلال فترة السنوات الخمس عشرة المذكورة.

الشكل الثاني
التغير الحقيقي على مر الزمن في تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، ١٩٩٩-٢٠١٤

(النسبة المئوية للتغير بالقياس إلى عام ١٩٩٩)

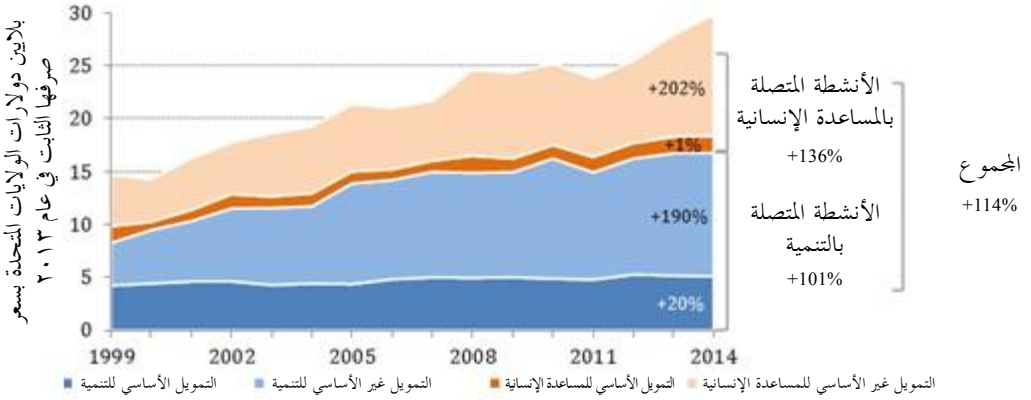

٢٥ - ولئن كان ينبغي الإقرار بأن النمو السريع الذي شهده التمويل غير الأساسي مكّن كيانات الأمم المتحدة من توسيع نطاق أنشطتها إلى أبعد مما كان يمكِن أن تسمح به الموارد الأساسية وحدها، فقد كانت لهذا التطور آثار كبيرة بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضا. فعلى سبيل المثال، سيتطلب إحداث زيادة كبيرة في المشاريع الممولة من الموارد غير الأساسية قاعدة أوسع من التمويل الأساسي إذا كان معدل تكلفة الدعم البرنامجي لا يغطي جميع التكاليف غير البرنامجية (التي تشمل تكاليف التنظيم والإدارة) ذات الصلة بالمشاريع غير الممولة من الموارد الأساسية. كما إن الاختلال المتزايد بين الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية الشديدة التخصيص أفضى إلى مجموعة من الحوارات المنظمة بشأن التمويل داخل عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات، من أجل اجتذاب تمويل كافٍ أكثر مرونة ويمكن التنبؤ به بشكل أفضل.

٢ - الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية والمساعدة الإنمائية الرسمية

٢٦ - في عام ٢٠١٤، حين كانت التدفقات الأساسية تمتزج بالتدفقات غير الأساسية، كان تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية يشكل نسبة ١٨ في المائة من مجموع المساعدة

الإنمائية الرسمية[٦]. ويبين الشكل الثالث أنه بعد اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، أخذ نمو التمويل المقدم للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية منحى مماثلا لنمو المساعدة الإنمائية الرسمية حتى عام ٢٠١١، وبعد ذلك، ارتفع التمويل المقدم للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بسرعة أكبر، وهو ما يعزى بقدر كبير إلى زيادة في أنشطة المساعدة الإنسانية.

الشكل الثالث
نمو المساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ١٩٩٩-٢٠١٤

النمو بالقيم الحقيقية (١٩٩٩=١٠٠ في المائة)

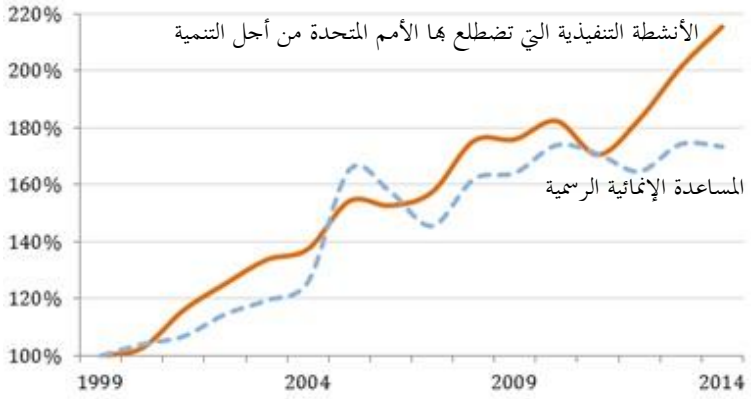

٢٧ - وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٣، ارتفع الاستخدام الإجمالي للنظام المتعدد الأطراف (الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية) من حصة نسبتها ٣٦ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية إلى حصة نسبتها ٤١ في المائة، ويعزى ذلك أساسا إلى الزيادات في التمويل غير الأساسي. ويعود إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية نحو ٣١ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف حسب ما أفادت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (انظر الشكل الرابع)[٧].

(٦) استبعدت أيضا الموارد المحلية الموجهة من خلال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لأن تعريف المساعدة الإنمائية الرسمية لا يشملها.

(٧) تفاديا للعد المزدوج، استبعدت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بين أية منظمتين من المنظمات المتعددة الأطراف.

الشكل الرابع
قنوات المساعدة المتعددة الأطراف: ٢٠١٣[٨]

مجموع استخدام النظام المتعدد الأطراف: ٥٩,٢ بليون دولار

المصدر: إحصائيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٢٨ - ويعرض الشكل الخامس تحليلا مقارنا لمجموع نفقات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ومجموع صرفيات المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد القطري. ويبين هذا الشكل أن نفقات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية شكلت أقل من ١٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في ٦٠ بلدا من بلدان البرامج. وتبلغ حصة هذه البلدان الستين مجتمعة نحو ١٦ في المائة من مجموع نفقات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على الصعيد القطري. وتجدر الإشارة إلى أن المعلومات المقدمة تمثل التدفقات المالية المجمَّعة المتاحة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأسرها. وفي المتوسط، هناك حضور لتسعة كيانات تابعة للأمم المتحدة في كل بلد من بلدان البرامج الستين المذكورة، التي تمثل فيها نفقات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية أقل من ١٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. وكانت غالبية النفقات، أي نسبة ٥٥ في المائة، في بلدان البرامج التي تمثل فيها هذه النفقات نسبة تتراوح بين ١٠ في المائة و ٣٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية.

(٨) تعود البيانات إلى عام ٢٠١٣ لأن التقرير الإحصائي للجنة المساعدة الإنمائية لعام ٢٠١٤ لن يصدر إلا في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ (انظر http://www.oecd.org/dac/stats/final2014oda.htm).

الشكل الخامس
نفقات الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على الصعيد القطري كحصة من المساعدة الإنمائية الرسمية: ٢٠١٣

(لا يشمل الموارد المحلية)

٢٩ - ومن منظور التمويل، يمكن اعتبار أن التحليل الوارد أعلاه يدل على أهمية منظومة الأمم المتحدة في مجمل التعاون الإنمائي على الصعيد القطري. واستنادا إلى قائمة البنك الدولي للبلدان التي تمر بأوضاع هشة، تمثل نفقات الأمم المتحدة أكثر من ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية في حوالي نصف أقل البلدان نموا، أي ٢٣ بلدا، وفي ٥٧ في المائة من البلدان الهشة الخارجة من الصراع. وبالتالي تميل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى أن تتسم في أقل البلدان نموا و/أو البلدان الخارجة من الصراع بأهمية مالية أكبر من التي تكتسيها في بلدان البرامج بشكل عام.

٣٠ - وعلى الرغم من النمو الذي شهده تمويل كل من الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية والمساعدة الإنمائية الرسمية العالمية منذ عام ٢٠٠٠، لا يمثل مجموعا هذين النوعين من التمويل إلا حصة صغيرة من تدفقات الموارد الدولية الكلية إلى البلدان النامية، التي تقدر حاليا بنحو تريليونين من الدولارات في السنة[٩]. وقد انخفضت حصة المساعدة الإنمائية الرسمية ومن ثم حصة تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية من مجموع تدفقات الموارد الدولية إلى البلدان النامية، حيث تمثلان حاليا نحو ٧ في المائة و ١,٣ في المائة على التوالي. ومع ذلك، وفيما يتعلق بتوجيه المعونة إلى أفقر الناس وأشدهم ضعفا، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية

(٩) *Investments to End Poverty*, Development Initiatives, Bristol, United Kingdom, 2013.

وتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية أحدثا أثرا كبيرا لأن هذه التدفقات تتجه بشكل أعمّ نحو أهداف التنمية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا[١٠]. وفضلا عن ذلك، قد يكون بإمكان هذه التدفقات القيام بدور تحفيزي وداعم هام في اجتذاب وتعبئة موارد إضافية، ولا سيما الموارد المحلية، اللازمة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، ومن ثم يمكن أن يكون لها أثر مضاعِف. وستكون الاستفادة من هذه الإمكانيات أمرا حيويا بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية إذا أريدَ لها أن تحتفظ بأهميتها الكبيرة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وسيَتمثَّل أحد التحديات المطروحة في هذا الصدد في إثبات ذلك الأثر المضاعِف لبيان التأثير الحقيقي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية من المنظور المالي بصورة ملائمة.

٣ - كيانات الأمم المتحدة

٣١ - يتركز التمويل في عدد صغير نسبيا من كيانات الأمم المتحدة، وقد استأثرت العشرة الأولى منها (برنامج الأغذية العالمي، اليونيسيف، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مفوضية شؤون اللاجئين، منظمة الصحة العالمية، الأونروا، منظمة الأغذية والزراعة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليونسكو، منظمة العمل الدولية) بنسبة ٨٩ في المائة من إجمالي المساهمات في عام ٢٠١٤[١١]. وبالنسبة للكيانات الخمسة الأكبر حجما، تجاوز العنصرُ غير الأساسي العنصرَ الأساسي بهامش كبير (انظر الشكل السادس). وترد قائمة كاملة بالمساهمات المقدمة منذ عام ٢٠٠٥ بحسب الكيان ونوع التمويل في الجدول ألف-٢ من المرفق الإحصائي المتاح إلكترونيا على الموقع الشبكي للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات.

(١٠) Improving ODA allocation for a post-2015 world، دراسة مستقلة أعدت بتكليف من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تحضيرا لمنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٦ (http://www.un.org/en/ecosoc/newfunct/pdf15/un_improving_oda_allocation_for_post-2015_world.pdf).

(١١) لأغراض هذا التقرير، اعتُبر مبلغ الـ ٤٣٩ مليون دولار الذي تلقاه برنامج الأغذية العالمي في شكل تمويل مرن غير مخصص في عام ٢٠١٤ معادلا لموارد أساسية وقد أُورد على هذا النحو في الشكل السادس.

الشكل السادس

المساهمات التي تلقتها كيانات الأمم المتحدة: ٢٠١٤

مجموع المساهمات: ٢٨,٤ بليون دولار

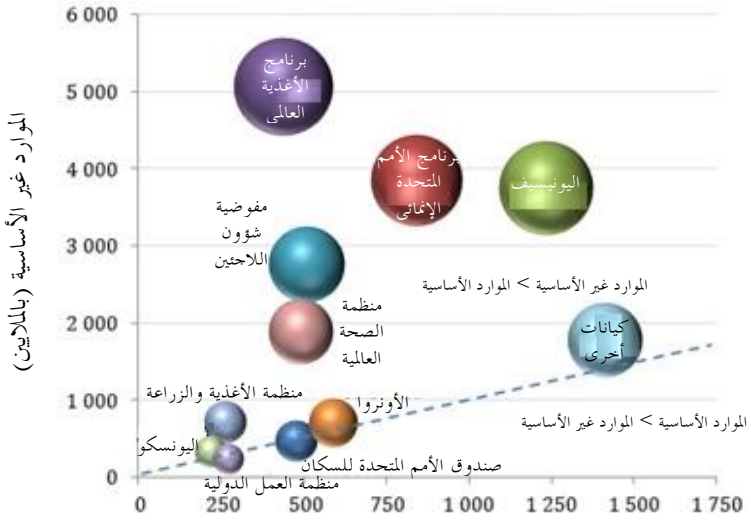

٣٢ - وللسنة الثانية على التوالي، شهدت المساهمات المقدَّمة إلى برنامج الأغذية العالمي ومفوضية شؤون اللاجئين والأونروا وأنشطة اليونيسيف المتصلة بالمساعدة الإنسانية زيادة كبيرة. وزادت إجمالا المساهمات المقدمة لأنشطة المساعدة الإنسانية بما يقدر بـ ٤٨ في المائة بالقيم الحقيقية منذ عام ٢٠١٢، مقارنة بزيادة طفيفة نسبتها ٢ في المائة في تمويل الأنشطة المتصلة بالتنمية خلال الفترة نفسها. ويتوازى هذا الاتجاه مع الزيادة الهائلة في الطلب على المعونة الإنسانية بسبب عوامل متعددة تتراوح بين النزاعات التي طال أمدها وآثار تغير المناخ. ومن أجل مواجهة هذه الزيادة في الطلب على المعونة الإنسانية، أنشأ الأمين العام الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل أنشطة المساعدة الإنسانية لدراسة تحديات تمويل العمل الإنساني وللسعي إلى إيجاد حلول لمسائل تقديم التمويل المناسب من حيث توقيته والممكن التنبؤ به. وسيقدم هذا الفريق توصيات من شأنها أن تساعد على إثراء النقاش أثناء انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في أيار/مايو ٢٠١٦.

٤ - مصادر التمويل

٣٣ - يمكن عموماً تصنيف مصادر تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة إلى ثلاث فئات عامة هي: المساهمات الحكومية، والمساهمات المقدمة من

مؤسسات أخرى متعددة الأطراف (بما فيها المفوضية الأوروبية) والمساهمات المقدمة من جهات غير الدول. وقد ورد مباشرة من الحكومات ما يقرب من ٧٧ في المائة من مجموع المساهمات المقدمة في عام ٢٠١٤ (الشكل السابع). وتشمل هذه المساهمات مساهمات مقدمة من الحكومات إلى صناديق الأمم المتحدة الاستئمانية المتعددة المانحين. وتأتي النسبة المتبقية البالغة ٢٣ في المائة من (أ) المفوضية الأوروبية وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف والصناديق العالمية التي غالباً ما تمول هي ذاتها من الحكومات و(ب) مصادر غير حكومية وخاصة.

الشكل السابع

الفئات الرئيسية لمصادر التمويل: عام ٢٠١٤

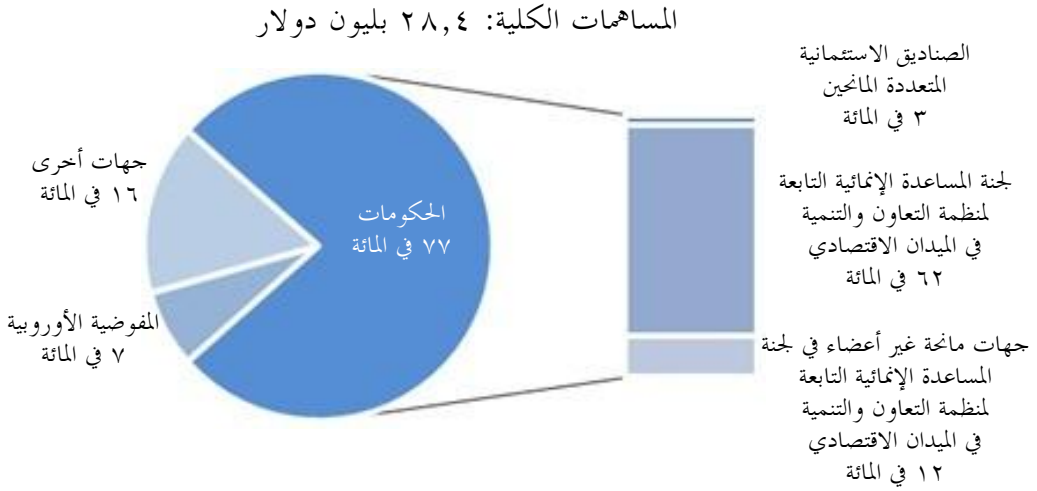

٣٤ - ويبين الشكل الثامن هذه المعلومات لمجموعة الجهات المساهمة الرئيسية التي تبلغ حصتها مجتمعة نسبة ٨٧ في المائة من إجمالي التمويل المخصص للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية. وتستثني المعلومات المتعلقة بفرادى الجهات المانحة مساهماتها "غير المباشرة" التي تتدفق عبر الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين والمفوضية الأوروبية وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف (بما فيها الصناديق العالمية). فهذه المساهمات تصنف في مجموعات وتُعرض على حدة. وترد قائمة كاملة بالمساهمات موزعةً حسب الجهة المانحة ونوع النشاط ونوع التمويل في الجدول ألف-٣ من المرفق الإحصائي الإلكتروني المتاح في الموقع الإلكتروني للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.

الشكل الثامن

المساهمون الرئيسيون: عام ٢٠١٤

المساهمات الكلية: ٢٧,٤ بليون دولار

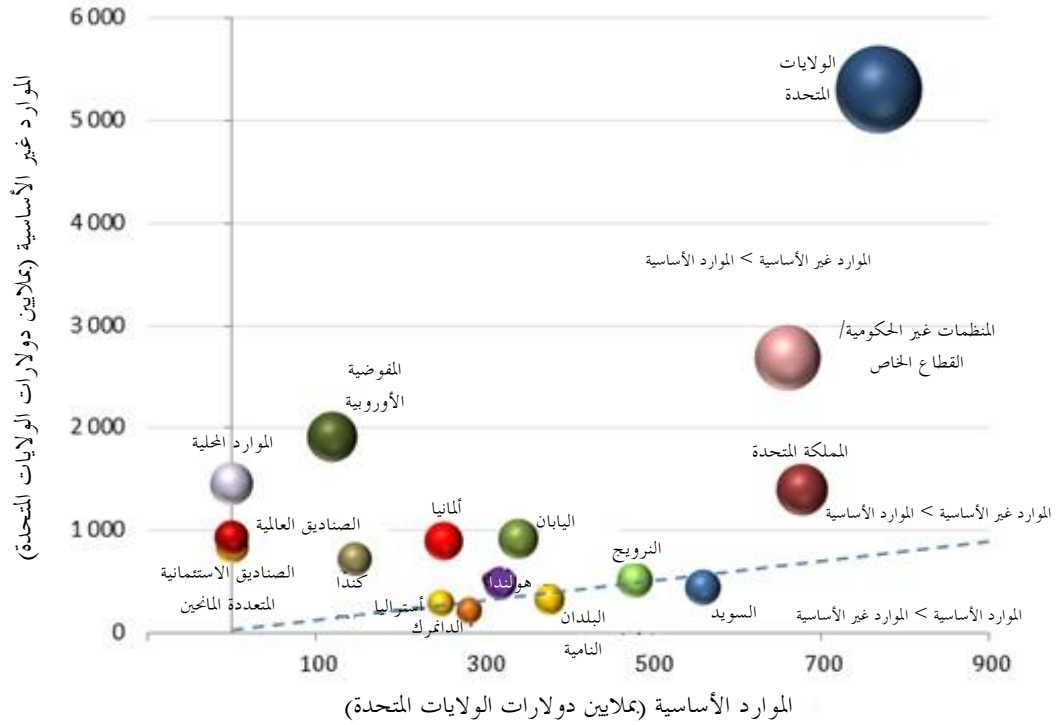

(يتناسب حجم الفقاعات مع المساهمات الكلية)

٥ - التوزيع العام ودرجة التركيز أو التجزؤ

٣٥ - استخدم نحو ٧١ في المائة من نفقات بمبلغ قدره ٢٨,٤ بليون دولار تتصل بالأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (بما فيها الموارد المحلية) في أنشطة برنامجية على المستوى القطري (انظر الشكل التاسع) واستخدم من هذه النسبة مبلغ ٨,٩ بليون دولار للإنفاق على أنشطة إنمائية في بلدان واقعة في أفريقيا. وتَبرُز في هذا الصدد زيادة حصة الأنشطة التنفيذية في غربي آسيا في الآونة الأخيرة، التي ارتفعت من ٨ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ١٧ في المائة في عام ٢٠١٤، وهو ما يعزى بدرجة كبيرة إلى الأزمات الإنسانية في سورية والعراق.

الشكل التاسع
النفقات بحسب المنطقة: عام ٢٠١٤

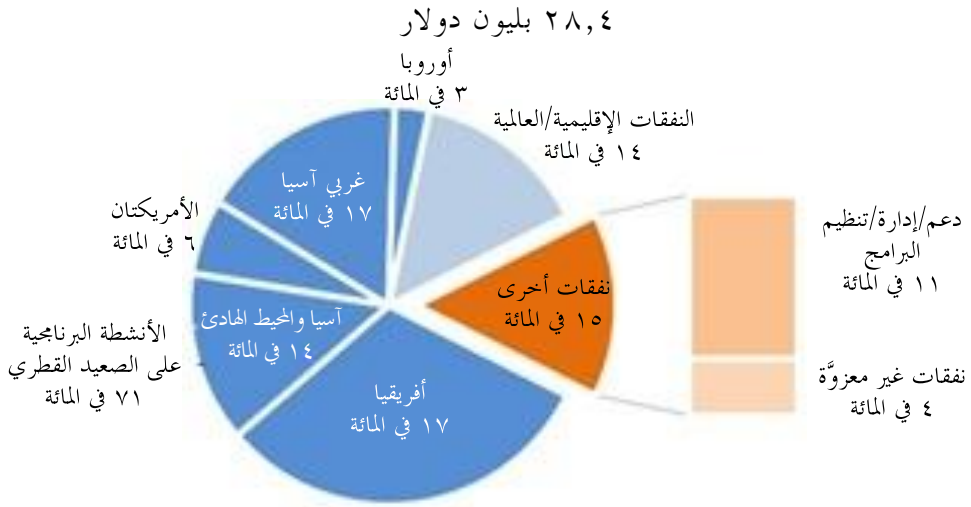

٣٦ - وبناء على ذلك، كانت نسبة ٢٩ في المائة من النفقات الإجمالية تتصل بـ (أ) الأنشطة البرنامجية على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ (ب) ودعم وإدارة/تنظيم البرامج؛ (ج) والأنشطة التي لا يمكن عزوها إلى أي من الفئات المذكورة أعلاه. وتكاليف دعم البرامج وفعالية التنمية والإدارة هي التكاليف التي اعتُبرت في المناقشات المتعلقة باسترداد التكاليف المتصلة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، تكاليفَ غير برنامجية.

٣٧ - وفيما يتعلق بتوزيع ودرجة تركيز إجمالي النفقات البرنامجية القطرية لعام ٢٠١٤، استأثرت البلدان الخمسون الأولى المستفيدة من البرامج بنسبة ٨٢ في المائة من المجموع، حيث استفادت بالفعل البلدان العشرة الأولى[١٢] وحدها بنسبة ٣٨ في المائة (انظر الشكل العاشر). وكان أعلى مستوى للنفقات البرنامجية في أفغانستان (١,٣ بليون دولار)، وهو مستوى تبلغ نسبة ما يعود منه إلى أنشطة البرنامج الإنمائي ٦٣ في المائة.

(١٢) إثيوبيا، والأردن، وأفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، والصومال، والعراق، ولبنان، فضلا عن الأرض الفلسطينية المحتلة.

الشكل العاشر

النفقات البرنامجية في البلدان الخمسين الأوائل المستفيدة من البرامج: ٢٠١٤

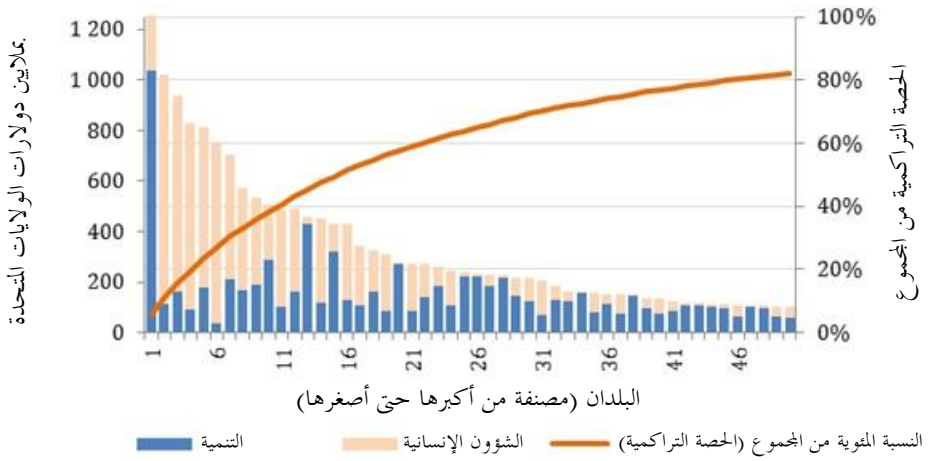

٣٨ - وفيما عدا حالة أفغانستان، كانت للمساعدة الإنسانية الحصة الغالبة في الأنشطة التي تنفذ في البلدان صاحبة أعلى مستوى للنفقات البرنامجية الكلية. ويفيد البنك الدولي بأن ٧ من البلدان العشرة صاحبة أعلى مستوى للنفقات البرنامجية تعتبر بلدانا تعيش أوضاعا هشة. وترد في الجدول باء-٢ من المرفق الإحصائي الإلكتروني قائمة كاملة بالنفقات البرنامجية موزعة بحسب نمط النشاط ونوع التمويل (http://www.un.org/en/development/desa/oesc/qcpr).

٣٩ - ويقدم الشكل الحادي عشر لمحة عامة، مستمدة من المعلومات المقدمة من البنك الدولي، عن الطريقة التي وُزعت بها النفقات البرنامجية القطرية المتعلقة بالتنمية فيما بين مختلف المجموعات القطرية وحسب مستويات الدخل في عام ٢٠١٤. وقد بلغت حصة البلدان المنخفضة الدخل نسبة ٤٥ في المائة من مجموع النفقات على الصعيد القطري. ووصل مجموع النفقات في أقل البلدان نموا إلى ٥,٢ بلايين دولار في عام ٢٠١٤، وهو مبلغ يمثل حوالي ٥٣ في المائة من مجموع النفقات على المستوى القطري. وكانت حصة البلدان ذات مؤشر التنمية البشرية المنخفض تبلغ ٥٩ في المائة من النفقات، وهي نسبة كان أكثر من ثلاثة أرباعها في أقل البلدان نمواً.

الشكل الحادي عشر

النفقات المتصلة بالتنمية – بحسب المجموعات الرئيسية للبلدان: ٢٠١٤

٩,٨ بليون دولار (باستثناء الموارد المحلية)

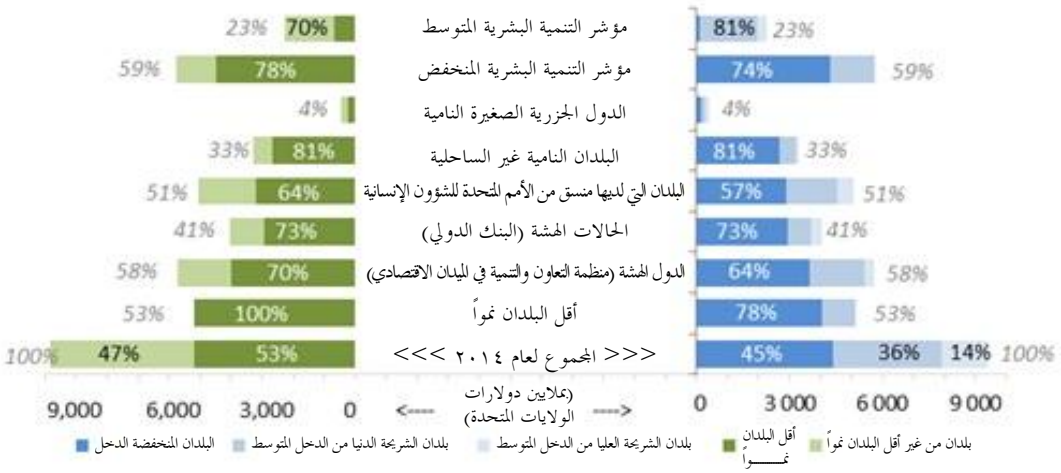

٤٠ - ويقدم الشكل الثاني عشر لمحة عامة عن التوزيع العام للنفقات البرنامجية المتصلة بالتنمية لعام ٢٠١٤ (باستثناء الموارد المحلية) ودرجة تركيزها حسب البلد ونوع التمويل (أساسي وغير أساسي)، وهي ترد مرتَّبة بشكل تنازلي حسب مجموع النفقات من الموارد الأساسية. ولأغراض العرض، لم تُدرج النفقات التي تفوق قيمتها ٣٠٠ مليون دولار. وكانت حصة البلدان العشرة الأوائل المستفيدة من البرامج معا تقرب من ٣٠ في المائة من مجموع النفقات ذات الصلة بالتنمية في عام ٢٠١٤.

الشكل الثاني عشر

النفقات المتصلة بالتنمية: البلدان الـ ١٢٠ الأولى مرتبةً حسب الموارد الأساسية: ٢٠١٤

٩,٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة (باستثناء الموارد المحلية)

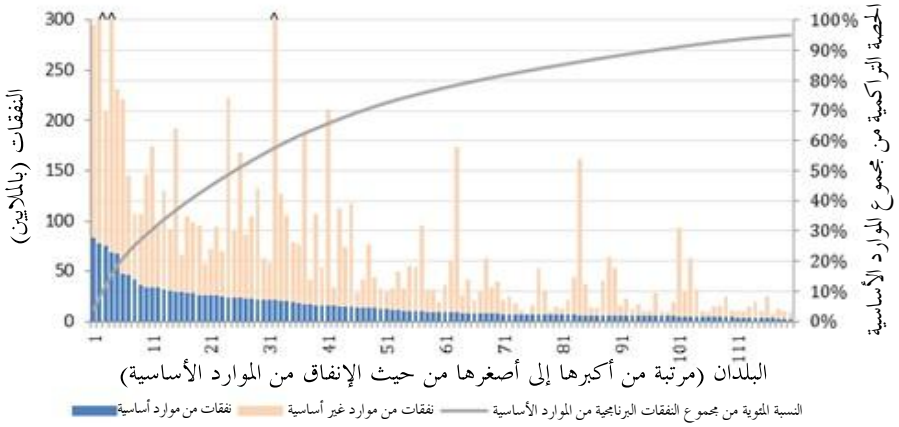

٤١ - وفي هذا الصدد، يجدر إعادة النظر في نتائج الدراسة الاستقصائية الأخيرة التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للمانحين الأعضاء في لجنتها للمساعدة الإنمائية[١٣]، التي تبين أن اتخاذ الجهات المانحة القرارات بشأن التمويل المخصص هي عملية يغلب عليها التناثر إلى حد كبير - فهي إما أنها موزعة فيما بين وزارات وإدارات شتى و/أو وحدات مختلفة في الإدارة الواحدة و/أو مفوضة لامركزياً للقيام بها في الميدان. وبناء على ذلك، لا تملك معظم الجهات المانحة صورةً شاملة لإجمالي الدعم الذي تقدمه إلى المنظمات الرئيسية المتعددة الأطراف، والعديد منها يتجه إلى المنظمة المموَّلة نفسها للحصول على هذه المعلومات. ويفيد أحد استنتاجات الدراسة الاستقصائية بأنه، في السياقات التفاعلية أو القائمة على الاستجابة، لا تكون لدى الجهات المانحة بالضرورة استراتيجية شاملة بشأن تخصيص مواردها لأية وكالة محددة متعددة الأطراف، أو توزيعها بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، وهو أمر يفضي إلى أن يكون توزيع الموارد، كما يرد في الشكل الثاني عشر، وإلى حد كبير، محصلة تجميع العديد من عمليات صنع القرار المؤلفة من مرحلة واحدة. وهذا الأمر يزيد من أهمية المناقشات بشأن (أ) المواءمة الفعلية بين الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية والولايات المتعددة الأطراف وأولويات الخطة الاستراتيجية للكيانات كما أصدرتها مجالس الإدارة؛ وفيما يتعلق بالمواءمة الفعلية، (ب) مدى القيام بطريقة مناسبة بعزو تكاليف دعم البرامج وتنظيمها/إدارتها (التكاليف غير البرنامجية) إلى مصادر التمويل غير الأساسي هذه، و(ج) الأسلوب الجيد لتقديم المنح من أطراف متعددة والقدرة على تتبع التوازن بشكل صريح بين مخصصات المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف من الموارد الأساسية لأغراض التكامل السياساتي الأفقي.

ألف - تعزيز مجمل التمويل، ولا سيما الموارد الأساسية

١ - توسيع قاعدة المساهمين

٤٢ - من أجل تعزيز التمويل، سيكون من المهم أن تنوع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قاعدة تمويلها لتحد بالتالي من اعتمادها على عدد قليل من المانحين الرئيسيين. وقد تم أيضاً التأكيد على هذه المسألة في الحوار الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل.

(١٣) أُجريت في الربع الأخير من عام ٢٠١٣ دراسة استقصائية لمخصصات المعونة المتعددة الأطراف؛ وقد استجاب لها ٢٢ من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية.

٤٣ - ويظهر الشكل الثالث عشر الفروق بين المجموعات الرئيسية للمساهمين في الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على مر الزمن. ويبين أن أربع مجموعات مختلفة قد نشأت بحلول عام ٢٠٠٥. والمجموعة المصنفة في هذا الشكل على أنها ''الجهات الأخرى'' تتألف من التمويل الذي تقدمه منظمات أخرى متعددة الأطراف (باستثناء المفوضية الأوروبية، المبينة على حدة)، والصناديق العالمية، والمنظمات غير الحكومية، والمصادر الخاصة. والنمو في المساهمات المقدمة من هذه المجموعة هو أهم اتجاه للتمويل حتى عام ٢٠٠٥. إلا أنه، منذ عام ٢٠٠٥، ظلت الحصص المقدمة من هذه المجموعات الأربع من المساهمين من إجمالي التمويل المقدم للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية حصصاً ثابتة نسبيا.

الشكل الثالث عشر
المصادر الرئيسية للتمويل، ٢٠٠٠-٢٠١٤

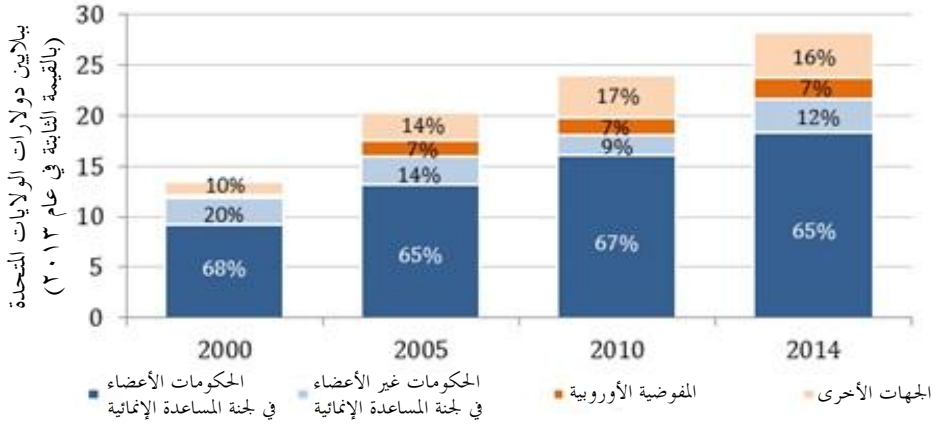

٤٤ - ومن المرجح أن تزداد مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول في التعاون الإنمائي في سنوات ما بعد عام ٢٠١٥، وهو ما يمثل فرصة هامة لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية للنمو وتوسيع قاعدة شراكاتها والمساهمين في تمويل أنشطتها. وفي الوقت ذاته، سيتطلب هذا الأمر تحديد أشكال جديدة للمساءلة مع مراعاة المسؤولية المشتركة للجهات المتعددة الفاعلة من الدول وغير الدول، بما يشمل الإبلاغ بشكل جيد وشفاف عن التمويل الذي تتلقاه كيانات الأمم المتحدة من الجهات الفاعلة التي ليست دولا. وفي الوقت الراهن، لا توجد لدى كيانات عديدة منهجية للإبلاغ المنتظم عن الأموال التي تتلقاها من القطاع الخاص والجهات الأخرى التي ليست دولا، رغم ما يبذل حاليا من جهود، من خلال الحوارات المعقودة مؤخرا بشأن التمويل المنظم، لتحسين الإبلاغ في هذا المجال.

٤٥ - وفيما يتعلق بالمساهمات الحكومية، فقد ساهمت البلدان النامية[١٤] في عام ٢٠١٤ بنحو ٧٠٣ ملايين دولار لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، باستثناء الموارد المحلية، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٦ في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنةً بعام ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت البلدان النامية مبلغاً آخر قدره ١,٣٢ بليون دولار في شكل موارد محلية لتنفيذ برامجها المحلية. ومع أن هذا الأمر يمثل اتجاهاً إيجابياً، فقد قدمت الدول المانحة الثلاث الأولى ما نسبته ٤٥ في المائة من مجموع التمويل الذي ورد من الحكومات في عام ٢٠١٤، واستأثرت البلدان المانحة العشرة الأولى مجتمعة بنسبة ٧٣ في المائة من مجموع التمويل المقدم من الحكومات. وفي عام ٢٠٠٩، كانت حصة الدول المانحة الثلاث الأولى تبلغ ٤٠ المائة والبلدان المانحة العشرة الأولى تبلغ ٧٤ في المائة، الأمر الذي يدل على عدم حدوث أي تحسن على مر السنوات الخمس الأخيرة فيما يتعلق بالحد من اعتماد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على عدد محدود من المساهمين الحكوميين.

٤٦ - وفي استقصاء لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية جرى في عام ٢٠١٥، أفادت ٢٣ وكالة من الوكالات الـ ٢٥ التي ردت على الاستقصاء بأنها تبلغ سنويا، كجزء من إبلاغها الدوري، عن اتخاذ تدابير محددة لتوسيع قاعدة الجهات المانحة. ومع ذلك، ما زال توسيع قاعدة الجهات المانحة يمثل تحديا. ولما كان من الممكن للمنظومة الإنمائية إذا مُولت تمويلاً جيداً أن تدعم تنفيذ خطة التنمية لعام ٢٠٣٠، فإن من الأهمية بمكان أن تكون جميع الدول الأعضاء واعية بمسؤوليتها عن المساهمة بموارد أساسية وكذلك بموارد غير أساسية عالية الجودة، وفقاً لما حثت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧. والعامل الرئيسي لتحقيق ذلك هو التوصل إلى فهم واضح للدور المحدد الذي ينبغي للمنظومة الإنمائية أن تضطلع به في تيسير تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وضمان أن تكون المنظومة مجهزة تجهيزا جيدا للقيام بهذا الدور. ويمثل التزام الدول الأعضاء، النامية والمتقدمة منها، والجهات المانحة الأخرى التي ليست دولا بتقديم مساهمات مؤشرا على ثقتها في المنظومة الإنمائية.

٤٧ - ويتطلب توسيع قاعدة الجهات المانحة عملا سبَّاقا من جانب كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في بناء الثقة لدى جميع الدول الأعضاء والشركاء المحتملين الآخرين على نحو يتسم بأكبر قدر من الشفافية، وذلك لإثبات وجاهة الدعوة إلى توفير مستويات كافية ويمكن التنبؤ بها من التمويل الأساسي ومن التمويل غير الأساسي التكميلي. ويتعين على كيانات

(١٤) لأغراض هذا التحليل، أُخذ بتصنيف البنك الدولي الذي يعرف البلدان النامية بأنها البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل.

المنظومة أن تولي اهتماما خاصا للدول الأعضاء التي تتوفر لديها الوسائل للمساهمة – ولكنها لم تسهم حتى الآن، وكذلك لتلك التي لديها الإمكانات لتزيد من مساهمتها.

٢ – الحوارات المنظمة بشأن التمويل والكتلة الحرجة من الموارد الأساسية

٤٨ – لما كان الهيكل التمويلي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة قد تغير تغييرا جذريا في العقدين الماضيين، فقد استجابت معظم فرادى الكيانات لذلك بإجراء استعراض لممارساتها التمويلية في إطار مجموعة من الحوارات المنظمة مع الدول الأعضاء لرصد ومتابعة إمكانية التنبؤ بالموارد المتاحة لتنفيذ الخطط الاستراتيجية لتلك الكيانات ومرونة تلك الموارد وتواؤمها. وفي الاستقصاء الذي أجري لكيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠١٥، أشار ١٧ كيانا من الكيانات الـ ٢٥ التي ردت على الاستقصاء إلى أنها حددت موعدا لإجراء حوار منظم بشأن التمويل في عام ٢٠١٤. وقد تواصلت هذه الحوارات في عام ٢٠١٥ وشملت مناقشات حول مفهوم الكتلة الحرجة من الموارد الأساسية. ومع أن صناديق وبرامج الأمم المتحدة الرئيسية قد وضعت مجموعة من المبادئ الموحدة لمفهوم الكتلة الحرجة من الموارد الأساسية في عام ٢٠١٤[(١٥)]، فقد كان التقدم المحرز في عام ٢٠١٥ محدودا فيما يتعلق بتحديد مستوى معين من الكتلة الحرجة لكل كيان من الكيانات، على النحو الذي اقترحته الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات. وقامت جميع الصناديق والبرامج الرئيسية وعدة وكالات متخصصة، كجزء من استجابتها، بوضع استراتيجية و/أو مذكرة استراتيجية بشأن تعبئة الموارد للنظر فيها في عام ٢٠١٥.

٤٩ – ومع أن خطوات واسعة قد اتخذت في فرادى كيانات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتعزيز استراتيجيات تعبئة الموارد، فإن إمكانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال تعبئة الموارد، كمنظومة، ما زالت غير مستغلة إلى حد كبير، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الأنشطة المتصلة بالتنمية (على سبيل المثال، لا توجد جهة لها صلة بالتنمية تعادل الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ). وبُذلت في هذا الصدد جهود تجلت، مثلاً، في إنشاء صناديق لمبادرة ”أمم متحدة واحدة“ فضلا عن نافذة تمويل ”توحيد الأداء“ الموسعة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، ثبتت صعوبة اجتذاب الموارد إلى نوافذ التمويل التي من هذا القبيل على مدى فترة طويلة من الزمن وبالتالي فقد كان نجاح تلك الصناديق محدوداً. وقد يفسر ذلك جزئيا سبب انتشار الصناديق المواضيعية والرأسية العالمية،

(١٥) انظر A/70/62-E/2015/4، الفقرات من ٤٣ إلى ٥٠.

التي يمكن أن تعتبر بديلا للنظام المستقر المتعدد الأطراف، فتسهم بالتالي في تحويل وجهة الموارد بعيدا عن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٥٠ - سيتطلب تحديد الموقع الذي تحتله منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل في سياق خطة عام ٢٠٣٠ أن تستثمر، كمنظومة موحدة، ما لديها من إمكانات لتعبئة موارد كبيرة بالإضافة إلى ما تعبئه فرادى الكيانات من موارد. ولهذا الأمر أهمية خاصة بسبب اتسام أهداف خطة عام ٢٠٣٠ وغاياتها بالشمولية. كما أن تعزيز جهود تعبئة الموارد على مستوى المنظومة سيتيح استخدام التمويل كأداة لتكامل السياسات واتساقها. وسيمثل التحديد الواضح لدور الأمم المتحدة على نطاق المنظومة في سياق ما بعد عام ٢٠١٥ خطوة أولى صوب إنشاء آلية ذات قدرة على تعبئة الموارد في هذا الصدد. وسيتعين استكشاف الخيارات من حيث الترتيبات الإدارية اللازمة لهذه الآلية.

٣ - استعراض طرائق التمويل الأساسي

٥١ - سيكون توفير التمويل انطلاقا من قاعدة مانحين موسعة أمرا حيويا. وفي هذا الصدد، ينبغي الإشارة إلى أن خطة عمل أديس أبابا أكدت ''على الدور الهام والميزة النسبية لوجود منظومة للأمم المتحدة تتسم بكفاية الموارد والنجاعة والانسجام والكفاءة والفعالية'' في دعمها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبينت خطة العمل بوضوح أكبر ضرورة تعزيز الملكية والقيادة الوطنيتين فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية في البلدان المستفيدة من البرامج، وتعزيز اتساق الأمم المتحدة وجدواها وفعاليتها وكفاءتها، وتحسين التنسيق والنتائج، بوسائل منها تحقيق المزيد من التقدم بشأن نهج ''توحيد الأداء'' الطوعي، وغيره من الطرائق والنهج التنفيذية، وتحسين تعاون الأمم المتحدة مع أصحاب المصلحة والشركاء المعنيين.

٥٢ - فالموارد الأساسية تُمول ما هو أكثر بكثير من الركائز الأساسية لكيانات الأمم المتحدة، فهي تغطي أيضا ما تضطلع به المنظمة من أنشطة في مجالي تنظيم المحافل الدولية والتنسيق، وأنشطتها المتعلقة بوضع القواعد والمعايير، والأنشطة الهادفة إلى تحقيق اتساق السياسات على الصعيد العالمي، وهي أمور تستلزم مهام تقنية وفنية (تطلق عليها بعض الكيانات مسمَّى فعالية التنمية أو الدعم البرنامجي)، وما يتصل بذلك من أنشطتها البرنامجية. وعلاوة على ذلك، فإن التمويل الأساسي لازم لزيادة جدوى الموارد غير الأساسية لكفالة تنفيذ الخطط الاستراتيجية للكيانات تنفيذا كاملا.

٥٣ - ومنذ عام ١٩٩٩، انخفضت الأنصبة المقررة المدفوعة للوكالات المتخصصة بالقيمة الحقيقية بنسبة ٦ في المائة[١٦]. وعلى الرغم من أن قرار الجمعية العامة المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات اكتفى بدعوة الصناديق والبرامج إلى المشاركة في مناقشة لمفهوم الكتلة الحرجة من الموارد الأساسية، فإن الافتقار إلى الموارد المرنة/غير المخصصة يمثل إشكالا بالنسبة للوكالات المتخصصة. ولذا أنشأت منظمة الصحة العالمية واليونيدو ومنظمة العمل الدولية حسابات خاصة بالتبرعات لدعم ميزانياتها الأساسية/المقررة. ففي حالة منظمة الصحة العالمية، بلغت المساهمات في الحساب التكميلي الطوعي، الذي يشمل أموالا تتسم بمرونة كاملة وعالية وغير مخصصة إلا على مستوى هدف استراتيجي في الميزانية البرنامجية، ١١٦,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٤، مضيفة ٢٤ في المائة من التمويل المرن فوق الأنصبة المقررة التي تتلقاها هذه المنظمة.

٥٤ - أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيعتمد على المساهمات المقدمة إلى صندوق البيئة التابع له باعتبارها المصدر الرئيسي للتمويل المرن المقدم من أجل تنفيذ برنامج عمله. ويمول الصندوق عن طريق جدول تبرعات إرشادي، تشجَّع فيه جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تقدم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مساهمات مالية لا تقل عن مستوى مساهمتها في جدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة أو المستوى المعهود لتبرعاتها، أيهما أعلى. ومن خلال هذه الآلية، زادت التبرعات المقدمة لصندوق البيئة بنسبة ٦ في المائة في عام ٢٠١٤ بالمقارنة مع عام ٢٠١٣، ووصل عدد الحكومات التي ساهمت في الصندوق في عام ٢٠١٤ إلى ٨٩ حكومة، مما يدل على قوة معدل المشاركة.

٥٥ - وبالإضافة إلى حجم التمويل الأساسي، يمكن لزيادة القدرة على التنبؤ بالتمويل أن تيسر التخطيط المتكامل من جانب كيانات منظومة الأمم المتحدة، مما يتيح إمكانية استخدام الموارد الأساسية لسد النقص في التمويل المتاح للبرامج الممولة من الموارد غير الأساسية. فالصندوق الدولي للتنمية الزراعية، على سبيل المثال، يعبئ الموارد الأساسية من خلال عملية تشاور بشأن تجديد الموارد تهدف إلى كفالة توافر الحجم المطلوب من الأموال اللازمة لتنفيذ برنامج عمله خلال السنوات الثلاث القادمة، وبالتالي كفالة تعزيز القدرة على التنبؤ. وتتيح هذه المشاورات أيضا منتدى للحوار الاستراتيجي بين الدول الأعضاء وإدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن النتائج السابقة لأعمال الصندوق وتوجُّه عمله في المستقبل.

(١٦) خلال الفترة الزمنية نفسها، ازداد الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم بنسبة ٥٣ في المائة بالقيمة الحقيقية.

٥٦ - وبدأت منظمة الصحة العالمية عملية إصلاح واسعة النطاق بهدف تحسين تواؤم تمويلها ومرونته وقابليته للتنبؤ به وشفافيته. ويتمثل جزء هام من هذا الإصلاح في حوار بشأن مسألة التمويل جرى مع الدول الأعضاء والجهات المساهمة من غير الدول في عام ٢٠١٣. وخلال أعمال التحضير لميزانية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، جرى حوار آخر بشأن مسألة التمويل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ويمثل الحوار المنظم الذي تجريه منظمة الصحة العالمية عملية يمكن أن تتبناها كيانات الأمم المتحدة الأخرى، وذلك عن طريق تعديل ممارساتها الحالية بهدف تحسين مستوى التمويل الأساسي وإمكانية التنبؤ به. واتخذت المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة قرارات تقضي بعقد حوارات منظمة سنوية بشأن مسألة التمويل، مستفيدة في ذلك من الحوارات المنظمة عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ التي أجرتها منظمة الصحة العالمية. ويمكن أن تفسح هذه الحوارات أيضا المجال لعرض حجج أقوى بشأن تمويل مجالات العمل التي تعتبر أساسية لاضطلاع الكيانات بولاياتها، ولكن يعسر توفير مستويات كافية من التمويل لها.

٥٧ - وخلال المرحلة الأولى من الحوار الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المدى الطويل، أعربت الدول الأعضاء عن استعدادها للبحث عن خيارات أخرى من أجل تعزيز التمويل الأساسي، منها إعلانات التبرعات التفاوضية للموارد الأساسية والجداول الإرشادية الطوعية للمساهمات.

٤ - ضمان استرداد التكاليف بالكامل

٥٨ - بسبب الزيادة الهائلة في الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، باتت مسألة إسناد واسترداد القدر الكافي من التكاليف المؤسسية المرتبطة بالدعم الفني والتنفيذي لهذه الأنشطة مسألة تثير قلقا متزايدا.

٥٩ - ويستند مبدأ استرداد التكاليف بالكامل على النحو الذي ارتأته الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ إلى الفكرة القائلة بأن جميع الأنشطة، بغض النظر عن مصدر التمويل ودرجة التخصيص لأغراض محددة، تستفيد بشكل متكافئ، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، من القدرات الفنية والتنفيذية الكلية للكيانات، وبالتالي ينبغي أن تسند تكاليفها بمعدل تناسبي. ومما يعزز هذا المنطق أن عددا من الكيانات تُبلغ حالياً أنها تعمل وفق خطط استراتيجية متكاملة تماما وأطر للنتائج والموارد تامة التكامل لتمويل النتائج الإنمائية المتفق عليها بموارد أساسية وغير أساسية بطريقة متضافرة ومتكاملة.

٦٠ - وتماشيا مع التعاريف المقبولة عموما والمنسقة إجمالا، يمكن عزو التكاليف البرنامجية إلى عناصر أو مشاريع محددة تسهم بشكل مباشر في تحقيق النتائج الإنمائية الواردة في وثائق البرامج القطرية/الإقليمية/العالمية أو غيرها من ترتيبات البرمجة[١٧]. بيد أن أنشطة دعم البرامج وإدارتها هي إجمالا ذات طابع مؤسسي، ولا يمكن عزو تكاليفها غير البرنامجية مباشرة بطريقة مماثلة إلى عناصر أو مشاريع برنامجية إنمائية محددة. وعادة ما تكون أنشطة دعم البرامج متسمة إلى درجة أكبر بالطابع السياساتي/الاستشاري والتقني والتنفيذي المرتبط بمجالات تركيز المنظمات بوجه عام. وهي تشمل ما تطلق عليه بعض الكيانات مسمَّى ”فعالية التنمية“. وفي هذا الصدد، تتمثل الوظيفة الرئيسية للأنشطة الإدارية في تأكيد هوية المنظمة ووجهتها، بما في ذلك التوجه التنفيذي، والتمثيل، والعلاقات الخارجية والشراكات، والاتصالات المؤسسية، والمسائل القانونية، والرقابة، ومراجعة الحسابات، والتقييم المؤسسي، وتكنولوجيا المعلومات، والشؤون المالية، والشؤون الإدارية، والأمن، والموارد البشرية.

٦١ - ويعرض تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٣ عن تحليل تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لعام ٢٠١١[١٨]، الخلفية الكاملة للمسألة على نحو ما جرى استعراضه مع مرور الوقت. وكشف التحليل الوارد في التقرير للنفقات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة بالتنمية أن التكاليف غير البرنامجية الكلية مثّلت نسبة ٢٩,٣ في المائة من الموارد الأساسية مقابل نسبة ٦,٣ في المائة من الموارد غير الأساسية، رغم أنه مثلت ما يناهز نسبة ١٣,٧ في المائة من النفقات الكلية في عام ٢٠١١. ويكشف التحليل نفسه لعام ٢٠١٤ الوارد في الجدول ١ أدناه[١٩] عن حدوث بعض التغييرات منذ عام ٢٠١١، حيث زادت نسبة الموارد غير الأساسية التي تنفق على التكاليف غير البرنامجية من ٦,٣ في المائة إلى ٦,٨ في المائة وانخفضت نسبة الموارد الأساسية التي تنفق على التكاليف غير البرنامجية من ٢٩,٣ في المائة إلى ٢٧,٦ في المائة. وإجمالا، مثلت التكاليف غير البرنامجية ١٢,٠ في المائة من النفقات الكلية المتعلقة بالتنمية.

٦٢ - وفي حالة استخدام نسبة متساوية من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية لتمويل التكاليف غير البرنامجية (أي ١٢,٠ في المائة)، فهذا من شأنه أن يوفر مبلغا يقدر

(١٧) استنادا إلى الأسلوب الموحّد لتصنيف التكاليف الذي يستخدمه كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

(١٨) A/68/97-E/2013/87.

(١٩) عبارة عن استقصاء أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لـ ١٧ كيانا من كيانات الأمم المتحدة في المقر، وهي الكيانات التي استأثرت بنسبة ٨٦ في المائة من النفقات الكلية المتعلقة بالتنمية في عام ٢٠١٤.

بـ ٥٦٩ مليون دولار من الموارد الأساسية للأنشطة البرنامجية، أو ما يعادل زهاء ٢٤ في المائة من المستوى الحالي للنفقات البرنامجية الأساسية المبينة في الجدول ١. ويوضح هذا الأمر كيف أن استرداد كامل التكاليف سيكون له أثر ذو شقين، هما توفير موارد أساسية إضافية للأنشطة البرنامجية، واحتمال إقبال المساهمين على تقديم المزيد من الموارد الأساسية.

الجدول ١
توزيع عام للنفقات المتعلقة بالتنمية، ٢٠١٤

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	الأنشطة البرنامجية	أنشطة دعم البرامج وإدارتها	الأنشطة والتكاليف الأخرى[أ]	المجموع
الموارد الأساسية	٢ ٣٢٤	١ ٠٠٨	٣١٩	٣ ٦٥١
النسبة المئوية	٦٣,٦	٢٧,٦	٨,٧	١٠٠,٠
الموارد غير الأساسية	٩ ٩٥٩	٧٣٤	١٢٠	١٠ ٨١٣
النسبة المئوية	٩٢,١	٦,٨	١,١	١٠٠,٠
مجموع الموارد	١٢ ٢٨٢	١ ٧٤٢	٤٣٩	١٤ ٤٦٤
النسبة المئوية	٨٤,٩	١٢,٠	٣,٠	١٠٠,٠

(أ) تغطي فئة ''الأنشطة والتكاليف الأخرى'' الأنشطة والتكاليف التي لا يمكن تصنيفها بسهولة ضمن إحدى الفئتين الرئيسيتين الأخريين.

٦٣ - وقد شدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجددا في قراره ١٥/٢٠١٥ عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ على ضرورة تفادي استخدام الموارد الأساسية/العادية لدعم الأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية/الخارجة عن الميزانية، وأكد من جديد على ضرورة أن يستند المبدأ التوجيهي الذي ينظم تمويل جميع التكاليف غير البرنامجية إلى استرداد التكاليف بالكامل من مصادر التمويل الأساسية وغير الأساسية بمعدل تناسبي. وأحاط المجلس علما بالمواعيد التي اتفقت عليها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بإجراء تقييم خارجي مستقل في عام ٢٠١٦ لمعرفة مدى اتساق وتواؤم منهجيتها الجديدة لاسترداد التكاليف مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وقد نُفذت المنهجية المشتركة الموحدة الجديدة المعتمدة فيما يتعلق بمعدلات استرداد التكاليف فيما بين الكيانات الأربعة للمرة الأولى في عام ٢٠١٤، مع اعتماد معدل جديد لاسترداد التكاليف قدره ٨ في المائة. بيد أن هذه المنهجية لا تشترط أن تكون جميع

التكاليف غير البرنامجية خاضعة لاسترداد التكاليف بمعدل تناسبي. فعلى سبيل المثال، استثنيت تكاليف المهام الإدارية المشتركة من منهجية استخلاص المعدل الجديد لاسترداد التكاليف البالغ ٨ في المائة. وسيقدم التقييم الخارجي نظرة شاملة عن التقيد بقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧.

٦٤ - ويسعى برنامج الأغذية العالمي لاسترداد ما يعادل لديه التكاليف غير البرنامجية بالكامل لأنه يمول كامل ميزانيته الخاصة بالدعم البرنامجي والإدارة عن طريق تحميل نفس معدل استرداد التكاليف على ما يعادل لديه الموارد الأساسية غير المخصصة (''المساهمات المتعددة الأطراف'') المساهمات غير الأساسية المخصصة (''المساهمات الموجهة المتعددة الأطراف''). لذلك فهو يتبع مبدأ استرداد التكاليف بالكامل على النحو المتوخى في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧. وقد استعرض برنامج الأغذية العالمي باستفاضة، بالتحاور مع مجلس إدارته، الأسلوب الذي يستخدمه في تحديد معدل تكاليف الدعم غير المباشر، وخلص إلى أن من الأجدى الإبقاء على نسبة ٧ في المائة في عام ٢٠١٦.

٦٥ - وبالنظر إلى المستقبل، سيتضح أن النمو المتوقع للمساهمات المقدمة من الجهات الفاعلة التي ليست دولا سيزيد من الضغط على هدف تحقيق استرداد التكاليف بالكامل، ولا سيما إذا واصلت هذه الجهات المانحة تقديم موارد غير أساسية بشكل شبه حصري. وبالإضافة إلى ذلك، يوفر العدد المتزايد من الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ أنشطة الحقبة الجديدة من التنمية مزيدا من الخيارات للجهات المانحة من الدول ومن غير الدول لإقامة شراكات مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، الأمر الذي يزيد بدوره من العوامل المشجعة على إبقاء معدلات استرداد تكاليف الموارد غير الأساسية في أدنى مستوياتها. ويبدو أن العقبة التي تحول دون استرداد التكاليف بالكامل، تتمثل في وجود تضارب متأصل بين الرغبة في تجنب تبادل الدعم بين مصادر التمويل للوفاء بمتطلبات الدول الأعضاء وضرورة الحفاظ على قدرة تنافسية لدى الجهات المانحة بغرض اجتذاب التمويل الطوعي.

جيم - تحسين قابلية الموارد للتنبؤ بها ونوعيتها

١ - التقلبات في المساهمات المقدمة لتمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

٦٦ - في التقريرين السابقين[٢٠]، جرى استعراض التمويل من حيث إمكانية التنبؤ به وموثوقيته وثباته بالنسبة لعدد من كيانات الأمم المتحدة، وذلك بدراسة التقلبات الفعلية للمساهمات وأثر ذلك على مجموع الموارد المتوافرة على مر الزمن. وفحصت هذه التحليلات

(٢٠) A/67/94-E/2012/80 و A/68/97-E/2013/87.

اتجاهات المساهمات المقدمة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية، وهي مساهمات تشكل مجتمعة ما يزيد عن ٨٠ في المائة من مجموع الموارد المخصصة للأنشطة المتصلة بالتنمية. وعموما، فقد كانت حركة الموارد الأساسية وغير الأساسية الكلية إلى هذه الكيانات تتسم بسلاسة واستقرار نسبيين.

٦٧ - غير أنه بإجراء استعراض أكثر تفصيلا، تبين أن التقلّب في مساهمات كبار المانحين هو أكبر بكثير مما تشي به التغيرات في المساهمات الأساسية وغير الأساسية الكلية. فالشكل الرابع عشر يوضح أن المساهمات الواردة من مصادر فردية عرضة لتقلب حاد من سنة لأخرى، ولا سيما بالنسبة للموارد غير الأساسية. فعلى سبيل المثال، تقلبت ٦٤ في المائة من المساهمات غير الأساسية المقدمة في عام ٢٠١٤ من كبار المانحين إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة مقارنة بالعام السابق. ويترتب على اقتران هذا التقلب بانخفاض معدل التمويل الأساسي، انخفاض قابلية الموارد للتنبؤ بها ومرونتها، وهو ما تترتب عليه بدوره آثار في مجالي التخطيط وتقديم المساعدة.

الشكل الرابع عشر

التغيرات السنوية في المساهمات بحسب كبار المانحين، التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي: ٢٠٠٨-٢٠١٤[أ]

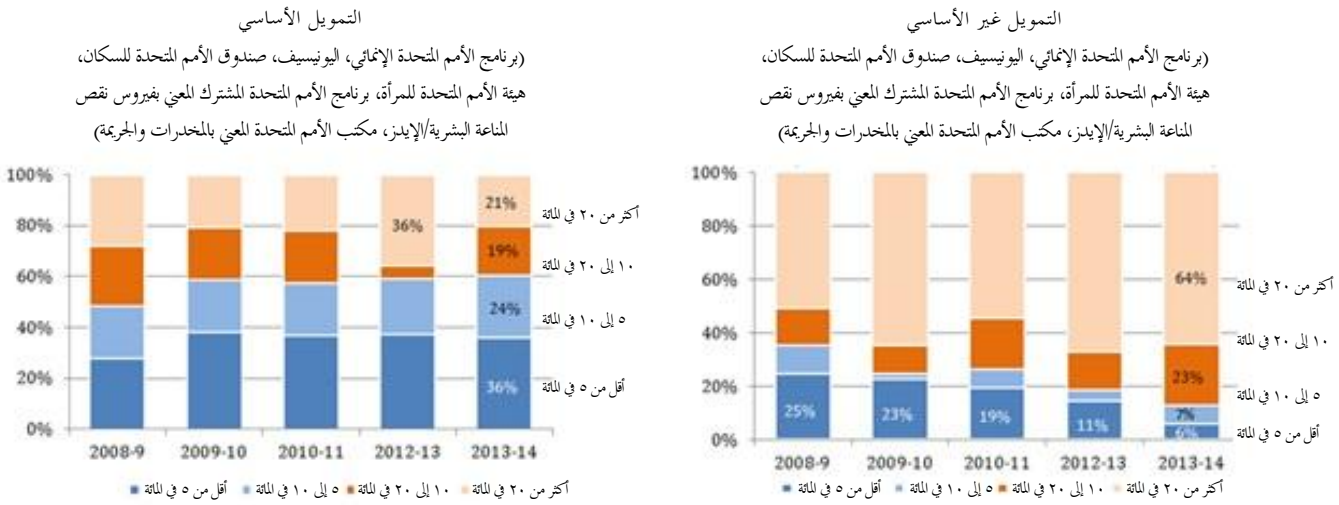

(أ) بسبب تغير المعايير المحاسبية في عام ٢٠١٢ من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في بعض الكيانات، يتعذر إجراء مقارنات ذات مغزى بالنسبة لفترة ٢٠١١-٢٠١٢.

٦٨ - وقد تؤدي التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية أيضا إلى حدوث تقلبات. فلما كان دولار الولايات المتحدة هو الوحدة العامة للمحاسبة والإبلاغ في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تؤثر تقلبات أسعار الصرف على المعادل الدولاري للمساهمات المقدمة من المانحين بعملاتهم الوطنية. و لم يكن لهذا العامل أثر كبير على المساهمات المبلغ عنها التي وردت في عام ٢٠١٤ حيث إنه كان هناك طيلة عام ٢٠١٣ وفي النصف الأول من عام ٢٠١٤ استقرار نسبي في معدل سعر الصرف بين الدولار وعملات معظم المساهمين الآخرين. غير أنه سيكون لتغير أسعار الصرف أثر (سلبي) أكبر على مساهمات عام ٢٠١٥ بسبب القوة التي اكتسبها دولار الولايات المتحدة في الفترة بين ٢٠١٤ و ٢٠١٥ مقابل عملات العديد من كبار المانحين.

٢ - استعراض طرائق التمويل غير الأساسي

٦٩ - يبين الشكل الخامس عشر مختلف أشكال الموارد غير الأساسية التي تلقتها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠١٤ والحجم النسبي لكل شكل منها، سواء من حيث التمويل غير الأساسي للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية أو من حيث التمويل غير الأساسي للأنشطة المتصلة بالتنمية فقط. ومعظم التمويل غير الأساسي هو تمويل من مصادر فردية تخصصه على وجه الحصر لمشاريع محددة. وينطبق هذا الأمر بوجه خاص على التمويل غير الأساسي للأنشطة المتصلة بالتنمية. وتندرج ضمن هذه الفئة الصناديق العالمية والرأسية والموارد المحلية. وعلى الصعيد الإنساني، هناك صندوقان كبيران نسبيا من الأموال المجمعة التي تديرهما الأمانة العامة، هما الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، وهو صندوق مفتوح ودائم تلقى في عام ٢٠١٤ إيداعات بنحو ٤٨٠ مليون دولار، والمنحة الإنسانية السعودية للعراق، وهي صندوق محدد زمنيا، تلقى في عام ٢٠١٤ مساهمة غير متكررة قدرها ٥٠٠ مليون دولار. ولا توجد في الجانب الإنمائي صناديق يمكن مقارنتها بهما من حيث الحجم ونطاق الأنشطة. ومثلت المساهمات في ترتيبات التمويل المخصصة بشكل أكثر تحررا، كالصناديق المواضيعية، والبرامج المشتركة والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين نسبة ١٣ في المائة من إجمالي تدفقات الموارد غير الأساسية، ونسبة ١١,٤ في المائة من التمويل غير الأساسي المقدم للأنشطة المتصلة بالتنمية (انظر الشكل الخامس عشر - باء).

الشكل الخامس عشر

ألف – طرائق التمويل غير الأساسي للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية: ٢٠١٤

٢١,٧ بليون دولار

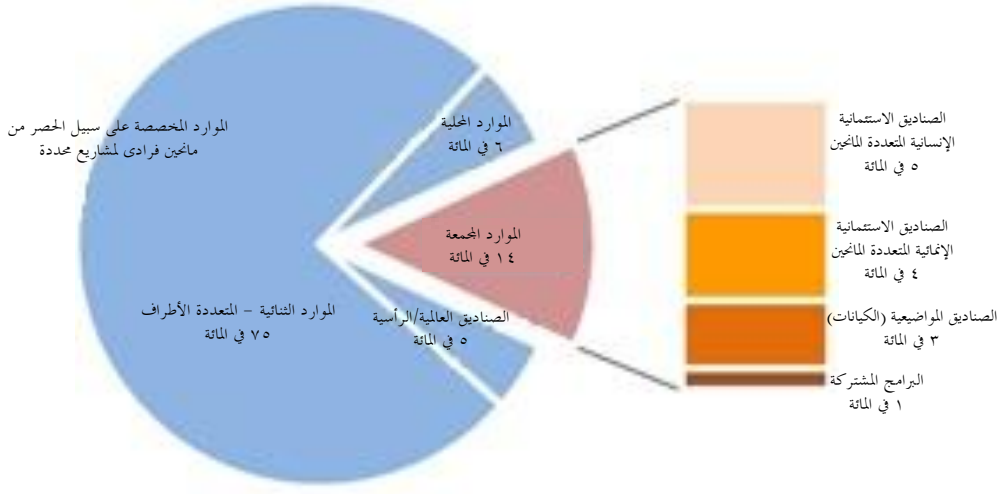

باء – طرائق التمويل غير الأساسي لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالتنمية: ٢٠١٤

١١,٧ بليون دولار

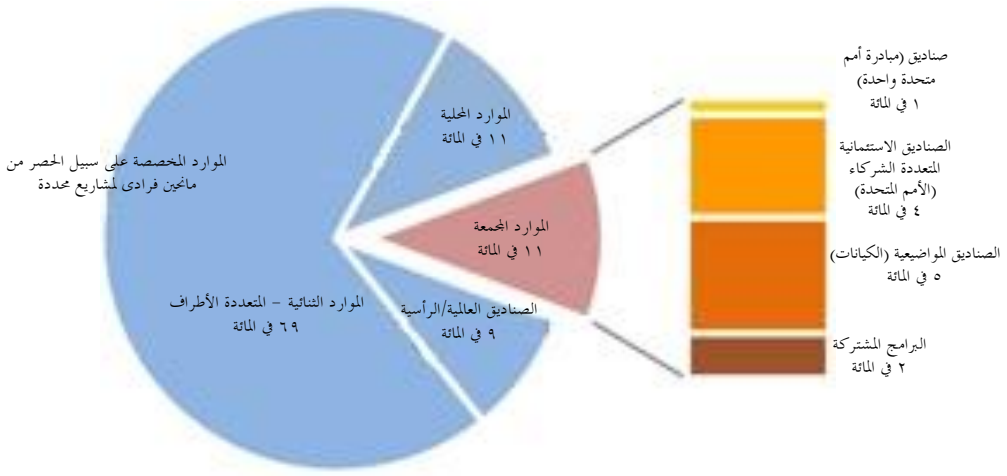

٧٠ – أدت قلة التمويل غير الأساسي الجماعي المرن، واقتران ذلك بالاختلال المتزايد بين التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي إلى ازدياد ”التعامل الثنائي“ مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، حيث أصبح بإمكان المانحين تجاوز الإدارة التعددية المحضة، وبالتالي اكتساب قدرة أكبر على تغليب كفة أولويات محددة، الأمر الذي أدى إلى نشوء نظام تمويل يحركه

جانب العرض. ولا ينفك فقدان هذه المرونة يزيد من صعوبة تجنب ألا تطبع أنشطة المنظومة الإنمائية بالطابع الذي يريده لها مصدر تمويلها. ثم إن تشتت القسط الأعظم من التمويل غير الأساسي بين مشاريع كل مشروع منها مربوط بمانح واحد لا يخدم تحقيق الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة حيث إن ذلك يحفز على تجزئة أنشطة الأمم المتحدة ويرفع تكاليف معاملاتها ويشجع على تنافسها وتداخلها فيما بينها.

٧١ - وتشهد معظم حكومات البلدان المشمولة بالبرامج تنافسا بين كيانات الأمم المتحدة على أموال المانحين منه ما هو شديد وما هو متوسط (انظر الشكل السادس عشر). فقد رأى ٦٤ في المائة من المجيبين على الاستقصاء أن المنافسة بين كيانات الأمم المتحدة يربك الحكومات؛ وأيد ٧٠ في المائة منهم الرأي الذي مؤداه أن هذا التنافس يزيد من عبء العمل الواقع على عاتق المسؤولين الحكوميين.

الشكل السادس عشر
التنافس بين وكالات الأمم المتحدة على أموال المانحين

(بالنسب المئوية)

ردا على السؤال التالي:

كيف تقيمون، إلى حد علمكم، تنافس وكالات الأمم المتحدة في بلدكم على أموال المانحين؟

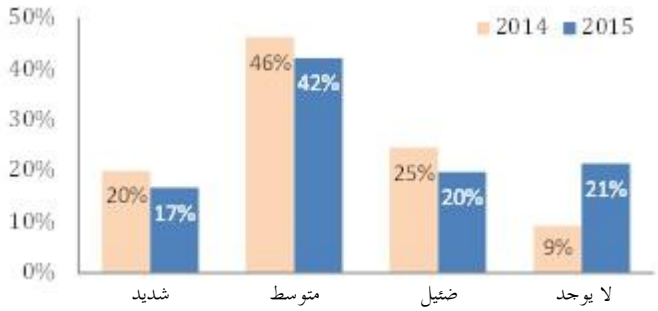

المصدر: استقصاء حكومات البلدان المشمولة بالبرامج لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

٧٢ - لتحسين القدرة على التنبؤ بالموارد ونوعيتها، تم على مر السنين استحداث عدة طرائق للتمويل كي يتجمع على مستوى فرادى الكيانات و/أو بين الكيانات التمويل غير الأساسي المتأتي من مصادر مختلفة. وهذه الطرائق هي نتاج جهود بذلها المجتمع الدولي لتعزيز اتساق المعونة وتواؤمها وفعاليتها، الأمر الذي يحد من التجزؤ الشديد الناشئ عن وجود

تدفقات لموارد غير أساسية معظمها يقدمه مانح واحد لبرنامج أو مشروع محدد. وقد طرأت في عام ٢٠١٤ زيادة ملحوظة في استخدام آليات التمويل الجماعي، وإن كانت آليات هذا التمويل لا تستخدم بوجه عام إلا لماما.

الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين

٧٣ - الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين آلية لتمويل كيانات متعددة صُممت لدعم حيز برنامجي واسع وإطار نتائج واضحي المعالم، وذلك من خلال مساهمات مختلطة غير مخصصة لكيان محدد من كيانات الأمم المتحدة، ويحتفظ بها مدير صندوق من صناديق الأمم المتحدة[٢١]. وفي هذه الصناديق المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، تتولى الأمم المتحدة دورا رياديا أيضا في اتخاذ قرارات تخصيص الأموال، إضافة إلى تمويل التنفيذ، ومن ثم، فإن هذا النوع من الصناديق هو شكل أكثر مرونة وأرقى من أشكال المساهمات غير الأساسية. ومن بين هذه الصناديق توجد صناديق ''أمم متحدة واحدة'' التي أنشئت لمعالجة مجالات ناقصة التمويل في برنامج قطري مشمول بهذه المبادرة لبلد من البلدان المستفيدة من البرامج، وذلك من خلال مساهمات غير مخصصة أو مخصصة بشكل عمومي.

٧٤ - وقد وصل مجموع المساهمات المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين التي تديرها الأمم المتحدة، بما في ذلك صناديق مبادرة ''أمم متحدة واحدة''، إلى ٢,٣ بليون دولار في عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بمجموعها الذي وصل في ٢٠١٣ إلى ١,٤ بليون دولار (انظر الشكل السابع عشر). ويعزى أكثر من نصف هذه الزيادة إلى المنحة الإنسانية السعودية للعراق وإلى أعمال التصدي لفيروس إيبولا. وارتفعت في عام ٢٠١٤ أيضا بنسبة ٣٥ في المائة الالتزامات المخصصة لصناديق مبادرة ''أمم متحدة واحدة'' وتجاوزت مبلغ ٨٧ مليون دولار. ومما ساهم في هذه الزيادة، بدء تشغيل صندوق ''تحقيق النتائج معا'' الذي وجه للصناديق القطرية للمبادرة المذكورة أكثر من ١٣ مليون دولار[٢٢].

(٢١) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أفادت ثلاثة كيانات بأنها تدير صناديق استئمانية متعددة المانحين، وهي: مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

(٢٢) صندوق ''تحقيق النتائج معا'' الذي تديره مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية هو مرفق عالمي للتمويل الجماعي للبلدان المشمولة بمبادرة ''توحيد الأداء''، ويتم هذا التمويل من خلال الصناديق العاملة لمبادرة ''أمم متحدة واحدة''.

الشكل السابع عشر
الودائع المقدمة إلى الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين التي تديرها الأمم المتحدة، مصنفة حسب فئة الصندوق: ٢٠٠٩-٢٠١٤

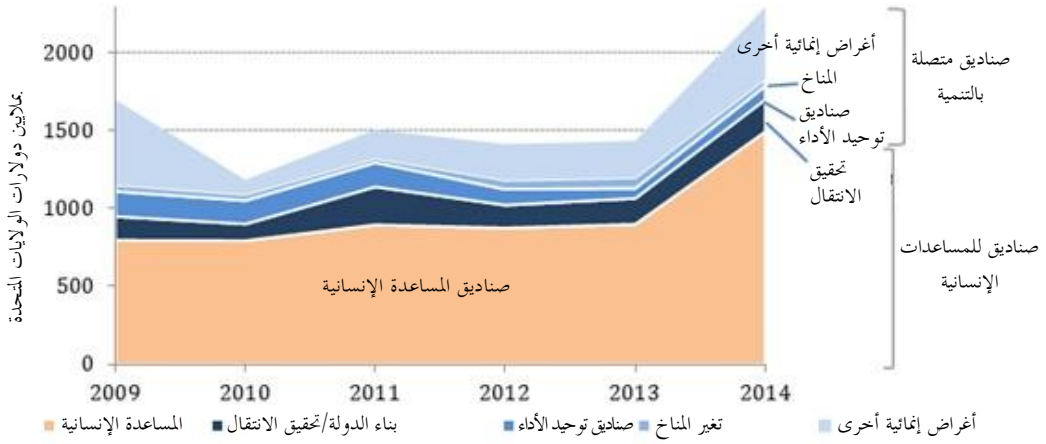

٧٥ - خلال المرحلة الأولى من الحوار الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قُدم اقتراح مؤداه أن الصناديق المتعددة المانحين المتصلة بالتنمية لا تستخدم بكامل طاقتها لتعزيز الاتساق في الأمم المتحدة والحد من التجزؤ، وأن هناك ربما من بين الخيارات المطروحة لإكسابها المزيد من القدرة على جذب المانحين، خيار يتمثل في تقليص عددها وتوسيع نطاق تغطيتها.

الصناديق الاستئمانية المواضيعية الخاصة بالكيانات

٧٦ - هناك آلية أخرى للتمويل الجماعي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وهي الصندوق المواضيعي الخاص بكل وكالة على حدة، وهو صندوق يحتفظ بأموال مخصصة على نحو مرن لمستويات نتائج الخطة الاستراتيجية للكيان المعني. ويتيح هذا النوع من آليات التمويل إمكانية التخطيط والاحتفاظ بهامش من المرونة على المدى الطويل، وهو وسيلة ناجعة لاجتذاب موارد غير أساسية ضخمة تتأتى من أموال يقدمها المانحون وتجمع داخليا، وهو ما يحقق بالتالي وفورات في تكاليف المعاملات.

٧٧ - ويستخدم هذا النوع من التمويل الجماعي على أوسع نطاق في اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد بدأت كيانات أخرى للأمم المتحدة في الاقتداء بهما لزيادة مستوى التمويل المخصص بشكل محدود جدا.

البرامج المشتركة

٧٨ - يمكن اعتبار البرامج المشتركة شكلا من أشكال دمج الموارد تلجأ إليه كيانات الأمم المتحدة لزيادة اتساق وفعالية وكفاءة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. والبرنامج المشترك هو برنامج يدعم رؤية استراتيجية تكون مبينة في وثيقة البرنامج المشتركة التي تتضمن إطارا للنتائج واضح المعالم وخطة عمل وميزانية تتصل بها. وهذا البرنامج المشترك الذي يقوم على شراكة هو برنامج يشترك فيه عادة ما بين مؤسستين وخمس مؤسسات من مؤسسات الأمم المتحدة وشركاؤها من حكومات وطنية أو دون وطنية وجهات أخرى معنية. وقد بلغ مجموع تمويل البرامج المشتركة في عام ٢٠١٤ نحو ٢١٤ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٢٠ مليون دولار تقريبا عما بلغه في عام ٢٠١٣، وبلغت نسبته إلى مجموع التمويل غير الأساسي للأنشطة المتصلة بالتنمية ٢ في المائة.

٧٩ - وفي عام ٢٠١٤، نُقحت ''المذكرة التوجيهية للبرامج المشتركة''[٢٣] الصادرة عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٣، وذلك لإضفاء الطابع العملي عليها وتوثيق صلتها بالواقع الحالي، ولا سيما من حيث الحالات التي تستخدم فيها وسبل تنفيذها. وتستند المذكرة إلى الدروس المستفادة من البرامج المشتركة على مدى العقد الماضي وإلى التطورات الجديدة كتحديث توجيهات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإقامة روابط مع الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، بما فيها صناديق ''توحيد أداء الأمم المتحدة''.

الصناديق المواضيعية الرأسية العالمية

٨٠ - من بين الأموال المقدمة من مانح واحد والمخصصة لبرنامج ومشروع محددين، هناك الموارد المتلقاة من خلال الصناديق العالمية. وفي السنوات العشر الأخيرة، أصبحت هذه الصناديق، التي تسمى أحيانا ''الصناديق الرأسية''، قناة هامة لتوجيه الموارد إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتركز هذه الصناديق على مسائل أو مواضيع محددة، وهي تشبه تماما الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين، ولكن لا تديرها مباشرة وكالة من وكالات الأمم المتحدة، ولا تتطلب أن تقوم الأمم المتحدة فيها بدور ريادي في عملية تخصيص الأموال. وعادة ما تكون لهذه الصناديق ترتيباتها الخاصة في ما يتعلق بأمينها وتمويلها وإدارتها وسياستها العامة وبرامجها. وبالتالي، فرغم كون الصناديق العالمية شكلا من أشكال التمويل الجماعي، فإنها كثيرا ما تكون، من منظور الأمم المتحدة، صناديق مخصصة - بشكل

(٢٣) https://undg.org/wp-content/uploads/2015/02/Guidance-Note-on-Joint-Programmes.pdf.

لا مرونة فيه – لمشاريع محددة تقوم فيها الأمم المتحدة بدور المنظمة المنفذة. ومن الأمثلة على ذلك مرفق البيئة العالمية، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، والتحالف العالمي للقاحات والتحصين. وتشير التقديرات إلى أن الحصة التي أتت من هذه الصناديق العالمية في عام ٢٠١٤ بين جميع المساهمات غير الأساسية لتمويل الأنشطة المتصلة بالتنمية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة قد بلغت بليون دولار، أي نحو ٨,٦ في المائة، أي بزيادة نسبتها ٤١ في المائة مقارنة بما كان عليه حجمها منذ عام ٢٠١١.

٨١ – وعلى الرغم من الموارد الكثيرة الآتية من الصناديق العالمية عبر منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، هناك خشية من أن تكون الغاية من إنشائها الحلول محل النظام المتعدد الأطراف القائم، وتحويل وجهة الموارد بعيدا عن منظومة الأمم المتحدة. ولما كانت أهداف التنمية المستدامة أكثر شمولا من الأهداف الإنمائية للألفية، فسيكون من الأهمية بمكان تفادي التقوقع، وضمان إقامة روابط أكبر بكثير بين الصناديق الرأسية وصناديق الأمم المتحدة المواضيعية الخاصة بوكالة محددة وصناديق الأمم المتحدة الاستئمانية العالمية المتعددة المانحين في فترة ما بعد عام ٢٠١٥[٢٤].

٣ – الموارد المحلية

٨٢ – بلغت في عام ٢٠١٤ المساهمات المقدمة إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في شكل موارد محلية لأغراض البرمجة في بلدان المساهمين ١,٣٢ بليون دولار، أي نحو ٦ في المائة من مجموع الموارد غير الأساسية التي وجهت إلى المنظومة الإنمائية. وهذه الطريقة هي أكثر الطرق استعمالا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حيث يوجد أكبر أربعة مساهمين بموارد محلية، الأرجنتين والبرازيل وبيرو وكولومبيا.

٨٣ – وتمثل الموارد المحلية مصدرا كبيرا للتمويل بالنسبة للعديد من كيانات الأمم المتحدة العاملة في تلك البلدان، كمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأغذية العالمي وموئل الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ثم إن هذه الموارد يمكن أن ينظر إليها أيضا على أنها خطوة نحو تحقيق الاعتماد الذاتي عندما تتكفل الحكومات المضيفة بتقديم مواردها لاستكمال تمويل من مصادر أخرى.

(٢٤) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠١٢: سعيا إلى تمويل جديد للتنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٢.

دال - المبادئ المحددة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١ - بناء الثقة: شفافية البيانات المتعلقة بتدفقات التمويل

٨٤ - يعدُّ تحسين الشفافية فيما يتعلق بتدفقات التمويل عنصرا أساسيا لتهيئة بيئة مواتية لتعبئة الموارد. فهو يساعد على بناء الثقة بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والدول الأعضاء والشركاء الآخرين وعلى تعزيز تخطيط الموارد في المنظومة ككل.

الإطار الموحد للميزانية

٨٥ - يشكل الإطار الموحد للميزانية، على الصعيد القُطري، الإطار المالي الجامع الخاص بالأنشطة التنفيذية المتصلة بالتنمية، وهو يبين النتائج المتفق عليها والمحددة تكاليفها لعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/البرنامج القطري لمبادرة ''أمم متحدة واحدة''. ويتمثل الهدف من استحداثه في توفير أداة لاتباع نُهج التخطيط والميزنة والإدارة الشاملة القائمة على النتائج ولتحديد احتياجات التمويل وأوجه النقص فيه طيلة الفترة البرنامجية لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويشير استقصاء المنسقين المقيمين الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، إلى أن ٣٤ في المائة من البلدان المستفيدة من البرامج وضع كل منها إطارا موحدا للميزانية يغطي الفترة البرنامجية الحالية لإطار المساعدة الإنمائية. وبلغت هذه النسبة ٢٥ في المائة في عام ٢٠١٣، مما يدل على أنه لم يحرز حتى الآن إلا تقدم محدود في هذا الصدد. غير أن ثمة جانبا إيجابيا، وهو أن ٦٣ في المائة من البلدان المشمولة بمبادرة ''الأداء ككيان واحد'' لديها إطار موحد للميزانية لأن هذا الإطار جزء لا يتجزأ من ركيزة ''الميزانية الواحدة'' التي يقوم عليها نهج ''الأداء ككيان واحد''.

٨٦ - ووجود إطار موحد للميزانية وتحديثه وإتاحته لعامة الجمهور يوفر للبلدان المستفيدة من البرامج وشركاء التعاون الإنمائي والجهات الأخرى صاحبة المصلحة وثيقة مرجعية مبسطة وحيدة عن حالة التمويل في الأمم المتحدة في أي وقت من الأوقات خلال دورة البرمجة. والإطار المحدّث للميزانية هو أداة مفيدة لدعم إدارة الشؤون المالية وتعزيز الشفافية والمساءلة في الوقت ذاته.

الميزانيات المتكاملة

٨٧ - كثفت بعض كيانات الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة جهودها المبذولة على صعيد الكيان ككل لتجميع كل الموارد المتوقعة للكيان في إطار ميزانية متكاملة تستند إلى الأولويات المحددة في خطته الاستراتيجية. وتعرض هذه الميزانية المتكاملة على هيئة إدارة

الكيان المعني كي توافق عليها، حتى وإن كانت الموارد لم تعتمد كلها بعد، وهو ما يعني أيضا أن هيئات إدارتها أقرت مضمون تلك الميزانيات وأنه يجب على تلك الكيانات أن تبقى ضمن حدود ميزانياتها. وقد وضعت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٦/٦٧، الأساس الذي تستند إليه سياسة وضع الميزانيات المتكاملة. وفي عام ٢٠١٥، وفي الاستقصاء الذي شمل ٢٥ كيانا من كيانات الأمم المتحدة، أوضح ٢١ كيانا أنه أدمج بالفعل الموارد المتاحة والمتوقعة، بشقيها الأساسي وغير الأساسي، في إطار ميزانية متكاملة، وأجابت ٤ كيانات بأنها لا تعتزم القيام بذلك.

٨٨ - وبعرض الميزانيات المتكاملة بالاقتران مع الخطط الاستراتيجية للمنظمات، تتضح الروابط بين الموارد والنتائج، ومن ثم تزداد الشفافية وتتعزز ثقة الدول الأعضاء وسائر الشركاء.

٨٩ - وأضحت كيانات الأمم المتحدة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، توفر بشكل متزايد معلومات لعامة الجمهور عن تخصيص الموارد والنفقات من خلال منصات البيانات المفتوحة.

٩٠ - وحسّنت كيانات الأمم المتحدة إجراءات المساءلة والرقابة لديها بإسناد مهام مراجعة الحسابات والتحقيق والتقييم إلى جهات مستقلة، وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وكذلك بتقديم معلومات شاملة واستشرافية وحسنة التوقيت تستند إلى معيار البيانات المفتوحة المتفق عليه في إطار المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. وينشر تسعة من أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واثنان من المراقبين لديها حاليا بيانات وفقا للمعايير الدولية للشفافية في المعونة، ومن بين هؤلاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي صنفته المبادرة الدولية في تقييم شمل ٦٨ كيانا من جميع أنحاء العالم على أنه المنظمة الأكثر شفافية في مجال المعونة.

الحالة على مستوى المنظومة ككل

٩١ - مع أن التقدم كان واضحا في زيادة شفافية تدفقات الموارد في كل كيان على حدة، فإن مسألة إجراء استعراض إجمالي لتوفير الموارد لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل لم تحظ باهتمام يذكر. والجهة الفاعلة الرئيسية حاليا في مجال جمع بيانات التدفقات المالية على نطاق المنظومة، هي أمانة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التي تجمع المعلومات العامة الإجمالية التي يزودها بها كل كيان من كيانات الأمم المتحدة. ويستند جزء كبير من التحليل الوارد في

هذا الفرع من التقرير إلى البيانات التي جمعتها أمانة اللجنة. وتحتوي قاعدة البيانات المالية هذه على بيانات عن تدفقات التمويل في الفترات السابقة من الجهات المتبرعة لكيانات الأمم المتحدة، فضلا عن النفقات الكلية مصنفة حسب كل بلد من البلدان المستفيدة وكل كيان من الكيانات. غير أن هذه البيانات لا تنزل إلى مستوى النتائج والقطاعات والأهداف، وتتضمن معلومات عن الفترات السابقة فقط. وما زال من الصعب الحصول على بيانات أكثر تفصيلا عن المنظومة بأسرها. وتتصل محدودية التقدم المحرز في تنفيذ عملية الإطار الموحد للميزانية المبين أعلاه، بالصعوبات المصادفة في جمع بيانات مالية مجملة بسبب اختلاف الطرق التي تتبعها الكيانات في إبلاغ البيانات. فعلى سبيل المثال، لا يوجد حتى الآن نظام لتصنيف القطاعات مطبق بشكل موحد بدلا من نظام تصنيف القطاعات القديم الذي تستخدمه لجنة التنسيق الإدارية.

٩٢ - وكشف استقصاء عام ٢٠١٣ للبلدان المانحة للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[٢٥] أن السبب الرئيسي الذي يجعل معظم المتبرعين يفضلون تقديم موارد غير أساسية هو أنهم يربطون التمويل المخصص بترتيبات مخصصة تتيح زيادة الشفافية وتوثيق الصلة بين التمويل والنتائج. وبالمثل، بدا في الإجابات الكيفية المقدمة على أسئلة الاستقصاء نزوعٌ إلى إظهار أن الجهات المانحة تريد إيلاء أهمية لمجالات مواضيعية ومناطق جغرافية محددة. وخلاصة القول إن المتبرعين يولون الأموال المخصصة قيمة أكبر من الأموال غير المخصصة لأنها ذات تأثير أكبر على النتائج المقررة وتتسم بشفافية أكبر وبرقابة مركزة.

٩٣ - ويتضح من نتائج الاستقصاء المذكور، عند قراءتها في ضوء تزايد تعقيد هيكل المعونة الدولية، أنها تؤكد مجددا على أهمية الشفافية والمساءلة على نحو ما شددت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٢٦/٦٧ . وتكرر التشديد على هذه الأهمية في المرحلة الأولى من الحوار الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل، والذي دُعي خلاله إلى زيادة شفافية بيانات التمويل بما يشمل تحسين وصف حالة التمويل على الصعيد القطري بحيث يتسنى تركيز الموارد تركيزا أكبر. وفي الوقت الراهن، ما زالت المنظومة الإنمائية تترع إلى الاعتماد بشكل مفرط على عمليات التخطيط الخاصة بكل كيان.

(٢٥) أجاب على هذا الاستقصاء ٢٢ بلدا من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٩٤ - ومن خلال توفير نظرة عامة إجمالية عن التدفقات المالية على مستوى المنظومة ككل، سيكتسب المتبرعون فهما أفضل لمواضع احتياجات التمويل والكيفية التي يمكن أن تتواءم بها المساهمات في سياق جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في قالبها المتسق والمنسق وفي سبيل تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما ستصبح في متناول البلدان النامية البيانات الحديثة التي تحتاجها لتخطيط وإدارة مواردها بفعالية.

٩٥ - وبناء إطار تمويل على نطاق المنظومة من هذا القبيل سيلزمه تحليل وتقييم لمدى جدواه. وتوجد بالفعل بعض اللبنات الأساسية لهذا الإطار، مثل إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأطر الميزانية الموحدة على الصعيد القطري، وأطر النتائج والموارد المتكاملة على صعيد الكيانات، وإن كانت متفاوتة في جودتها. ويلزم تشكيل لبنات أساسية أخرى دعما لوضع إطار تمويل على نطاق المنظومة، مثل استحداث نظام منسق على نطاق المنظومة لتصنيف نفقات الأمم المتحدة وفقا لإطار قطاعي أو إطار نتائج متفق عليه بصورة مشتركة.

٩٦ - وعند تحليل جدوى هذا الإطار، من المهم التفكير في الدروس المستفادة من تنفيذ الإطار الموحد للميزانية، فضلا عن الأطر المالية الإجمالية التي وضعتها منظمات غير منضوية تحت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومن السبل التي يمكن اتباعها في المستقبل، على سبيل المثال، تشجيع مزيد من كيانات الأمم المتحدة على أن تقدم تقارير إلى أمانة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وفقا لمعيار إبلاغ إحصائي موحد، كالمعيار المطبق في لجنة المساعدة الإنمائية و/أو المبادرة الدولية للشفافية في المعونة، من أجل زيادة المتوافر من المعلومات المعبرة عن الحالة الراهنة والاستشرافية المنصبة على النتائج بما يتيح إجراء تحليل أكثر تفصيلا ويساعد في التخطيط للمستقبل. فاستحداث إطار استراتيجي على نطاق منظومة الأمم المتحدة تحدَّد وفقا له احتياجات التمويل في الوقت المناسب لن يتيح تحسين الشفافية والمساءلة فحسب، بل سيتيح بناء الثقة وتعزيز جهود تعبئة الموارد أيضا.

٩٧ - ويمكن للطابع الشامل الذي تتسم به أهداف التنمية المستدامة، مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية، أن ييسر وضع إطار من هذا القبيل على مستوى أهداف التنمية المستدامة يتيح تحديد النتائج المحققة على نطاق المنظومة ورصدها وحصرها ويُستخدم كأداة شفافة وآنية لتعبئة الموارد ويشتمل على إجراء حوارات رسمية بشأن التمويل، على غرار الحوارات التي تتم على مستوى كل كيان على حدة. ومن الأمثلة على ذلك التجربة الإيجابية التي خاضها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في الآونة الأخيرة والتي تمثلت في إجراء عملية

تفاوض منظمة ومتسمة بالمصداقية أتاحت استعراض ومناقشة خطط وأولويات واحتياجات التمويل الاستراتيجية بطريقة أكثر تكاملا بكثير.

٩٨ - ويبرهن توفير معلومات مالية دقيقة وكاملة عن جميع الأنشطة على توافر المساءلة وحسن الإدارة في الكيان المعني، ويعزز مصداقيته، ويوفر معلومات واضحة وشاملة عن النتائج المترتبة على جميع القرارات التي اتخذها عند استخدام الموارد المعهودة إليه. وفي نهاية المطاف، فإن وضع آلية من هذا القبيل وكفالة شفافيتها سيساعد أيضا، في الأجلين المتوسط والطويل، على زيادة الاتساق من خلال توجيه الموارد إلى المجالات التي ينقصها التمويل من المجالات ذات الأولوية بين مجالات النتائج، كما سيساعد في التغلب على التجزؤ الراهن وما يتصل به من تنافس على التمويل بين كيانات الأمم المتحدة.

٢ - طرائق التمويل المبتكرة

٩٩ - رغم عدم وجود تعريف متفق عليه لمفهوم التمويل المبتكر للتنمية، فإن الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية[٢٦] يدرج في تعريفه لهذا المفهوم جميع آليات جمع الأموال من أجل التنمية التي تكمل المساعدة الإنمائية الرسمية والتي تتسم بطابعها الثابت والمستقر. ويمكن تصنيف التمويل المبتكر في ثلاث فئات رئيسية هي: مصادر التمويل المبتكرة من القطاع العام المستخدمة في أغراض التنمية الدولية، مثل الأشكال الجديدة من الضرائب والرسوم لتوفير مصدر تمويل ثابت مكمل للمساعدة الإنمائية الرسمية؛ والآليات المبتكرة التي تعزز فعالية التمويل المتاح، مثل مقايضة الديون أو الالتزامات المسبقة بالشراء، أو التي يمكنها تعبئة تدفقات التمويل من القطاع الخاص لتحقيق أهداف إنمائية؛ والإنفاق المبتكر، من خلال الصناديق العالمية مثلا، بما في ذلك الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وتركز جميع الفئات المذكورة أعلاه على دور التمويل العام الدولي. وهناك أيضا مجموعة كبيرة من ابتكارات القطاع الخاص، منها الاستثمار المسؤول والسندات المواضيعية، والمنتجات المالية، وريادة الأعمال الاجتماعية، رغم أن مصادر التمويل المبتكرة هذه لا تندرج عموما في الفئات المذكورة أعلاه، على نحو ما حدده الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية.

١٠٠ - وحتى الآن، ومع أن مصادر التمويل المبتكرة أتاحت جمع قدر محدود من الموارد ومع أنها موجهة في معظمها توجيها يقتصر على تحديات عالمية محددة في قطاعي الصحة والمناخ، فإنها مرشحة لأن تنمو نموا كبيرا. ويقدّر تقرير صدر مؤخرا عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية[٢٤]، أن تشهد آليات التمويل هذه نموا بمئات البلايين من الدولارات

(٢٦) يعمل ٦٣ بلدا بالتعاون مع المنظمات الدولية والمجتمع المدني.

سنويا. ويمكن أن تشمل هذه الآليات فرض ضرائب على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، التي يحتمل أن تعبئ وحدها موارد تفوق المستوى الحالي لإجمالي المساعدة الرسمية الإنمائية. وللمساعدة في كفالة أساس تمويل مضمون وقابل للتنبؤ به، من الأهمية بمكان ضمان أن تكون آليات التمويل المبتكرة هذه مكملة لآليات التمويل التقليدية لا بديلة لها.

١٠١ - وقد أشارت الجمعية العامة، في خطة عمل أديس أبابا، إلى أن ”من أوجه الاستخدام المهمة للتمويل العام الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، تحفيز تعبئة موارد إضافية من مصادر أخرى، عامة وخاصة“، بوسائل منها التمويل المختلط أو الجماعي والتخفيف من المخاطر. غير أن استراتيجيات إدارة المخاطر ضرورية لكفالة أن تؤتي جميع طرائق التمويل هذه أكلها في الأجل القصير والمتوسط والطويل. وعلاوة على ذلك، سيتطلب استخدام هذه الآليات الجديدة بناء القدرات بشكل كبير في عديد من البلدان. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن توجه مواردها العامة المحدودة إلى دعم البلدان النامية التي تفتقر حاليا إلى القدرة اللازمة للاستفادة من أشكال التمويل المبتكرة. وسيقتضي ذلك بناء معارف موظفي كيانات المنظومة الإنمائية ومهاراتهم المالية لتمكينهم من دعم بلدان البرامج التي تفتقر حاليا إلى القدرة اللازمة للاستفادة من أشكال التمويل هذه.

١٠٢ - وأخيرا، فرغم التسليم بأن دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية سيختلف حتما باختلاف الشراكات، سيتعين على هذه المنظومة أن تحدد دورها في إطار تحالفات جديدة متعددة الشركاء ومركِّزة على مسائل بعينها وفي إطار شراكات عالمية منشأة دعما لأهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، من المهم تأمل الدروس المستفادة من المنظمات الأخرى التي تشارك الآن بدرجة أكبر في استراتيجيات جمع الأموال التي تستهدف القطاع الخاص.

١٠٣ - وستتطلب زيادة التعاون مع القطاع الخاص تنقيح المعايير والمبادئ التوجيهية في عدد من المجالات ووضع إطار حكومي دولي على نطاق المنظومة للمساءلة في مجال الشراكات، وذلك لكفالة محافظة الأمم المتحدة على قيمها المستمدة من تعددية الأطراف ونزاهتها وشرعيتها واستقلالها وإخضاع تلك الشراكات للمعايير والمبادئ الحكومية الدولية.

٣ - التمويل المتكامل: بناء القدرة على الصمود

١٠٤ - من المهام التي حددتها الدول الأعضاء في المرحلة الأولى من الحوار الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل الحاجة إلى تزويد الدول الأعضاء بنماذج لأطر موحدة متسقة يعزز بعضها بعضا وإليها يُستند في التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير في عالم ما بعد عام ٢٠١٥.

١٠٥ - ومن الخصائص الأساسية لخطة عام ٢٠٣٠ اتسام أهداف وغايات التنمية المستدامة بالترابط، إذ يُرجَّح أن تزداد إمكانية تحقيق العديد من تلك الأهداف إذا ما سُعي إلى بلوغها مجتمعة لا منفردة. وثمة توافق كبير في الآراء على أن التصدي لتحديات التنمية وبناء السلام والتحديات الإنسانية وتحديات تغير المناخ في البلدان الضعيفة يحتاج إلى اتباع نهج متكاملة ذات فعالية وكفاءة أكبر، بوسائل منها التخطيط المتكامل القائم على النتائج والمتعدد السنوات، وذلك حتى تتسنى إدارة مخاطر الأزمات الإنسانية والتخفيف من حدة الضعف وبناء القدرة على الصمود.

١٠٦ - وهذا يعني أن الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي، التي كان كل واحد منها يسعى إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشكل منفرد، يتعين عليها الآن أن تغير استراتيجياتها في الحالات التي يُعتبر فيها اتباع نهج إنمائية متكاملة ملائما وفعالا من حيث التكلفة في الأجل الطويل. وفي الوقت الحالي، يمثل تمويل الأنشطة الإنسانية حوالي ١٠ في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية ونسبة أكبر بكثير، أي ٤١ في المائة، من التمويل الإجمالي للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك نزوعا إلى أن يتركز كثير من تمويل العمل الإنساني والإنمائي والأنشطة المتعلقة بالمناخ في نفس المنطقة الجغرافية. وهذا التداخل يتيح الفرصة لاتباع نهج أكثر تكاملا هدفه تعزيز القدرة على الصمود. وتوجد في الميدان أمثلة جيدة على ذلك، حيث وحدت كيانات الأمم المتحدة العاملة في المجالين الإنساني والإنمائي جهودها، بتكامل واتساق، كما هو الحال في كولومبيا وفي منطقة الساحل، لكن ما زال يتعين قطع شوط بعيد قبل أن يتسنى التوصل إلى ذلك النوع من التكامل في التخطيط والميزنة والتنفيذ الذي يتطلبه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن منظور الأمم المتحدة، يتعلق أحد التحديات بطبيعة ما تتلقاه المنظمة من تمويل. فاتسام تمويل العمل الإنساني والإنمائي على المستوى القطري بالتجزؤ والتخصيص الصارم للأموال وعدم الاستقرار يقوض قدرة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تحقيق فعالية أكبر في تعزيز القدرة على الصمود وضمان المزيد من الاستمرارية والتآزر في جهود الاستجابة الإنسانية، والسلام والأمن، والمبادرات الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل الرامية إلى تعزيز الانتعاش والقدرة على الصمود.

١٠٧ - ولعل آليات التمويل الجماعي تشكل أدوات مفيدة في توجيه التمويل الذي يصل هذه الجهود المنعزلة بعضها ببعض، فتزيد المنظمة كفاءة وفعالية. وهي آليات واعدة بوصفها طرائق ناجعة لبناء القدرة على الصمود. ومن شأن التوسع في هذه الآليات أن يساعد على زيادة الاتساق في تمويل العمل الإنمائي والإنساني وأن يضمن اتباع نُهج لإدارة الأزمات

والكوارث وغيرها من الصدمات تكون أفضل توقيتا وملاءمة وفعالية من حيث التكلفة. وفي سياقات الضعف المزمن والتشريد الذي يطول أمده، تميل الجهات المانحة أيضا إلى تخصيص حصة أكبر من التمويل لآليات التمويل الجماعي، وهو ما يعزز القدرات المحلية والوطنية والإقليمية المتعلقة بإدارة المخاطر وزيادة القدرة على الصمود ومجابهة الأزمات.

ثالثا - إسهام الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة في تنمية القدرات الوطنية وفي فعالية التنمية

ألف - بناء القدرات والتنمية

١٠٨ - بناء القدرات والتنمية هما، الآن وفي المستقبل، مهمة أساسية من مهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في ما يتعلق بالتخطيط الإنمائي، وجمع البيانات المصنَّفة وتحليلها، والتنفيذ، وتقديم التقارير، والرصد والتقييم، وضمان الاستدامة من خلال الاستعانة بالنظم والقدرات الوطنية قدر الإمكان.

١٠٩ - وقد اتخذت كيانات الأمم المتحدة خطوات لتعزيز الجهود الرامية إلى تنمية القدرات الوطنية، ومنها ما يلي: تنقيح استراتيجياتها ونُهجها في مجال تنمية القدرات؛ وإعداد توجيهات وأدوات جديدة أو منقحة بشأن تنمية القدرات؛ وإعادة التنظيم الداخلي في المقر وفي المراكز الإقليمية من أجل تحسين دعم المكاتب القطرية في مجال تنمية القدرات الوطنية. وتشمل هذه التدابير القدرات التقنية والقطاعية، والقدرات الفنية للأفراد والمنظمات، وتهيئة بيئة مؤاتية تشمل شكلا من أشكال تقييم القدرات يُجرى عادة كجزء من البرمجة القطرية ومن عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

١١٠ - وقد اعتبرت حكومات البلدان المستفيدة من البرامج التي استقصيت آراؤها أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية هي الجهة المفضلة لتقديم خدمات تنمية القدرات المؤسسية (انظر الجدول ٣)، ولكن الحكومات كانت معتدلة في تأييدها لفكرة قدرة المنظومة الإنمائية على تنمية القدرات الوطنية. ففي رأي هذه الحكومات، يمكن أن تحسِّن المنظومة الإنمائية فعاليتها في هذا المجال بوسائل تشمل ما يلي: زيادة الاستعانة بالقدرات والنظم الوطنية الموجودة؛ وتوثيق التعاون بين كيانات الأمم المتحدة والوزارات الحكومية للتأكد من موافقة المبادرات للطلب ومن استنادها إلى الأولويات الإنمائية الوطنية؛ وكفالة زيادة التنسيق والمواءمة فيما بين كيانات الأمم المتحدة على المستوى القطري؛ وتبسيط إجراءات الأمم المتحدة؛ واعتماد نهج قائم على النتائج في مجال تنمية القدرات؛ وتحسين سبل الوصول إلى موارد المعارف والمعلومات، بما في ذلك الممارسات السليمة المستقاة من البلدان الأخرى.

الشكل الثامن عشر

فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال تنمية القدرات الوطنية

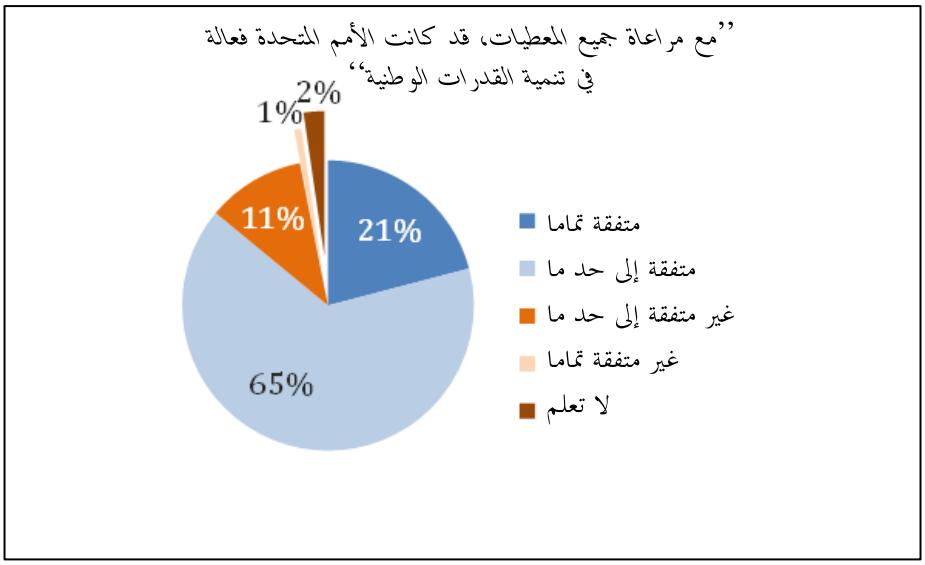

المصدر: استقصاء آراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج لعام ٢٠١٥.

١١١ - وهناك عقبات تحول دون تحقيق فعالية الأمم المتحدة في مجال تنمية القدرات. ورغم أن جميع كيانات الأمم المتحدة تؤيد النهج الشامل الوارد في ورقة الموقف المتعلقة بتنمية القدرات الصادرة عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، كثيرا ما يحدث على الصعيد الميداني أن يكون لدى موظفي الأمم المتحدة والشركاء في الحكومات تصور ضيق لتنمية القدرات، إذ يعتبرونها بمثابة تدريب. ويزداد التركيز على التدريب في ظل الافتقار إلى الأموال الكافية لدعم مبادرات لتنمية القدرات أشمل نطاقا وأطول أجلا. فهناك عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة تعاني من ضعف الميزانيات وتعوزها الموارد البشرية الداخلية اللازمة للاستجابة للطلبات المقدمة، كما أن استعراضا لخططها الاستراتيجية قد كشف عن قلة الخطط التي ترسم نهجا منتظما للاستعانة بالمؤسسات والنظم الوطنية كجزء من الجهود الرامية إلى تطوير القدرات الوطنية، وذلك على الرغم من أن تنمية القدرات مسألة راسخة في الوظائف الأساسية والمقاصد الاستراتيجية لتلك الكيانات. وعلاوة على ذلك، تحجم كيانات الأمم المتحدة مبدئيا عن الاستعانة بالمؤسسات والنظم الوطنية.

١١٢ - وتشكل قدرات نظم البيانات والإحصاءات الوطنية تحديا. ففي كثير من البلدان المستفيدة من البرامج، غالبا ما لا تكون البيانات كافية كما وكيفا، ويشمل ذلك البيانات المتعلقة برصد التقدم المحرز وقياس النتائج الإنمائية. ويبين الشكل التاسع عشر أن أغلبية المنسقين المقيمين قد اعتبروا البيانات الوطنية المصنفة حسب الدخل ونوع الجنس والسن

كافية على العموم، فيما اعتبروا البيانات عن الأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات غير كافية في كثير من الأحيان. وفي استقصاء شمل ١٣٢ من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، أبلغ ١١٦ فريقا أنها تقدم الدعم للقدرات الإحصائية الوطنية من خلال تنمية القدرات[٢٧].

الشكل التاسع عشر
البيانات المصنَّفة

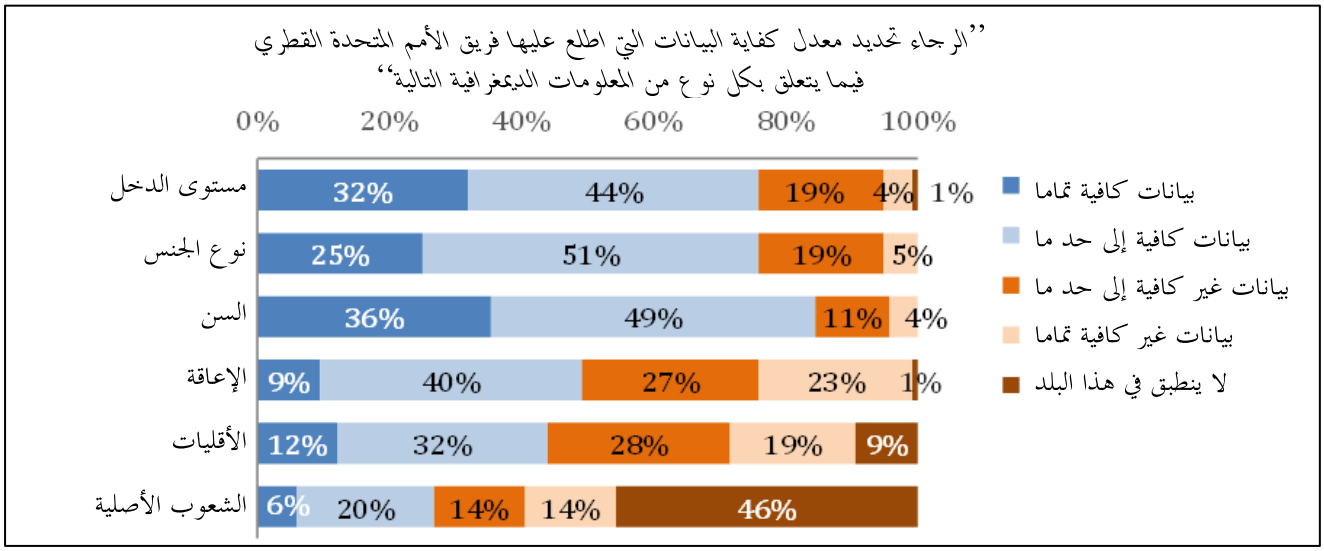

المصدر: استقصاء آراء المنسقين المقيمين لعام ٢٠١٥.

١١٣ - وكان المنسقون المقيمون والبلدان المستفيدة من البرامج متفقين (وإن كانت البلدان متفقة بدرجة أقل) مع فكرة أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تستعين بالخبراء الوطنيين والمؤسسات الوطنية قدر الإمكان في تصميم وتنفيذ البرامج، وظلت آراؤهم هذه ثابتة نسبيا على مدى السنوات الثلاث الماضية[٢٨].

(٢٧) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، نظام إدارة المعلومات.

(٢٨) فيما يتعلق بتصميم البرامج والمشاريع، في الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣، كان ٩٦ في المائة من المنسقين المقيمين و ٨٠ في المائة من البلدان المستفيدة من البرامج متفقين (تماما وإلى حد ما) مع فكرة أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تستعين بالخبراء الوطنيين قدر الإمكان، مقارنة بنسبة ٩٧ في المائة من المنسقين المقيمين ونسبة ٧٩ في المائة من البلدان المستفيدة من البرامج المسجلتين في عام ٢٠١٥؛ وفيما يتعلق بالاستعانة بالمؤسسات الوطنية، كان ٩٦ في المائة من المنسقين المقيمين و ٨٤ في المائة من البلدان المستفيدة من البرامج متفقين (تماما وإلى حد ما) في عام ٢٠١٢ مع فكرة أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تستعين بالمؤسسات الوطنيين قدر الإمكان، مقارنة بنسبة ٩٥ في المائة من المنسقين المقيمين ونسبة ٨٥ في المائة من البلدان المستفيدة من البرامج المسجلتين في عام ٢٠١٥.

١١٤ - وقد سُجِّل بعض التحسُّن منذ عام ٢٠١٣، كما يتبين من أحدث الاستقصاءات التي أنجزها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لكن البلدان المستفيدة من البرامج تبدي رضا أقل عن مستوى استعانة الأمم المتحدة بنظم المشتريات والنظم المالية ونظم الرصد والإبلاغ وقدرات التقييم الوطنية (انظر الشكل العشرين). ووفقا لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، تقدَّر نفقات المشتريات السنوية بـ ١٦ بليون دولار، وبذلك فإن جزءا كبيرا مما تنجزه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية سنويا يتعلق بأنشطة المشتريات. ووفقا لاستقصاء لآراء أفرقة إدارة العمليات أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ما زالت منظومة الأمم المتحدة تنفذ الجزء الأكبر من المشتريات التي تمولها المنظمة على الصعيد القطري. وفي أكثر من ٦٤ في المائة من جميع البلدان المستفيدة من البرامج، تنفذ منظومة الأمم المتحدة ما لا يقل عن ٩٠ في المائة من أنشطة المشتريات.

الشكل العشرون

مدى اتفاق المنسقين المقيمين وحكومات البلدان المستفيدة من البرامج مع فكرة الاستعانة بالمؤسسات الوطنية قدر الإمكان

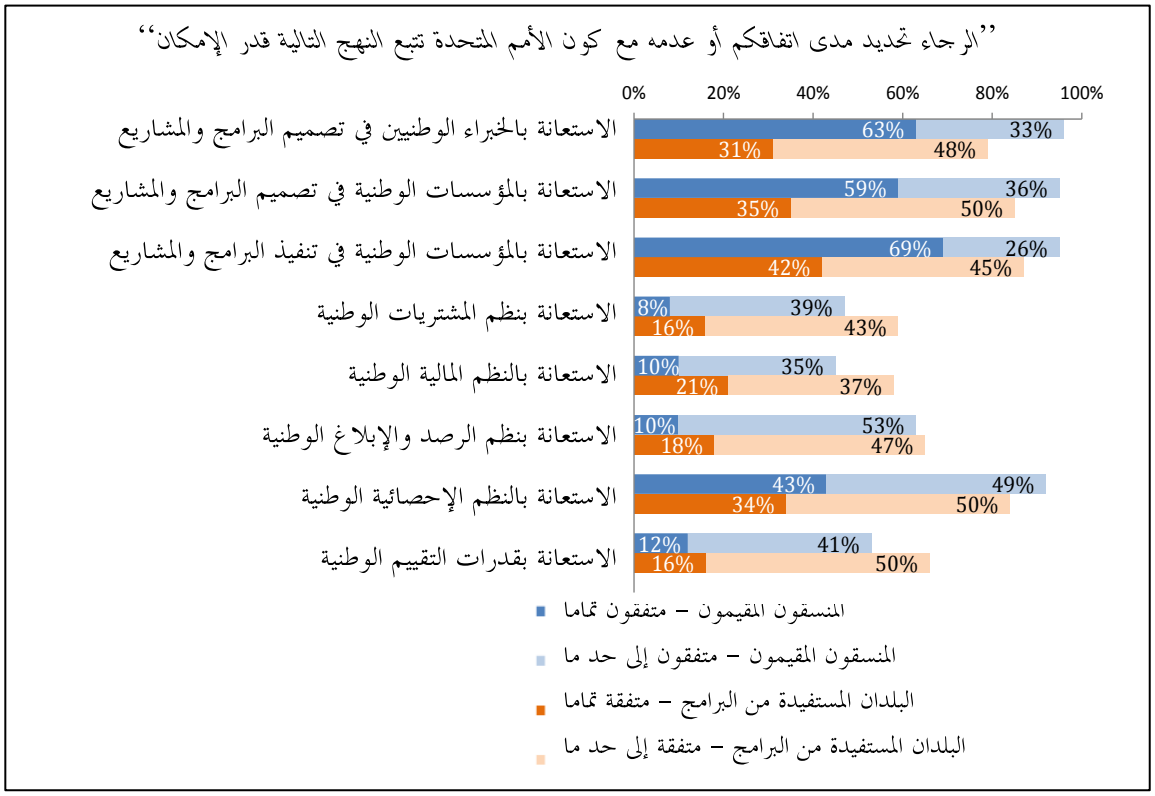

المصدر: استقصاء آراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج لعام ٢٠١٥ واستقصاء آراء المنسقين المقيمين لعام ٢٠١٥.

١١٥ - وعلى النحو الوارد في استقصاء آراء أفرقة إدارة العمليات المذكور أعلاه، فمنذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ لعام ٢٠١٢، لم يكن هناك اتجاه واضح نحو زيادة الاستعانة بنظم المشتريات الوطنية. وقد عرضت كيانات الأمم المتحدة عدة أسباب تبرر عدم الاستعانة بالنظم والقدرات الوطنية. ومن الأسباب التي يكثر ذكرها في هذا الشأن أن النظم والقدرات الوطنية غير متطورة بما يكفي كي تستعين بها كيانات الأمم المتحدة، لا سيما في حالة نظم المشتريات والنظم المالية الوطنية.

١١٦ - ويمكن أن تكون محدودية استخدام نظم المشتريات الوطنية ذات صلة بتصور معين للفجوات القائمة في مجال القدرات: فوفقا لاستقصاء آراء أفرقة إدارة العمليات، كانت نسبة ٦١ في المائة من جميع الأفرقة التي استقصيت آراؤها إما ''غير متفقة تماما'' أو ''غير متفقة إلى حد ما'' مع فكرة أن حكوماتها الوطنية لديها القدرة على تحمل المزيد من المسؤولية عن المشتريات التي تتم في إطار البرامج والمشاريع التي تمولها الأمم المتحدة. وفي نفس الوقت، لم تضع إلا نسبة ٢٠ في المائة من جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية استراتيجيات للنهوض بقدرات الحكومات في مجال المشتريات، وهذا يمثل اتجاها نحو الانخفاض مقارنة بنتائج استقصائيْ آراء أفرقة إدارة العمليات لعامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. ومع أن الشواغل المتعلقة بقوة القدرات الوطنية في المجال المالي ومجال المشتريات قد تكون مشروعة، فإنها ينبغي أن تقترن باستراتيجيات تتوخى تعزيز القدرات الوطنية الضعيفة.

١١٧ - ومن العوامل المثبطة الأخرى ما يلي: عدم الاستقرار السياسي في حالات النزاع وما بعده؛ وارتفاع معدل دوران الموارد البشرية في المؤسسات الشريكة، مما يشكل تحديا أمام تنمية قدرات مستدامة؛ وعدم رغبة البلدان المانحة في قبول أي خطر متأصل في الاستعانة بالنظم والقدرات الوطنية.

١١٨ - وقد أُحرز تقدم في تنفيذ إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية. ويسعى هذا الإطار إلى إعمال ضوابط مالية قائمة على تقييم المخاطر وخفض تكاليف المعاملات وتعزيز القدرات الوطنية في مجال الإدارة المالية وإدارة البرامج بهدف نقل هذه المسؤوليات إلى النظم الوطنية بشكل تدريجي[٢٩]. ويقترن تنفيذ الإطار بأنشطة لضمان سلامة التنفيذ يُستند في تحديد مستوياتها إلى التقييم الدوري للشركاء المنفِّذين. ووفقا للتقرير عن نتائج الإطار الصادر عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠١٤، فإن نسبة ٧٢ في المائة من جميع

(٢٩) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية: "Global Assessment of the Harmonized Approach to Cash Transfers", 2011; Proposed Revisions to the Harmonized Approach to Cash Transfer Framework, 2013; و Harmonized and Approach to Cash Transfers Framework, 2014.

البلدان المستفيدة من البرامج تمر بمراحل مختلفة من تنفيذ الإطار. وهذا الإطار يعرض منهجا منتظما ومنسقا وقابلا للقياس غايته تحقيق زيادة فعلية في الاستعانة بالنظم الوطنية، ولذلك فهو يمثل نهجا متكاملا للاستعانة بالنظم الوطنية بغية بناء القدرات وتشجيع البلدان على تولي زمام الأمور بنفسها[٣٠]. وهناك الآن فرصة لمناقشة استخدام الإطار على نطاق أوسع داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ولإتاحة ذلك الاستخدام بما يشمل مواءمة قواعد كيانات الأمم المتحدة وأنظمتها التي قد تشكل في الوقت الراهن حواجز تحول دون تطبيق الإطار.

١١٩ - وتواجه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عددا من التحديات التي يلزم التصدي لها من أجل تحقيق توقعات الدول الأعضاء فيما يتصل بدور المنظومة في مجال تنمية القدرات. وبما أن هذه التنمية مهمة أساسية من مهام المنظومة الإنمائية، فمن الضروري أن تتمكن المنظومة من قياس نتائج برامجها في هذا المجال. ويلزم بذل المزيد من الجهود في سبيل وضع مؤشرات مفيدة في مجال تنمية القدرات على مستوى النتائج. وبالنسبة للوكالات التي تدمج تنمية القدرات في عملها، يشكل عزل تنمية القدرات عما سواها من النتائج تحديا، أما بالنسبة لوكالات أخرى فانعدام التمييز بين تنمية القدرات وبين زيادتها يشكل عقبة تحول دون قياس تنمية القدرات[٣١].

١٢٠ - وأنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فريقا عاملا معنيا بوضع نهج مشترك لقياس التقدم المحرز في تنمية القدرات. وحدد الفريق العامل ثلاثة منجزات مستهدفة رئيسية هي: إعداد حصر للنُهج المتبعة والأدوات المستخدمة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية حاليا لقياس تنمية القدرات؛ وإعداد كتاب أبيض يتضمن مبادئ لقياس تنمية القدرات؛ وتصميم طريقة لتنفيذ هذه المبادئ على سبيل التجربة في عام ٢٠١٦.

١٢١ - وهناك عدة دروس هامة ينبغي الاسترشاد بها في النهج الذي تتبعه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إزاء تنمية القدرات. ومن المرجح أن تكون تنمية القدرات ذات فعالية إذا كانت بمبادرة من البلدان المستفيدة من البرامج وتستند إلى الاعتراف بوجود قدرات

(٣٠) يشدد إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية على أن وكالات الأمم المتحدة ليست بالضرورة مكلفة بالاستجابة بفعالية لاحتياجات الشركاء المنفذين في مجال القدرات وليست لديها القدرة على ذلك. ومن ثم سيتعين استخدام مبادئ توجيهية للوكالات فيما يتعلق بتحديد مستوى أنشطة تنمية القدرات التي يضطلع بها كل فريق من أفرقة الأمم المتحدة القطرية. انظر مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية: "Harmonized Approach to Cash Transfers Framework, 2014".

(٣١) في عام ٢٠١٠، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أهم المعلومات المتعلقة بقياس تنمية القدرات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتشمل التوجيهات المستكملة للمكاتب القطرية التي أعدتها منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٢ توجيهات في مجال قياس تنمية القدرات.

قائمة يمكن تعزيزها. ويختلف السياق باختلاف البلدان، وينبغي إفساح المجال للمرونة والابتكار في دعم الجهود التي تبذلها البلدان المستفيدة من البرامج في مجال تنمية القدرات. ومن الضروري أيضا الاستثمار في الأنشطة الجارية لتنمية قدرات الموظفين في المكاتب القطرية من أجل دعم تنمية القدرات الوطنية. ومن المهم أن يكون لدى كيانات الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين فهم موحد لتنمية القدرات.

١٢٢ - وتدعو خطة عام ٢٠٣٠ إلى تنمية كل من القدرات التقنية والفنية[٣٢]. ولا بد من زيادة التركيز على تنمية القدرات الفنية، لا سيما في التخطيط والبرمجة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ووضع أطر متينة قائمة على النتائج للرصد والتقييم والإبلاغ. وسينتظر بصورة متزايدة من البلدان النامية زيادة تعبئة الموارد المحلية والاعتماد على الموارد الآتية من الجهات الفاعلة من غير الدول، بما فيها قطاع الأعمال والمؤسسات الخيرية. وسيتعين تنمية القدرات الفنية اللازمة لتعبئة الموارد المحلية وإقامة وإدارة مجموعة متنوعة من الشراكات، بما في ذلك أطر المساءلة. وسيتطلب ذلك أيضا تزوُّد موظفي كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المكاتب الإقليمية والقطرية بالقدرات الفنية الضرورية في هذه المجالات حتى يتسنى لهم دعم نظرائهم الوطنيين بفعالية.

١٢٣ - ولتحقيق نتائج في هذا الصدد، سيتعين إيلاء مزيد من الاهتمام لتنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم. فلا تلبّى حاليا توقعات البلدان المستفيدة من البرنامج فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تعزيز قدراتها الوطنية في مجال التقييم تعزيزا حقيقيا. ويشمل ذلك وضع أطر المساءلة وآليات الضمان الوطنية، مثل عمليات إعداد الميزانيات، والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وقدرة المؤسسات الوطنية في مجال المراجعة الداخلية للحسابات. وثمة حاجة إلى استحداث أساليب تتسم بقدر أكبر من الابتكارية والفعالية لوضع وتحسين سياسات ونظم وبرامج التقييم الوطنية التي يمكن أن تشكل مصدر إلهام للمسؤولية القطرية وتحفز على تصميم وإدارة عمليات تقييم تقودها البلدان، كما يلزم تقديم الدعم من جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لتمكين البلدان من استخدام النتائج المنبثقة عن هذه التقييمات بطريقة فعالة في اتخاذ قراراتها الوطنية.

١٢٤ - وهناك طلب من البلدان المستفيدة من البرامج للحصول على مساعدة من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في المجالات التالية: الاستفادة من معرفة البلدان النامية الأخرى وخبرتها؛

(٣٢) القدرات التقنية ضرورية للعمل في قطاع معين (مثل إعداد المناهج الدراسية في مجال التعليم)، في حين أن القدرات الفنية تشير، في جملة أمور، إلى القدرات اللازمة لوضع السياسات والاستراتيجيات والتشريعات وإدارتها.

وتحديد شركاء للتعاون؛ وتقديم الدعم في إدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي[٣٣]. وواجهت المنظومة الإنمائية صعوبات في الاستجابة لهذا الطلب، لسبب رئيسي هو الافتقار إلى الموارد المخصصة والقدرات اللازمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب[٣٤]. ويُتوقع أن يزداد هذا الطلب مع اعتماد أهداف التنمية المستدامة، وستحتاج كيانات المنظومة الإنمائية على الصعيد القطري إلى تضمين برامجها الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بدرجة أكبر مما كان عليه الحال حتى الآن[٣٥].

١٢٥ - وفي هذا الصدد، فإن الأخذ بنموذج تمويل يعتمد إلى حد كبير على الموارد غير الأساسية، التي يخضع استخدامها لقيود شديدة، يؤثر سلبا على تنمية القدرات باعتبارها مهمة أساسية من مهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية[٣٦]. ومما يزيد من صعوبة دعم تنمية القدرات بصورة منهجية تشتت مصادر التمويل، والطبيعة المؤقتة للتمويل، والشروط التي قد تُفرض على موارد التمويل غير الأساسية. ولئن كانت النتائج والقيمة المحققة مقابل المال عاملين مهمين بالنسبة لأصحاب الشأن في البلدان الشريكة، فإن الإفراط في التركيز عليهما يمكن أن يمنع الابتكار في تنمية القدرات ويقوض تحمل المسؤولية عن تنمية القدرات على الصعيد الوطني.

١٢٦ - ويتطلب نطاق أهداف التنمية المستدامة تحسينا كبيرا في التنسيق والاتساق بين جميع الجهات الفاعلة، بما فيها كيانات الأمم المتحدة، في دعم تنمية القدرات الوطنية في البلدان المستفيدة من البرامج، بوسائل منها زيادة البرامج المشتركة. ومن المهم في هذا الصدد أنه سيقتضي من كيانات المنظومة الإنمائية توجيه الجهود والعمل في مجال تنمية القدرات إلى الميادين التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة وبولاية للقيام بذلك.

١٢٧ - وسيلزم تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على تقديم الدعم اللازم في عدد من المجالات، على النحو المبين في أجزاء مختلفة من هذا التقرير. وتشكل القوة العاملة في المنظومة الإنمائية أقوى أصولها، ويجب تحديث الطريقة التي تدار بها هذه القوة العاملة وتُدفع

(٣٣) في استقصاء آراء المنسقين المقيمين لعام ٢٠١٥، أبلغ ٧٨ في المائة منهم أنهم تلقوا طلبات من هذا القبيل.

(٣٤) في الاستقصاء نفسه، اعتبر ٦١ في المائة من المنسقين المقيمين أن عدم توافر الموارد المالية والبشرية يشكل الصعوبة الرئيسية.

(٣٥) المرجع نفسه: أفاد ٦٨ في المائة من المنسقين المقيمين بأن إطار عمل الأمم المتحدة الحالي يبرمج دعم التعاون بين بلدان الجنوب إلى حد ما، وأفاد ١٦ في المائة أنه يفعل ذلك بدرجة أكبر، وأفاد ١٦ في المائة بأنه لا يفعل ذلك على الإطلاق.

(٣٦) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، لجنة المساعدة الإنمائية، التقرير المتعلق بالمعونة المتعددة الأطراف، ٢٠١٥.

أجورها. فمنظومة الأمم المتحدة تحتاج إلى قوة عاملة موحدة تكافئ التنقل وتيسر تبادل الموظفين على نطاق المنظومة، وينبغي أن تكون قادرة على اجتذاب الموظفين ذوي الأداء الرفيع واستبقائهم ونشرهم على مستوى مواقع جغرافية وولايات برنامجية ونماذج أعمال متعددة. ويمكن أن تبدأ أي خطة لإحداث تحول في هذا المجال بالعمل على شيوع هوية موحدة لمنظومة الأمم المتحدة وتشجيع الإحساس بالجدوى من خلال تطوير الخدمة المدنية الدولية بوصفها قوة عاملة واحدة على نطاق العالم، تتسم بالتواؤم بين جميع وحدات المنظمة ودوائرها المهنية. وهذه القوة العاملة، بتنوعها وقدرتها على الاستجابة السريعة والتكيف، ستكون بمثابة المحرك النابض خلف خطة التنمية المستدامة عن طريق مسارات وظيفية منفتحة بشكل متزايد بين كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وشركائها والجهات صاحبة المصلحة.

باء - القضاء على الفقر

١٢٨ - في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١، انخفضت النسبة المئوية الإجمالية للسكان الذين يعيشون في فقر من ٤٣ في المائة إلى ١٧ في المائة[٣٧]. ورغم أن معظم هذا التقدم يمكن أن يعزى إلى انخفاض معدلات الفقر في البلدان المتوسطة الدخل من ٤٤ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ١٤ في المائة عام ٢٠١١، فإن أكثر من ٧٠ في المائة من فقراء العالم يعيشون حاليا في البلدان المتوسطة الدخل[٣٨]. وإضافة إلى ذلك، كان الحد من الفقر متفاوتا بين المناطق. فقد انخفض معدل الفقر في شرق آسيا والمحيط الهادئ من ٥٧ في المائة إلى ٨ في المائة، بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١، حيث استأثرت الصين بنحو ٦٠ في المائة من التقدم المحرز في المنطقة[٣٩]. وانخفض معدل الفقر في جنوب آسيا من ٥٤ في المائة إلى ٢٥ في المائة في الفترة نفسها. وانخفض معدل الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى انخفاضا أكثر تواضعا من ٥٧ في المائة إلى ٤٧ في المائة، في نفس الفترة، وازدادت حصة المنطقة من فقراء العالم من ١٥ في المائة إلى ٤١ في المائة، مما يدل على إحراز تقدم أبطأ مقارنة بالمناطق الأخرى في مجال الحد من الفقر. ولا يزال معدل الفقر مرتفعا في البلدان الضعيفة والمتضررة من النزاعات[٤٠].

---

(٣٧) يستند الحساب إلى خط الفقر الدولي البالغ ١,٢٥ دولار في اليوم استنادا إلى تعادل القوة الشرائية لعام ٢٠٠٥. وجميع إحصاءات الفقر الواردة في الفقرة ١٣٥ مأخوذة من أداة الحساب التفاعلية للبنك الدولي (PovcalNet 2014)، ما لم يشر إلى خلاف ذلك.

(٣٨) انظر A/70/227.

(٣٩) تستند التقديرات المتعلقة بالصين إلى بيانات عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠.

(٤٠) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية عام ٢٠١٥، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٥.

١٢٩ - وفي حين انخفض الفقر المدقع بأكثر من النصف من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠١٢، لم ينخفض معدل الجوع إلا بنسبة ١٧ في المائة بل لقد ارتفع فعلا في أفريقيا والدول العربية[٤١]، وتزايد عدم المساواة في الدخل. وعلى وجه الخصوص، فإن العديد من البلدان التي سجلت نموا اقتصاديا سريعا شهدت، بين أوائل التسعينات من القرن الماضي وأواخر العقد الأول من الألفية، زيادة أكبر أيضا في عدم المساواة، مما يدل على أن النمو الاقتصادي وحده ليس شرطا كافيا للقضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، يشكل نوع الجنس والإعاقة والسن والموقع والأصل العرقي والانتماء إلى الشعوب الأصلية عوامل رئيسية ينبغي أخذها في الاعتبار. ولوضع ضرورة مكافحة أوجه عدم المساواة والتمييز في صميم الدعم المقدم على نطاق منظومة الأمم المتحدة لا بد من التصدي لجميع مظاهر التمييز والأسباب الجذرية الأخرى لعدم المساواة.

١٣٠ - ويشكل القضاء على الفقر تحديا متعدد الجوانب، وهذه حقيقة مسلم بها في الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يرسي إطارا متفقا عليه على صعيد حكومي دولي لمجموعة من الغايات والمؤشرات ويدعو دول العالم إلى ”القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان“.

١٣١ - وقد أحرز تقدم في العديد من المسائل ذات الصلة، بما في ذلك مسألة خفض نسبة الذين يعانون من نقص التغذية في المناطق النامية، وزيادة فرص الحصول على مياه الشرب المحسنة، وخدمات الصرف الصحي والإسكان، وتحقيق المساواة بين البنات والبنين في نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية[٤٠]. وفي نفس الوقت، فإن ازدياد فرص العمل، منذ حلول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨، لم يواكب توسع القوة العاملة، وهو اتجاه يخلف آثارا بالغة الوطأة على الشباب والنساء[٤٢]. ومن الضروري لمواصلة التقدم نحو القضاء على الفقر[٤٣] توفير فرص العمل اللائق، على النحو المسلم به في الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو إلى تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

١٣٢ - وفي إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، لا يزال القضاء على الفقر يشكل الأولوية العليا، ويرتبط ارتباطا وثيقا بمعظم مجالات العمل المواضيعية. وترسي خطة العمل على نطاق

(٤١) منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠١٣: الأمن الغذائي بأبعاده المتعددة، روما، ٢٠١٣.

(٤٢) ILO, *World Employment and Social Outlook — Trends 2015*, Washington, D.C., 2015.

(٤٣) انظر A/70/281.

المنظومة لتنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) الإطار العام للدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في مجال القضاء على الفقر. وتَعتبر الخطط الاستراتيجية لمعظم الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة القضاء على الفقر والأبعاد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة الأساس الذي يقوم عليه عمل هذه المؤسسات. وتنصب الجهود في منظومة الأمم المتحدة برمتها على معالجة الأسباب الجذرية للفقر من خلال قضايا مترابطة، منها العمل اللائق وفقر الأطفال والحماية الاجتماعية والصحة والأمن الغذائي والتغذية[٤٤] والتمكين الاقتصادي للمرأة[٤٥] وتغير المناخ[٤٦].

الشكل الحادي والعشرون

الموارد المخصصة لأشد الناس فقرا وضعفا

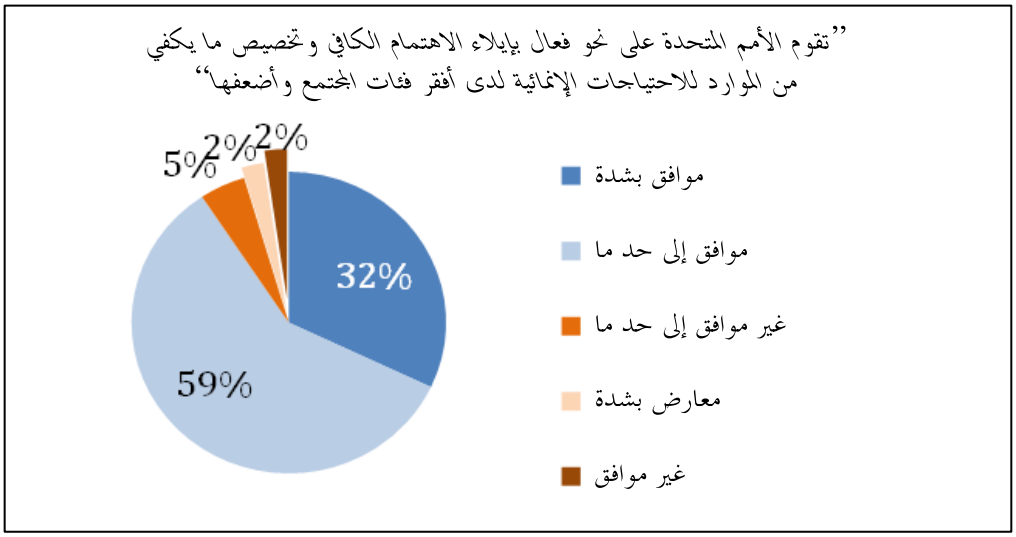

المصدر: استقصاء آراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج لعام ٢٠١٥.

١٣٣ - فيما يتعلق بضمان إيلاء الاهتمام الكافي وتخصيص الموارد الكافية للاحتياجات الإنمائية لأفقر فئات المجتمع وأضعفها، هناك نسبة تبلغ ٣٢ في المائة من البلدان المستفيدة من البرامج "توافق بشدة" ونسبة تبلغ ٥٩ في المائة "توافق إلى حد ما" على أن الأمم المتحدة ذات فعالية في هذا الصدد، كما يتبين في الشكل الحادي والعشرين.

(٤٤) برنامج الأغذية العالمي، تقرير الأداء السنوي لعام ٢٠١٤ (WFP/EB.A/2015/4).

(٤٥) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التقرير السنوي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (annualreport.unwomen.org).

(٤٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير السنوي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤: "شراكات جديدة من أجل التنمية".

١٣٤ - وفي الاستقصاءات التي أجريت في الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥، اختار حوالي نصف البلدان المستفيدة من البرامج الحد من الفقر كأحد المجالات التي كانت مساهمة الأمم المتحدة فيها كبيرة بصفة خاصة. وعلى نحو ما كرر تأكيده كلٌ من الجمعية العامة في قرارها ٢٣٨/٦٩ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٥/٢٠١٥، تعتبر الحكومات القضاء على الفقر أولوية قصوى لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتبرز نتائج الاستقصاء الذي جرى في عام ٢٠١٥ أن الحد من الفقر سيظل أولوية مهمة في المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة على الصعيد القطري في المستقبل للبلدان المارة بمراحل مختلفة من التنمية.

١٣٥ - وتتناول جميع أهداف التنمية المستدامة الجوانب المتعددة الأبعاد للفقر. ويتمثل التحدي الذي يواجه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في ضمان تنسيق تدابير التدخل وتكاملها وكفالة توجيهها وتصميمها خصيصا حسب أولويات البلدان واحتياجاتها، بسبل منها الاستفادة من مواطن القوة لدى جميع أصحاب المصلحة.

جيم - التعاون فيما بين بلدان الجنوب

١٣٦ - بالتواكب مع النمو السريع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من حيث الحجم والأهمية وعدد الجهات الفاعلة، يتزايد الضغط على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لحملها على المشاركة في هذا التعاون. وزادت المنظومة الإنمائية مشاركتها وواصلت وضع توجيهات سياساتية على نطاق المنظومة في هذا المجال. فإطار المبادئ التوجيهية التنفيذية لتقديم دعم الأمم المتحدة لهذا التعاون يحدد الإجراءات ذات الأولوية ومؤشرات الأداء لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في تعميم دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. وتم أيضا دعم التوجيه المقدم على نطاق المنظومة بزيادة إضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق بين الوكالات بشأن وضع السياسات عن طريق فرقة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، التي أنشئت مؤخرا.

١٣٧ - وقد بذلت فرادى الوكالات جهوداً كبيرة لتعزيز الدعم المقدَّم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فقد قامت ٢٣ من مجموع ٢٥ وكالة استقصيت آراؤها في عام ٢٠١٥ بإدماج ذلك التعاون في خططها الاستراتيجية، وأبلغت ٢٠ من ٢٥ وكالة عن هذا الموضوع في تقاريرها السنوية. ويوجد لدى ١٣ وكالة موظفون متفرغون بشكل كامل أو جزئي للتعاون في هذا المجال.

١٣٨ - وقامت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أيضاً بتعزيز تحليل السياسات وإقامة حوارات بشأن السياسات تركز على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ووفرت تحليلات السياسات هذه معلومات استنارت بها العمليات الحكومية الدولية في الفترة السابقة على اعتماد خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، والمناقشات في منتديات عالمية من قبيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة ومنتدى التعاون الإنمائي.

١٣٩ - وأكدت ما نسبته ٦٣ في المائة من البلدان المستفيدة من البرامج التي أجريت في عام ٢٠١٥ أنها توفر التعاون الإنمائي لبلدان أخرى مستفيدة من البرامج، ولا سيما للبلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط. إلا أنها أضافت أن تعاونها الإنمائي يقيده نقص التمويل والمعلومات والقدرات والشبكات، وأنها تتوقع أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بمعالجة هذه الثغرات.

١٤٠ - وعادة ما يُتوقع من الأمم المتحدة، بحكم وجودها العالمي، أن تقدم المشورة بشأن مدى توافر وأهمية المعارف والخبرات المحددة من البلدان النامية الأخرى، وأن تسد ثغرات الاتصالات بين الشركاء، وتيسر بناء الشراكات. وإضافةً إلى ذلك، تعمل الأمم المتحدة عادةً كهيئة تدعو إلى إقامة مبادرات ثنائية أو متعددة الأطراف بين بلدان الجنوب، أو تشارك في تلك المبادرات، وتتولى إعداد تحليلات ومعارف ذات صلة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٤١ - وتُدعى الأمم المتحدة في بعض الأحيان إلى تنفيذ مشاريع أو برامج يمولها شريكٌ من الجنوب أو تبرعٌ مشترك (من بلد متقدم النمو وبلد نام). وتؤدي المنظمة مهام الإدارة المالية والبرنامجية، وتقوم حسب حالات محددة بنشر قدرات داخلية أو خارجية لتقديم المشورة بشأن مشاريع أو تنفيذها.

١٤٢ - ويتطلب قدرٌ كبير من الدعم المتوقع من الأمم المتحدة وجود قدرات إضافية. وفي الوقت الحالي، يستتبع تعزيز الدعم المقدم إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي نقل موارد من مجالات أخرى صدر تكليف بشأنها أو استخدام موارد غير أساسية. وعندما لا يوفر التمويل الأساسي دعماً كافياً للمهام الأساسية، تجد كيانات الأمم المتحدة في كثير من الأحيان صعوبة في الاستجابة للطلبات الزائدة.

١٤٣ - وإضافةً إلى ذلك، يمكن أن تؤدي بعض القواعد والأنظمة والإجراءات التي تتبعها الأمم المتحدة إلى كبح الاحتياجات المحددة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، التي تتطلب زيادة التركيز على خفض تكاليف المعاملات وسرعة الإنجاز. وفي ظل القواعد

والأنظمة الحالية، يدعو تسريع الإنجاز إلى معاملة استثنائية، تشمل النظر في كل حالة على حدة، وهو ما يسفر أحياناً في الواقع عن إطالة زمن العمليات ويؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة تكاليف المعاملات. وفي حين وفرت بعض كيانات الأمم المتحدة مخصصات استثنائية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فيما يتعلق مثلا بمعدلات استرداد التكاليف، فإن أحد الحلول الأطول أجلا هو أن تقوم الأمم المتحدة بمراجعة إجراءاتها المتعلقة بطرائق محددة لدعم الأنشطة في هذا المجال. وفي مجال الشراء، على وجه الخصوص، ينبغي أن تأخذ كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الاعتبار الخدمات التي توفرها الجهات المقدمة للدراية والمعارف والسلع من بلدان الجنوب من أجل كفالة وصولها بصورة عادلة إلى قنوات الشراء في الأمم المتحدة.

١٤٤ - وفي السنوات الأخيرة، أُطلق عددٌ متزايد من المنابر والمبادرات العالمية برعاية الأمم المتحدة، تركز في معظمها على تقاسم المعارف وتبادلها، بهدف دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وفي ظل الموارد المحدودة، سيكون من المفيد وجود درجة من التنسيق والتوحيد، ويمكن إجراء استعراض للمنابر القائمة في هذا الصدد. وإضافةً إلى ذلك، لا يزال الدعم المقدم من الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يقوم في معظمه على الوكالة الواحدة. وينبغي تجميع الطائفة الواسعة للخبرات داخل منظومة الأمم المتحدة وإدماجها في العمل المشترك حيثما كان ذلك في محله. وتقوم حاليا فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتحديد الممارسات الجيدة في الأمم المتحدة التي يمكن أن تتاح لأفرقة الأمم المتحدة القُطرية من أجل تيسير دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الخطط الإنمائية الوطنية والإجراءات الوطنية المتخذة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٤٥ - وختاما، فإن التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لا تنشأ بالضرورة عن خصائصها المحددة وإنما عن التمويل المقدم من منظومة الأمم المتحدة نفسها وطريقة عملها. ومن شأن معالجة المتطلبات المحددة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال إجراءات مناسبة أن تيسر وتتيح استخدامه بانتظام أكبر.

دال - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١٤٦ - واصلت خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تعزيز زيادة الاتساق وتحسين الأداء المؤسسي للمساواة بين الجنسين في منظومة الأمم المتحدة. وزادت النسبة المئوية لكيانات الأمم المتحدة التي تستوفي متطلبات خطة العمل

أو تتجاوزها زيادةً مطردة، من ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٥١ في المائة في عام ٢٠١٤، وزادت النسبة المئوية للكيانات التي أفادت بأن لديها سياسة جنسانية من ٣١ في المائة إلى ٥٤ في المائة في نفس الفترة الزمنية. واستمر أيضاً إحراز تقدم في مجالات مثل مراجعة المسائل الجنسانية، وتوليد المعارف، والاتصال، والرصد والتقييم. وتشمل أبعاد خطة العمل التي لا تستوفي فيها عدة كيانات المتطلبات بالكامل تقييم القدرات وتنميتها وتتبع الموارد وتخصيصها.

١٤٧ - وإضافةً إلى ذلك، فإن ثلاثة فقط من كيانات الأمم المتحدة هي التي تمكنت من الإبلاغ عن الالتزام المتضمن في خطة عمل الأمين العام ذات النقاط السبع بشأن بناء السلام على نحو مراع للمنظور الجنساني، بتخصيص ما لا يقل عن ١٥ في المائة من الأموال التي تديرها الأمم المتحدة دعماً لبناء السلام لمشاريع يكون هدفها الرئيسي تلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة أو النهوض بالمساواة بين الجنسين أو تمكين المرأة، ولا تفي أي من الكيانات بذلك الالتزام.

١٤٨ - ولتعجيل وتيرة التقدم المحرز في توعية الموظفين وزيادة معارفهم ودرايتهم بالمساواة بين الجنسين، أطلقت في عام ٢٠١٤ دورة دراسية عن طريق الإنترنت بعنوان ”إني أعرف المنظور الجنساني“، تجاوز عدد المقيدين فيها ٥٠٠ ٣ مشارك في عامها الأول. وبعد أن أيدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ المذكرة التوجيهية المتعلقة بمؤشرات المساواة بين الجنسين، يقوم حالياً ١٥ من كيانات الأمم المتحدة بتتبع الموارد من خلال نظام للمؤشرات، وقامت شبكة الميزانية والمالية في إطار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى بتنظيم دورات تدريبية تستهدف أكثر من ٤٠ كيانا ووحدة عمل ذات صلة.

١٤٩ - وفي الوقت الحالي، يتضمن أكثر من ٦٠ في المائة من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية نتائج محددة بشأن المساواة بين الجنسين، مقابل ٤٥ في المائة في الفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومن مجموع هذه الأطر، يتضمن ٩١ في المائة من الأطر الجديدة (أو ما يعادلها) نتائج وموارد محددة للمساواة بين الجنسين، مقارنة بنسبة ٨٠ في المائة في عام ٢٠١٤. وتلقى نحو ٣٠ من أفرقة الأمم المتحدة القُطرية المشاركة في تعميم الأطر دعماً من خبراء للشؤون الجنسانية من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وأتيح الكتاب المرجعي الذي أعدته المجموعة بشأن تعميم المنظور الإنساني في البرامج المشتركة على الصعيد القُطري باللغتين الإسبانية والفرنسية.

١٥٠ - ويهدف سجل الأداء في مجال التوازن بين الجنسين المتاح لأفرقة الأمم المتحدة القُطرية إلى دعم عمل هذه الأفرقة وتزويدها بالمعلومات التي تستنير بها في تخطيطها الاستراتيجي وتحديدها لأولويات التدخل. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، أتم فريق العمل المعني

بالمساواة بين الجنسين التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية استعراضا عالميا لسجلات الأداء في مجال التوازن بين الجنسين التي استُكملت بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، تبين منه أن ١٩ فريقا قُطريا استخدم بالفعل سجل الأداء خلال الفترة قيد الاستعراض (يصل مجموع الأفرقة القُطرية التي استخدمت السجل منذ عام ٢٠٠٨ إلى ٣٩ فريقاً)، واعتمدت نحو ١٠ أفرقة قُطرية استخدام سجل الأداء خلال عام ٢٠١٥. وتمشياً مع الاتجاهات التي أَبلغت بها كيانات فرادى من خلال خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يبين استعراض استخدام سجل الأداء تحسنا في أبعاد من قبيل التخطيط، والبرمجة، والشراكات، وصنع القرار، غير أنه يبين كذلك عدم إحراز تقدم كبير في مجالات أخرى كالميزنة وقدرات الأفرقة. ويقوم فريق العمل حاليا بمتابعة التوصيات التي انتهى إليها الاستعراض وذلك بتنقيح سجل الأداء والمنهجية المتصلة به لمواءمته بشكل أوثق مع خطة العمل على نطاق المنظومة.

١٥١ - وفيما يتعلق بالتعاون المشترك بين الوكالات، فوفقا لنظام إدارة المعلومات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، تمثل المساواة بين الجنسين مجال الاختيار الثاني المتصل بأهداف التنمية المستدامة، مع تنفيذ أكثر من ٩٠ برنامجا مشتركا في الوقت الحالي.

الشكل الثاني والعشرون

عدد البرامج المشتركة التي تعالج المجالات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة

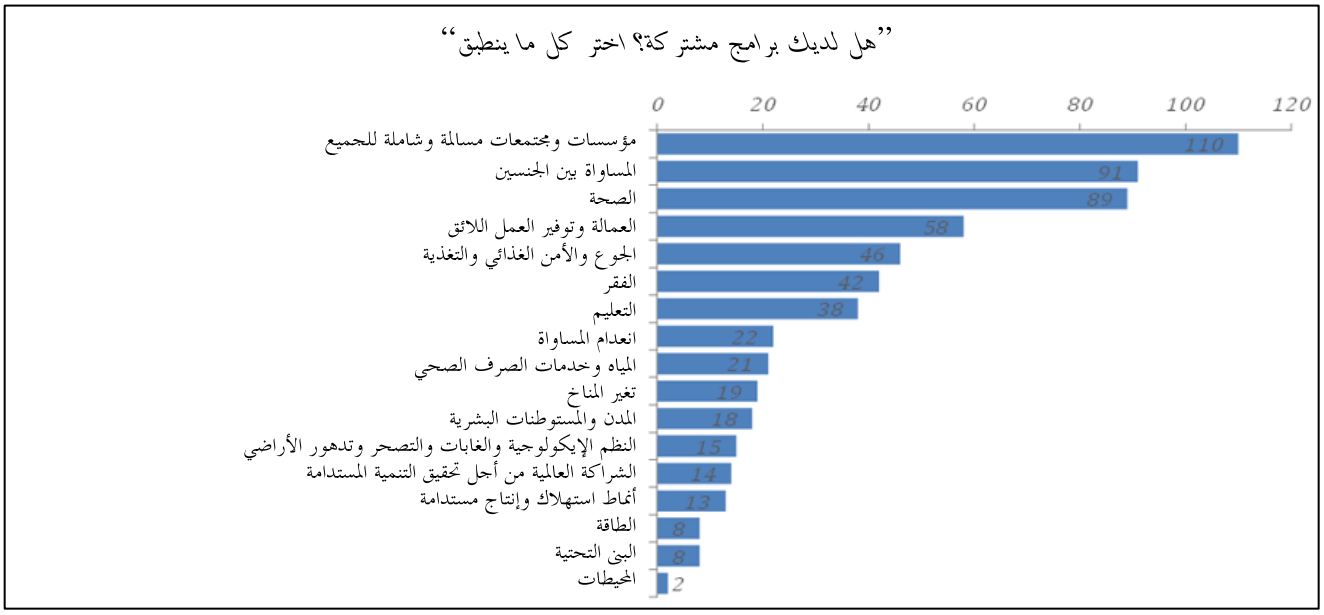

المصدر: نظام إدارة المعلومات التابع لمكتب تنسيق العمليات الإنمائية.

١٥٢ - ونظرا لأن أهداف التنمية المستدامة تعكس المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات باعتبارهما من الأولويات ومن المسائل الشاملة، ونظرا لأن عددا متزايدا من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية يتضمن نتائج تركز على البعد الجنساني، فإنه يتعين أن تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مستعدة لتحقيق منجزات في مجال المساواة بين الجنسين. وحتى يتسنى لها القيام بذلك، فلا غنى لها عن مواصلة تعزيز الصلة بين العمل المعياري والعمل التنفيذي في مجال المساواة بين الجنسين ومواصلة التركيز القوي على زيادة الاستثمارات في القدرات والخبرات الجنسانية لموظفي الأمم المتحدة، وكذلك المساواة في تمثيل الجنسين في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

هاء - الانتقال من الإغاثة إلى التنمية والحد من أخطار الكوارث

١٥٣ - تسلط ديباجة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الضوء على الترابط بين السلام والتنمية، فتذكر أنه ”لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة“.

١٥٤ - واليوم، يعيش ما يقرب من نصف فقراء العالم في بلدان متضررة من النزاع والعنف. وتؤدي التحديات العالمية من قبيل تغير المناخ والكوارث والطبيعة المتغيرة للنزاع وصعود التطرف المصحوب بالعنف إلى جعل الأزمات أكثر استعصاء على الحل وأطول أمدا. ويمكن أن تكون سياسات الاستبعاد والتمييز على أسس عرقية أو دينية أو قبلية أو أي أسس أخرى، والحرمان الاقتصادي والاجتماعي، والتهميش الممتد من عصور ماضية، في جملة عوامل، محركات إضافية للنزاع[٤٧]. ونتيجة لذلك، شرد ٦٠ مليون شخص قسرا، نصفهم من النساء، ويلتمس غالبيتهم بصورة متزايدة اللجوء في مناطق حضرية وليس في المخيمات. ويعيش أكثر من ٧٥ في المائة من هؤلاء المشردين في حالة تشرد طويلة الأمد، مع استمرار تشرد الغالبية منهم لمدة ١٧ عاما في المتوسط. ووصلت الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الكوارث إلى متوسط يتراوح بين ٢٥٠ بليون دولار و ٣٠٠ بليون دولار في السنة، مما يضر بشكل خطير باستقرار النمو الاقتصادي في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل ويؤدي إلى تآكل مكاسب التنمية في المجتمعات المحلية الضعيفة. وتؤدي الآثار المركبة لهذه التحديات إلى زيادة نمط المخاطر، وهو ما يؤدي إلى زيادة تقويض وزوال إنجازات السلام والتنمية وينشئ احتياجات إنسانية إضافية.

(٤٧) A/69/968-S/2015/490.

١٥٥ - وإزاء هذه التحديات، يوجد شاغل مشترك مبعثه أنه لا يتم حالياً القيام بما يكفي من العمل لترقب الأزمات ومنع وقوعها أو لتعزيز القدرة على الصمود في الصلة المعقدة بين الصدمات والضغوط المتعددة الأخطار. وهناك أيضاً تسليم مشترك بأن الأسباب الجذرية للهشاشة تهدد أيضاً التنمية، وتشكل أساس العوامل المسببة لأخطار الكوارث. وفي جميع الأعمال الجارية التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، توجد إحالات مرجعية إلى عدم استقرار سبل العيش، والجوع، والحرمان الاجتماعي والاقتصادي، وانعدام المساواة، والتمييز، والفقر المزمن، وتغير المناخ، والتوسع الحضري العشوائي، والمنازعات على إدارة الأراضي، وندرة المياه، والتشرد القسري وانعدام الجنسية، والتغيرات الديمغرافية، وضعف المؤسسات باعتبارها إما عوامل مسببة لأخطار الكوارث مثلما يرد في إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠[٤٨]، أو عوامل مسببة للنزاعات مثلما يرد في تقرير فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض هيكل بناء السلام[٤٧] وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام[٤٩]، أو عوامل محركة للاحتياجات الإنسانية، أو عوامل تسهم في الأزمات الصحية المعقدة.

١٥٦ - وتتطلب الطبيعة المتعددة الأبعاد لكثير من التحديات التي تواجهها البلدان في سياقات الأزمات أو ما بعد الأزمات إعادة النظر في الكيفية التي يمكن أن تقوم بها جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بصورة جماعية بدعم الدول الأعضاء في معالجة هذه المسائل وبناء القدرة على الصمود. ويؤكد القرار المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات الصادر في عام ٢٠١٢ أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهود المبذولة لتحقيق التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية وبناء السلام. وسلم القرار أيضا بالطبيعة ''المعقدة'' التي ''لا تمضي في مسارات مستقيمة'' لأنشطة الوقاية والتأهب والقدرة على الصمود والاستجابة. وردَّد أيضاً تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، وتقرير فريق الخبراء الاستشاري، والتقارير المتعلقة بالعملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني دعوةَ الدول الأعضاء إلى تكامل جهود السلام والجهود الإنسانية والإنمائية.

١٥٧ - وقد آن الأوان للتخلي عن الحديث عن ''الانتقال من الإغاثة الإنسانية إلى التنمية'' والحديث بدقة أكبر عن ''الإغاثة الإنسانية والتنمية''، إقرارا بما للتحليل والتخطيط القائمين على تقييم المخاطر، فضلا عن التوصل إلى حلول سياسية، من أهمية في المساهمة في تحقيق التنمية ومنع انتكاساتها. وكذلك فإن تغيير نماذج سير العمل في حالات الطوارئ والأزمات

(٤٨) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الأول.

(٤٩) A/70/95-S/2015/446.

المتطاولة والمتكررة والتشرد الطويل الأمد، ووضع وتنفيذ رؤية مشتركة تقوم على أطر إنمائية وإنسانية متسقة، بالتزامن مع تعزيز القدرات القيادية، كل ذلك قد بات يشكّل خطوات هامّة في صياغة استجابات متعددة الأبعاد للحد من جوانب الضعف والتصدي لها.

١٥٨ - وتتطلب خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، مع ما ورد فيهما من التزام عالمي بتطبيق نهج يركز على الإنسان ويهدف إلى عدم إغفال أحد، تعميقَ الفهم الجماعي للأواصر التي تربط بين الركائز المتمثلة في السلم والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان، والعمل الإنساني. وتوجد دعوة واضحة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بأن تركز أكثر على الوقاية، وبناء السلام، وبناء القدرة على الصمود في حالات الأزمات وما بعد الأزمات. ويلزم الاستفادة من النهج الموحدة لتحليل المخاطر والنُهج الخاصة بسياقات محددة التي تعتمد على المزايا النسبية للمنظومة الإنمائية، وأن يتم القيام بذلك في شراكة مع جهات فاعلة أخرى تابعة للأمم المتحدة وغير تابعة لها، وذلك بسبل منها التخطيط المشترك، حسب الاقتضاء. إذ تشكّل التجزئة المؤسسية والقطاعية عقبة رئيسية في سبيل إحداث تأثير مفضٍ إلى التحول[٥٠].

١٥٩ - وتَواصل تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي بهدف ضمان الاتساق وتعزيز الاستجابة الفعالة المتعددة الأطراف في حالات الأزمات وما بعد الأزمات، وذلك من خلال وضع إطار للنتائج الاستراتيجية بشأن التعاون الاستراتيجي والتنفيذي، وهو إطار يُعَدُّ التزاما بموجب الإطار التمويلي للمؤسسة الإنمائية الدولية (الإطار ١٧)، الذي يطبق تحت إشراف البنك الدولي. وقد تعزز التعاون في مجالات مواضيعية من قبيل الأمن، والعدالة، والعمالة والمهام الحكومية الأساسية، وتقييمات الاحتياجات في مرحلة ما بعد النزاع وما بعد الكوارث، وجهود التخطيط، وكذلك تبادل الموظفين في الميدان وفي المقر.

١٦٠ - ولدى نشر أي عملية لحفظ السلام متعددة الأبعاد أو بعثة سياسية خاصة ميدانية إلى جانب أحد الأفرقة القُطرية، فإن الجهود الرامية إلى كفالة إجراء عمليات تقييم وتخطيط متكاملة تتواصل، تمشيا مع سياسة الأمين العام في مجال التقييم والتخطيط المتكاملين. فتمّ، في عدة حالات، تنسيق عمليات التخطيط، ودمج أطر التخطيط معا في إطار واحد. وتم في عدة بلدان دمج الإطار الاستراتيجي المتكامل مع عملية إطار عمل المساعدة الإنمائية لكي يشكّل أداة التخطيط الاستراتيجي التي يستخدمها الفريق القُطري، ولكي يُسلَّط الضوء على أوجه التآزر مع المكونات ذات الصلة لبعثات حفظ السلام أو بعثات بناء السلام. وتبذل أيضا جهود دؤوبة لتشجيع تشاطر الأماكن والاستفادة من الخدمات المشتركة

(٥٠) United Nations Development Group, "Note on the peace-humanitarian-development nexus in key post-2015 reviews, processes and frameworks", October 2015.

فيما بين بعثات الأمم المتحدة والأفرقة القُطرية، عندما تسمح الظروف بنشوء أشكال أبرز من أشكال الدمج.

١٦١ - وَسَعَت البعثات الجاري تقليصها أيضا إلى تحسين استراتيجية خروجها. فعندما أُغلق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، في عام ٢٠١٤، اتبعت البعثة والفريق القُطري، بالتعاون مع الحكومة والشركاء في التنمية، السياسة المتعلقة بالمراحل الانتقالية التي تمر بها عمليات الأمم المتحدة في سياق تصفية البعثات أو انسحابها، وذلك من أجل ضمان نقل سلس للمهام المتبقية، وكذلك مواصلة تقديم الدعم لجهود بناء السلام بعد إغلاق البعثة. وجرت أيضا مناقشات في ليبريا وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي بشأن كيفية إدارة الإنهاء التدريجي للبعثة ونقل المسؤوليات من البعثات إلى الأفرقة القُطرية.

١٦٢ - وعموما، فإن البلدان التي تمر بأزمات/بمراحل انتقالية بعد انتهاء الأزمات[٥١]، تكون احتمالات إنشائها للجنة حكومية مشتركة أو هيئة وطنية/لجنة توجيهية تابعة للأمم المتحدة (أو هيئة مماثلة) معنية بأطر المساعدة الإنمائية (أو أي أداة مماثلة)، على أقل تقدير، مساوية لاحتمالات البلدان الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية يُرجَّح أن تؤكد أكثر من غيرها من البلدان على أن المشاركة في اللجنة التوجيهية قد أتاحت لها ممارسة دور قيادي في برامج الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، فإنه يتزايد بمعدل تناسبي عدد المنسقين المقيمين في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية الذين يُبلغون عن مشاركة شركاء غير حكوميين في الأفرقة المعنية بتحقيق النتائج. وقد ساهم هذا الأمر في جهود المنظمة الرامية إلى تعزيز المسؤولية الوطنية، تمشيا مع توجيهات الجمعية العامة الواردة في قرارها ٢٢٦/٦٧.

١٦٣ - وفيما يخص الدعوة الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ إلى بناء القدرات على جميع المستويات، فإن معظم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ردت بأنها ''توافق إلى حد ما'' وأقلية صغيرة ردت بأنها ''توافق بشدة'' على أن الأمم المتحدة تساهم على نحو فعال في تنمية القدرات الوطنية وتستخدم النظم والقدرات الوطنية قدر الإمكان، ولا سيما في مجالات المشتريات، والمالية، والرصد والإبلاغ، والتقييم. ويُعزى ذلك على الأرجح إلى زيادة أوجه الضعف المؤسسية في المراحل الانتقالية.

(٥١) لغرض تحليل نتائج الاستقصاء، ونظرا لعدم وجود تعريف رسمي للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من الإغاثة إلى التنمية، فإن وجود منسق للشؤون الإنسانية تابع للأمم المتحدة يُستخدم للدلالة على ذلك بالوكالة.

١٦٤ - ودعت الجمعية العامة أيضا في قرارها ٢٢٦/٦٧ الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة المعنية إلى إدماج الحد من مخاطر الكوارث في أنشطة كل منهما، وإلى اتّباع نهج أكثر استباقية في إدارة مخاطر الكوارث ومنع وقوع النزاع أو تجدده. وباتت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تأخذ في الاعتبار إطار سِنداي، بما في ذلك قياس مدى فعالية التصدي لمخاطر الكوارث والمناخ في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، كانت ١٣ منظمة من منظمات الأمم المتحدة قد أدرجت تدابير الحد من مخاطر الكوارث في خططها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وفي أطر الرصد القائم على النتائج، مما يمثل زيادة بنسبة ٨٥ في المائة مقارنة بدورة تخطيط العمل السابقة. وعلى الصعيد القُطري، فإن ما نسبته قرابة ٧٩ في المائة من أطر المساعدة الإنمائية يتضمن الحد من مخاطر الكوارث، وما نسبته ٩٦ في المائة من أطر المساعدة الإنمائية الجديدة يتضمن إشارة إليه. وإضافة إلى ذلك، فقد بات المنسقون المقيمون مسؤولين حاليا عن تنسيق أنشطة الحد من مخاطر الكوارث ضمن الأفرقة القُطرية.

١٦٥ - وحاليا، يوجد تكليف محدد زمنيا منوط بفريق الإدارة العليا التابع للجنة البرنامجية الرفيعة المستوى ويتمثل في القيام، من خلال التشاور بين الوكالات، بتنقيح خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث من أجل زيادة القدرة على مواجهتها لكي تراعي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وإطار سِنداي. ويُتوقع رفع مشروع نهائي لخطة العمل المنقحة إلى اللجنة الرفيعة المستوى لكي تنظر فيه في دورتها الحادية والثلاثين في آذار/مارس ٢٠١٦.

١٦٦ - واستشرافا للمستقبل، فإن القرار الوشيك الذي ستتخذه الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين بشأن استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، سيكون له دور في معالجة المسائل المتعلقة بالتحديات العامة التي ما زالت تعرقل القيام بعمل متكامل. ولا تزال هناك أوجه قصور استراتيجية وتمويلية وتنفيذية تعوق قدرة أذرع الأمم المتحدة للتنمية، والعمل الإنساني، وحقوق الإنسان، وحفظ السلام/الشؤون السياسية، على العمل معا ككل متكامل. وبالتواكب مع تجنب تسييس المساعدة الإنمائية والإنسانية، فلا بد من وضع رؤية ومبادئ شاملة تشتمل على الأبعاد السياسي والأمني والمتعلق بحقوق الإنسان والإنمائي والإنساني.

١٦٧ - وعلى الصعيد القُطري، يلزم وضع إطار متكامل واستراتيجيات متكاملة للتخطيط تسمح بترتيب المهام من حيث الأولوية، مع وضع خطط واضحة للتخفيض التدريجي أو استراتيجيات للخروج، تدعمها آليات تمويل مرنة ودينامية، إلى جانب قدرات قيادية وتنفيذية. وهذا أمر ضروري لوضع جهود الإغاثة وجهود إحلال السلام على درب للتنمية

المستدامة يكون محوره حقوق الإنسان. وتشكل مفاوضات السلام المتعلقة بتسوية النزاع في كولومبيا مثالا جيدا لناتج جماعي ينبغي تحقيقه على المَدَيَين المتوسط والطويل، تم فيه إعطاء الأولوية للوقاية، وبناء السلام، والتأهب، وبناء القدرة على الصمود، وحيث تتوافق ٤٧ غاية من غايات أهداف التنمية المستدامة مع الغايات الواردة في اتفاق السلام الذي تجري مناقشته في هافانا. والأهم من ذلك أن هذه العملية تثبت كيف أنه لا يمكن تحقيق سلام دائم إلا من خلال تنفيذ خطة للتنمية، تترجم فيها الدعوة الواردة في خطة عام ٢٠٣٠ إلى أفعال.

رابعا - تحسين أداء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

١٦٨ - في عام ٢٠٠٨، طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٢/٦٣، إلى كيانات الأمم المتحدة مواءمة دوراتها المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي والميزانية مع استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات. ومنذ ذلك الحين، قامت معظم الكيانات بتعديل تلك الدورات لديها، حسب الحاجة، لتحقيق المواءمة الكاملة. ويبين الجدول ٢، الذي يستند إلى استقصاء آراء مقار الوكالات لعام ٢٠١٥، حالة الكيانات الـ ٢٣ التي تضطلع بما نسبته نحو ٩٧ في المائة من الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وتُستبعد من ذلك الجدول إدارات الأمانة العامة واللجان الإقليمية لأن دورات التخطيط الاستراتيجي والميزانية لديها مدتها سنتان. ويبين الجدول ٢ أن ١٤ من الكيانات الـ ٢٣ قد أشارت إلى أن دوراتها قد تمّت مواءمتها بالفعل، وأن أربعة منها أفادت أن المواءمة ''قيد التنفيذ'' أو أنها قد اتخذت خطوات لمواءمة دورات التخطيط الاستراتيجي/الميزانية مع استعراض السياسات. ولا تزال خمسة كيانات لم تُجرِ عملية المواءمة.

١٦٩ - وإضافة إلى ذلك، فإن سبعة من الصناديق والبرامج وكيانين ''آخرين'' تقوم بدمج إبلاغها المتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات مع إبلاغها السنوي المتعلق بتنفيذ خططها الاستراتيجية، وتقوم بذلك أيضا أربع من أصل سبع وكالات متخصصة، على الرغم من أن تلك الوكالات غير ملزمة بذلك.

الجدول ٢

مواءمة دورات التخطيط الاستراتيجي مع دورة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات

الكيان	وثيقة التخطيط الاستراتيجي	عدد السنوات[أ]	دورة التخطيط		الإبلاغ السنوي عن استعراض البرامج
			الحالية (والمقبلة) عند الانطباق	المواءمة مع استعراض البرامج	
الصناديق والبرامج					
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)	الخطة البرنامجية لفترة السنتين	٢	٢٠١٥-٢٠١٤ ٢٠١٧-٢٠١٦	نعم	لا
مركز التجارة الدولية	الخطة الاستراتيجية	٣	٢٠١٥-٢٠١٧[ب]	قيد التنفيذ[ج]	لا
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (بما في ذلك متطوعو الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)	الخطة الاستراتيجية	٤	٢٠١٧-٢٠١٤	نعم	نعم
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	الخطة المتوسطة الأجل	٤	٢٠١٧-٢٠١٤	نعم	لا
صندوق الأمم المتحدة للسكان	الخطة الاستراتيجية	٤	٢٠١٧-٢٠١٤	نعم	نعم
موئل الأمم المتحدة	الخطة الاستراتيجية	٦	٢٠١٩-٢٠١٤	لا	نعم (كل سنتين)
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	برنامج فترة السنتين	٢	٢٠١٥-٢٠١٤ ٢٠١٧-٢٠١٦	نعم	لا[د]
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	الخطة الاستراتيجية	٤	٢٠١٧-٢٠١٤	نعم	نعم
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	برنامج فترة السنتين[هـ]	٢	٢٠١٥-٢٠١٤ ٢٠١٧-٢٠١٦	نعم	لا
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى	الخطة المتوسطة الأجل	٦	٢٠١٥-٢٠١٠ ٢٠٢١-٢٠١٦	قيد التنفيذ[و]	لا
برنامج الأغذية العالمي	الخطة الاستراتيجية	٤	٢٠١٧-٢٠١٤	نعم	نعم
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	الخطة الاستراتيجية	٤	٢٠١٧-٢٠١٤	نعم	نعم
الوكالات المتخصصة					
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	الخطة المتوسطة الأجل	٤	٢٠١٧-٢٠١٤	نعم	نعم (كل سنتين)
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	الإطار الاستراتيجي	٥	٢٠١٥-٢٠١١ ٢٠٢٠-٢٠١٦	لا	لا
منظمة العمل الدولية	الإطار الاستراتيجي للسياسات	٢+٦	٢٠١٥-٢٠١١ ٢٠٢١-٢٠١٨	نعم[ز]	نعم

الكيان	وثيقة التخطيط الاستراتيجي	عدد السنوات[أ]	دورة التخطيط الحالية (والمقبلة) عند الانطباق	دورة التخطيط المواءمة مع استعراض البرامج	الإبلاغ السنوي عن استعراض البرامج
الاتحاد الدولي للاتصالات	الخطة الاستراتيجية	٤	٢٠١٢-٢٠١٥ ٢٠١٦-٢٠١٩	لا	لا
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	الاستراتيجية المتوسطة الأجل	٤	٢٠١٤-٢٠١٧	نعم[ج]	لا
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)	الإطار البرنامجي المتوسط الأجل	٤+٢	٢٠١٦-٢٠١٩ ٢٠٢٠-٢٠٢١	قيد التنفيذ[ط]	نعم
منظمة الصحة العالمية	برنامج العمل العام	٦	٢٠١٤-٢٠١٩	لا	نعم
الكيانات الأخرى					
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	خطة الإدارة	٤	٢٠١٤-٢٠١٧	نعم	لا
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	الإطار الاستراتيجي	٦	٢٠١٢-٢٠١٥ ٢٠١٦-٢٠٢١	قيد التنفيذ[ي]	نعم
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث	برنامج أعمال فترة السنتين في الإطار الاستراتيجي	٢	٢٠١٣-٢٠١٥ ٢٠١٦-٢٠١٧	لا	نعم
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع[ك]	الخطة الاستراتيجية	٤	٢٠١٤-٢٠١٧	نعم	نعم

(أ) السنوات المبينة هي عدد سنوات دورة البرمجة الحالية أو السنوات الواردة في أحدث قرارات مجالس الإدارة والتي ستدرج في دورة البرمجة المقبلة.

(ب) تُعنى الخطة الاستراتيجية الجديدة لمركز التجارة الدولية بالفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، تحقيقا لأغراض تتمثل جزئيا في استيعاب فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بالكامل.

(ج) اختار مركز التجارة الدولية الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ لخطته الاستراتيجية من أجل إعادة المواءمة مع دورة الميزانية والتخطيط في الأمم المتحدة، بيد أنه لم يُتخذ أي قرار بشأن الإطار الزمني للخطة الاستراتيجية القادمة.

(د) يتم الإبلاغ عن الإجراءات المتخذة أو المتوخاة فيما يتعلق بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات ضمن مجمل العملية السنوية لتقديم التقارير، دون إشارة محددة إلى ذلك الاستعراض.

(هـ) يعتمد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة استراتيجية كل أربع سنوات ويسترشد بها في وضع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين.

(و) تساهم الأونروا بتوفير خطط لفترات السنتين للإطار الاستراتيجي الذي يقترحه الأمين العام، وهي تزمع زيادة مواءمة دورة التخطيط الخاصة بها مع دورة التخطيط الخاصة بالاستعراض الشامل للسياسات لدى انتهاء خطتها المتوسطة الأجل في عام ٢٠٢١.

(ز) اعتمد مجلس إدارة منظمة العمل الدولية ترتيبا انتقاليا للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ بغرض تحقيق المواءمة الكاملة مع الدورة القادمة للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات.

(ح) قرر المؤتمر العام لليونسكو تمديد دورة البرمجة للاستراتيجية المتوسطة الأجل من ست إلى ثماني سنوات، وتحديد مدة البرنامج وإطار الميزانية بأربع سنوات كي تتسنّى المواءمة مع دورة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات.

(ط) إطار السياسات المتوسط الأجل لليونيدو غير متوائم مع الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات، بيد أنه، وبما أنه يُتوقع له أن يُمدد لغاية عام ٢٠٢١، فستتم مواءمة دورة التخطيط مواءمة كاملة مع استعراض السياسات.

(ي) أيّد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تحديث وتمديد استراتيجية البرنامج المشترك وميزانيته الموحدة وإطار النتائج والمساءلة الخاص به طوال فترة ٢٠١٦-٢٠٢١، بغية ضمان تحقيق المواءمة الكاملة مع دورة الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات.

(ك) ينفذ مكتب خدمات المشاريع أنشطة تنفيذية من أجل التنمية بدأتها كيانات أخرى.

ألف - إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

١٧٠ - تكفل عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية زيادة اتساق أنشطة الأمم المتحدة مع الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وبخصوص البلدان المستفيدة من البرامج التي ''توافق بشدة'' أو ''توافق إلى حد ما'' على أن إطار عمل المساعدة الإنمائية أو أي إطار آخر من أطر التخطيط الموحدة للأمم المتحدة قد ساعد المنظمة على تحقيق نتائج أفضل مما كان سيتحقق لو أن كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة قد خططت على حدة دعمها القُطري، فقد بقيت نسبتها المئوية ثابتة دون تغيير، عند ٧٩ في المائة، بين استقصائيْ عام ٢٠١٢ وعام ٢٠١٥ اللذين أُجريا للبلدان المستفيدة من البرامج. كذلك، وفي الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥، بقيت النسبة ثابتة عند ٩٢ في المائة للحكومات التي أجابت بأنها ''توافق'' أو ''توافق إلى حد ما'' على أن إطار عمل المساعدة الإنمائية أو أي إطار مماثل من أطر التخطيط الموحدة للأمم المتحدة قد مكّن الحكومة من كفالة أن تتواءم أنشطة الأمم المتحدة على نحو وثيق مع خططها واستراتيجياتها الوطنية. ويمثل كلا التصورين تقييما إيجابيا جدا للفائدة المتحققة من عملية أطر المساعدة الإنمائية.

١٧١ - وقد أُحرز تقدم في تبسيط ومواءمة أدوات وعمليات البرمجة الخاصة بكل وكالة من الوكالات للتنسيق مع إطار عمل المساعدة الإنمائية. بيد أنه، وعلى النحو المشار إليه في الفرع المتعلق بالإدارة القائمة على النتائج من هذا التقرير، يلزم تحقيق مزيد من المواءمة. وقد شارك ثمانية عشر كيانا في هذه العمليات. فواءمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دورية مذكراتها الاستراتيجية القُطرية مع عملية أطر عمل المساعدة الإنمائية، كما واءمت أطر النتائج الإنمائية المنبثقة عن المذكرات الاستراتيجية القُطرية مع نتائج تلك الأطر. ونقّح صندوق الأمم المتحدة للسكان سياسات البرمجة والمذكرات التوجيهية وفقا لآخر التوجيهات الصادرة عن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك إجراءات التشغيل الموحدة. وقام موئل الأمم المتحدة بإعادة تنشيط وثائق البرامج القُطرية لديه دعما لأطر المساعدة الإنمائية. وواصلت اليونسكو وضع وتنفيذ وثيقة البرنامج القُطري الخاصة بها، بما في ذلك في ما يتعلق بأطر المساعدة الإنمائية. وزوّد البرنامج الإنمائي مجلسه التنفيذي بصيغة منقحة وإجراءات لوثائق البرامج القُطرية، بما في ذلك اعتماد إجراء مبسط من خطوة واحدة للموافقة على تلك البرامج.

١٧٢ - وتم تحقيق مزيد من الاتساق بين عملية أطر المساعدة الإنمائية ودورات التخطيط الحكومي، إذ بلغ عدد المنسقين المقيمين المستجيبين لاستقصاء أُجريَ مؤخرا الذين أبلغوا أن فترة إطار عمل المساعدة الإنمائية قد تم تنسيقها تنسيقا تاما ما نسبته ٦٦ في المائة من المنسقين، وعدد من أفادوا بأنهم يزمعون القيام بذلك عند الموافقة على الإطار القادم ما نسبته ٢١ في المائة منهم.

١٧٣ - وتحقق مزيد من التحسّن في عملية الإبلاغ من كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى الحكومات: حيث ذكر ما نسبته ٥٤ في المائة من البلدان المستفيدة من البرامج والتي اعتمدت نهج ”توحيد الأداء“ أنها تتلقى تقارير النتائج من المنسق المقيم، مقابل ما نسبته ٤٤ في المائة في حالة البلدان التي لم تعتمد ذلك النهج. كذلك، فإن ما نسبته ٨٠ في المائة من الحكومات ردت على الاستقصاء بأنها ”توافق بشدة“ أو ”توافق إلى حد ما“ على أنها تتلقى تقارير عن النتائج التي تحققها الأمم المتحدة بانتظام كاف لتلبية احتياجاتها، وما نسبته نحو ٩٠ في المائة بأنها ”توافق بشدة“ أو ”توافق إلى حد ما“ على أن الإبلاغ يتمحور حول النتائج التي تحققها عملية أطر عمل المساعدة الإنمائية.

الشكل الثالث والعشرون
الإبلاغ عن النتائج: الإبلاغ الذي يقوم به المنسقون المقيمون

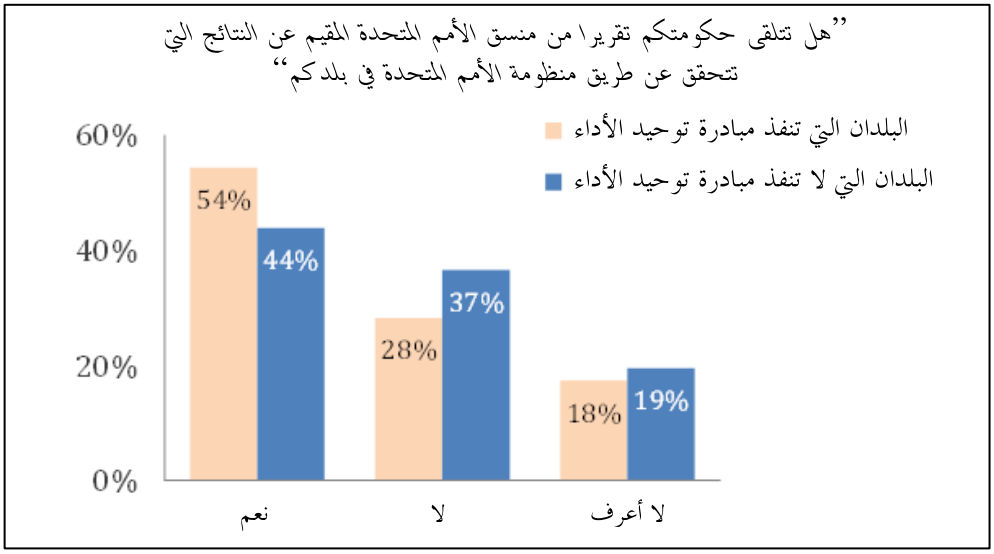

المصدر: استقصاء آراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج لعام ٢٠١٥.

١٧٤ - ووفقا لاستقصاء آراء المنسقين المقيمين، فإن العاملين منهم في بلدان منفذة لمبادرة توحيد الأداء كان من المرجح بشكل أكبر أن يكونوا قد زودوا أحد البلدان المستفيدة من البرامج بتقرير سواء خلال السنوات الخمس الأخيرة (٨٦ في المائة) أو خلال العام الماضي (٧٢ في المائة). ومع الأخذ في الاعتبار أن بلدان مبادرة توحيد الأداء مكلفة بتقديم تقرير

سنوي، في حين أن البلدان غير المشاركة في تلك المبادرة مكلفة بالإبلاغ مرة واحدة في كل دورة برمجة لإطار عمل المساعدة الإنمائية، فإن المجموعة الأخيرة من البلدان قد بلغت نسبة ما كان إبلاغه منها في غضون السنوات الخمس الماضية ٦٨ في المائة، ونسبة ما كان إبلاغه منها خلال العام الماضي ٣٦ في المائة.

الشكل الرابع والعشرون

الإبلاغ عن النتائج: تقارير أفرقة الأمم المتحدة القطرية

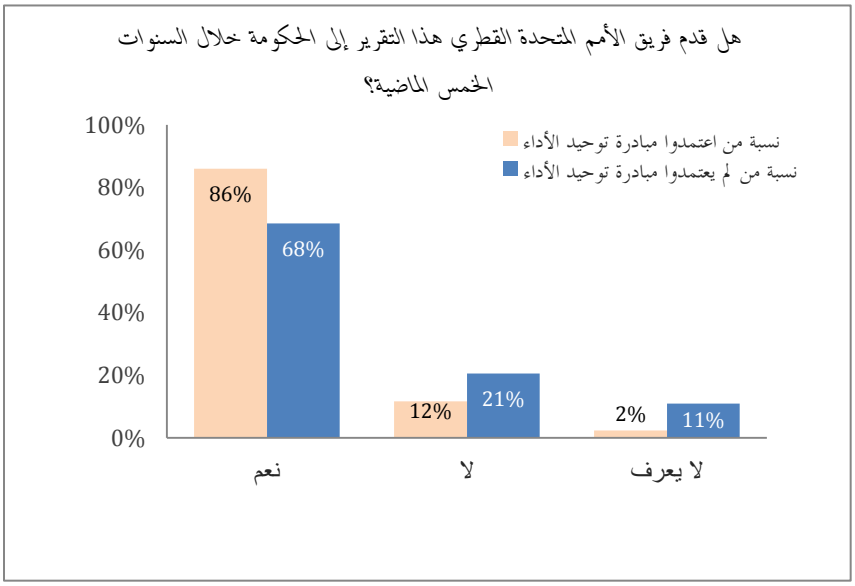

المصدر: استقصاء آراء المنسقين المقيمين لعام ٢٠١٥.

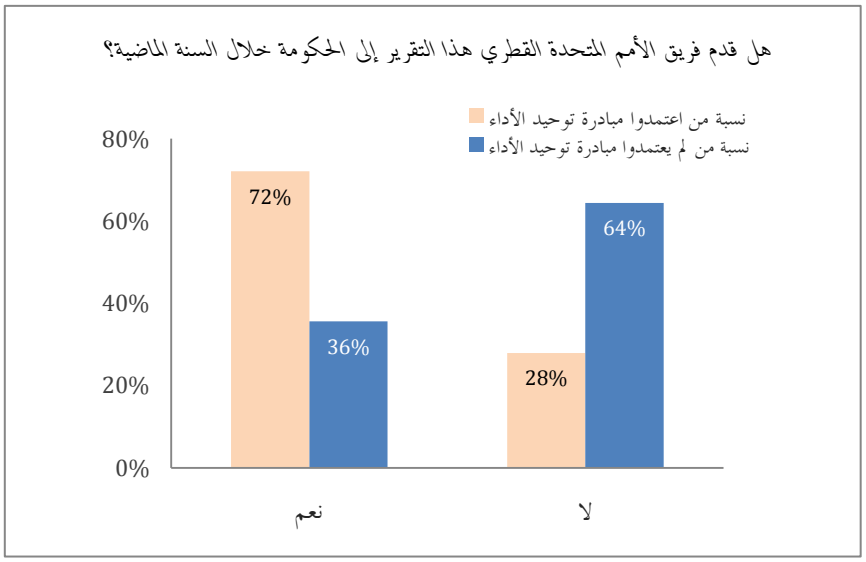

المصدر: استقصاء آراء المنسقين المقيمين لعام ٢٠١٥.

١٧٥ - وتُوضح المبادئ التوجيهية لأطر عمل المساعدة الإنمائية لعام ٢٠١٠ أن أفرقة الأمم المتحدة القطرية مسؤولة عن إبلاغ النتائج إلى السلطات الوطنية. ولكن، في بعض الحالات، لم يتم الامتثال بالكامل لهذه المتطلبات. ووضعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقرير النتائج القطرية لمبادرة ''أمم متحدة واحدة'' من أجل توحيد طريقة إبلاغ أفرقة الأمم المتحدة القطرية عن النتائج المحققة في إطار عمل المساعدة الإنمائية، بالنسبة للبلدان التي تطبق نهج توحيد الأداء. وسيتيح استخدام هذه الأداة مواءمةَ الإبلاغ عن النتائج السنوية بصورة تقربها أكثر من نتائج إطار عمل المساعدة الإنمائية، وسيزيد من إضفاء الطابع الرسمي على إبلاغ النتائج إلى الحكومات سنوياً.

١٧٦ - وقد اتخذ عدد من كيانات الأمم المتحدة مزيداً من الخطوات لتحسين التوازن بين الإبلاغ عن النتائج الوطنية ونتائج الخطط الاستراتيجية الخاصة بكل وكالة، بما فيها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والبرنامج الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأغذية العالمي.

١٧٧ - وبفضل الزيادة في التعاون بين كيانات الأمم المتحدة والاتساق بين البلدان التي تطبق نهج توحيد الأداء، استطاعت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تُحسّن من مواءمتها لأطر عمل المساعدة الإنمائية مع الخطط والاستراتيجيات الوطنية. ويبرهن على هذا الأمر بلوغ نسبة الحكومات التي يطبق في بلدانها نهج توحيد الأداء و ''توافق بشدة'' على أن إطار عمل المساعدة الإنمائية قد مكّنها من كفالة تواؤم أنشطة الأمم المتحدة على نحو وثيق مع خططها واستراتيجياتها الوطنية ٦٥ في المائة، في مقابل نسبة ٤٦ في المائة من البلدان التي لا يطبق فيها نهج توحيد الأداء.

الشكل الخامس والعشرون

مدى موافقة الحكومات على أن أُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية قد أسهمت في تحسين تواؤم أنشطة الأمم المتحدة مع خططها واستراتيجياتها الوطنية

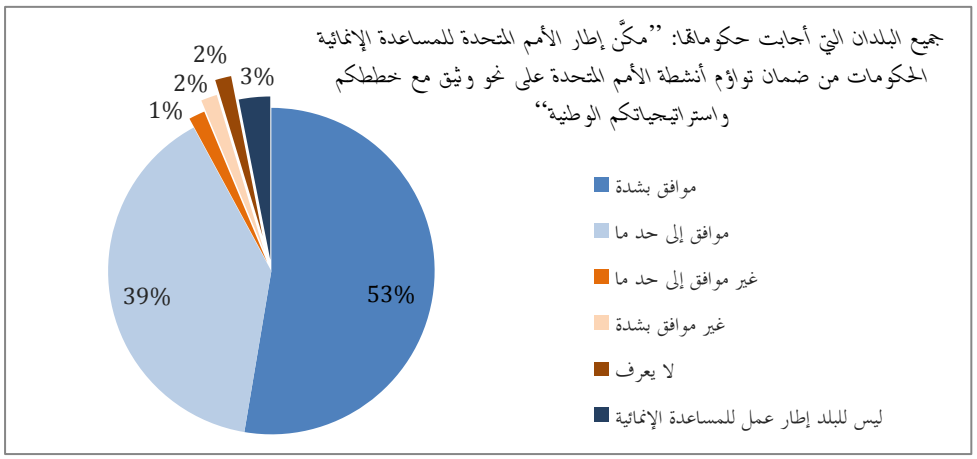

المصدر: استقصاء آراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج لعام ٢٠١٥.

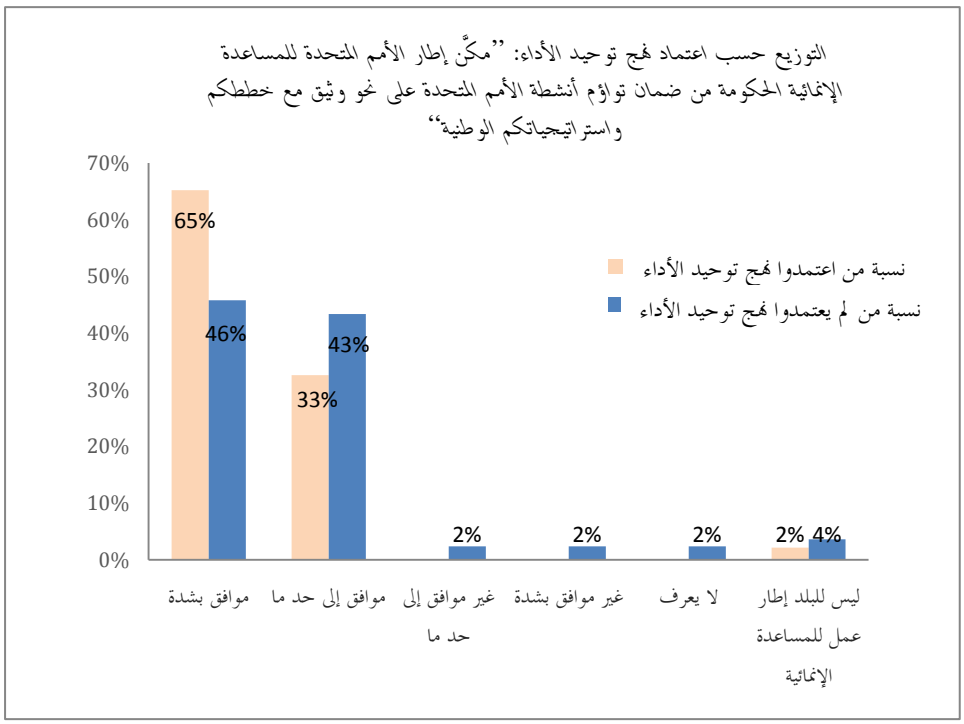

المصدر: استقصاء آراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج لعام ٢٠١٥.

١٧٨ - وتلبية لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٦٧/٢٢٦ بشأن خيارات استعراض واعتماد وثائق موحدة للبرامج القطرية في البلدان الآخذة بنهج توحيد الأداء، قدم كل من

البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، خلال المشاورة غير الرسمية المشتركة بين المجالس التنفيذية لتلك الوكالات، تقارير في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بشأن التعقيبات العامة للدول الأعضاء. وأشارت الوكالات إلى أن التجارب المتصلة بوثائق البرامج القطرية الموحدة لا تزال متباينة حتى الآن، وأثارت مسألة الأهمية المستمرة لهذه الوثائق. وقد قامت هذه الهيئات الأربع بمواءمة النماذج وعمليات الموافقة لوثائق البرامج القطرية الموحدة، وواصلت العمل بنشاط على تشجيع تنفيذ إجراءات تشغيل موحدة واستخدام مجموعات نتائج مواضيعية على مدى عام ٢٠١٥ لكفالة اتساق البرامج على الصعيد القطري.

١٧٩ - واستشرافاً للمستقبل، هناك حاجة على الصعيد القطري إلى الأخذ بنهج متكامل لدعم البلدان في وضع رؤيةٍ للفترة حتى عام ٢٠٣٠ من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وترجمة رؤية خطة عام ٢٠٣٠ إلى إجراءات مركزة وعملية وقابلة للتحقيق. ولهذا الغرض، قد يكون من المستصوب النظر في إمكانية إجراء تحليل بأفق استراتيجي أطول مدىً، إلى غاية عام ٢٠٣٠، مع تطبيق نهج شمولي يوازن بطريقة فعالة بين التنمية المستدامة ومتطلبات العمل الإنساني وبناء السلام وحقوق الإنسان والحد من مخاطر الكوارث، بما يشمل إتاحة إدماج عمليات التخطيط التي تجريها الأمم المتحدة كل ٣ أو ٥ سنوات وعملية أُطر عمل المساعدة الإنمائية في هذا السياق. ويمكن لإطار التخطيط هذا أن يستند إلى إعداد خرائط مفصلة لما لدى أفرقة الأمم المتحدة القطرية من قدرات في مجالات وضع القواعد والتنسيق والتنفيذ فيما يتعلق بالأولويات الوطنية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الأنشطة التي يضطلع بها شركاء التنمية الآخرون؛ وإلى تحديد المجالات التي يمكن لهذه الأفرقة القطرية أن تقدم فيها أكبر قدر من الخبرة والفائدة، بوسائل منها الاستفادة من القدرات الإقليمية والعالمية.

١٨٠ - وبما أن الأفرقة القطرية يمكن أن تعتمد أشكالاً مختلفة من التواجد وترتيبات متباينة في مجال البرمجة، بوصفها خيارات أكثر كفاءة وفعالية على أرض الواقع، يمكن أن يتطلب إطار عمل المساعدة الإنمائية أيضاً، بوصفه عمليةً وأداة، إجراء مراجعة فيما يتعلق بقابليته للتطبيق في سياقات مختلفة والشكل الذي يتخذه وترتيبات البرمجة المتعلقة به.

١٨١ - ومن المرجح أن تشهد السنوات القادمة الحاجة إلى أشكال مختلفة للتواجد القطري وترتيبات البرمجة، لا سيما في الدول الصغيرة جدا والبلدان الأصغر مساحة والبلدان ذات الموارد الشحيحة. وقد أوفدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بعثة إلى المحيط الهادئ من أجل الاطّلاع مباشرة على الدروس المستفادة من المكتبين المتعدِّدَي الأقطار في فيجي وساموا. وقد استُخلصت نتائج واستنتاجات هامة رغم الخصوصيات التي تتسم بها البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ.

١٨٢ - وفي الوقت الحالي، هناك ١٤ من البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ تتشاركُ في إطار عمل واحد للمساعدة الإنمائية، وصدرت عنها خمس نتائج متناهية الاتساع في نطاقها، ولديها في غالبية الحالات مشاريع قطرية انفرادية في إطار كل واحدة من هذه النتائج. وهذا النهج بحاجة إلى أن تتم مراجعته لتحديد قابليته للتطبيق من أجل التوصل إلى أفضل تشكيل للمكتبين المتعددي الأقطار، وذلك بعد أن اعتبرت البلدان المستفيدة من البرامج، وكذلك هيئات الأمم المتحدة، هذا النهجَ أقل فائدة مما هو مرجو. بالإضافة إلى ذلك، تختلف هيئات الأمم المتحدة في التغطية الجغرافية في كلا المكتبين اللذين جرت زيارتهما. ففيما تعتبر بعض الوكالات أن تواجدها يدخل في إطار مكتبٍ متعدد الأقطار، تعمل وكالات أخرى على أساس أن المكتب إقليمي أو دون إقليمي أو قطري، مع تفاوت درجات التغطية بالبرامج والمشاريع في جميع البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ.

١٨٣ - وتكمن مزايا نموذج المكاتب المتعددة الأقطار في قدرة هذه المكاتب على أن توفر رؤية متكاملة وتوجيهات للاهتداء بها وسلطة لصنع القرار وإمكانية وصول أوسع نطاقا وفرص أكبر للاستفادة من خدماتها. وعلى وجه الخصوص، لا تشمل هذه الإمكانية والفرص أوجه الكفاءة فحسب، ممثَّلة في تحقيق وفورات في الموارد البشرية والمالية، ولكن أيضاً في القدرة على الاستفادة من خدمات المؤسسات والشبكات والآليات والأدوات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك على الصعيد الحكومي الدولي.

١٨٤ - وكنموذج تنظيمي، وبالنظر إلى أن المكاتب المتعددة الأقطار تشمل عدة بلدان في مكتب مشترك واحد، فمن المهم عدم النظر إلى ''التواجد'' باعتباره يساوي التواجد ''المادي''. فهناك عدد من نماذج التواجد وترتيبات البرمجة التي يمكن التمييز بينها، وليست جميع كيانات الأمم المتحدة بالضرورة تتمتع بميزة نسبية في كل سياق قطري. وبالإضافة إلى ذلك، تتيح المكاتب المتعددة الأقطار فرصة لتنفيذ البرامج التي وُضعت لتشمل بلداناً متعددة تنفيذا فعالا. وفي حالة مكتبي فيجي وساموا، اللذين يشملان ١٤ بلداً وإقليماً، أفادت ٨ وكالات من أصل ١٥ بأن ما يفوق ٧٥ في المائة من مبادراتها تشمل أكثر من بلد واحد، وقالت ٤ وكالات إن حوالي ٥٠ في المائة من مبادراتها متشابهة في التنظيم. وتغطي ١٢ وكالة ما يزيد عن ١١ بلداً، ولكن ٤ وكالات فقط أفادت بأن لديها موظفين متواجدين في أكثر من ٥ بلدان[٥٢].

(٥٢) قامت بجمع البياناتِ البعثةُ التي أوفدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى فيجي وساموا، استناداً على المعلومات التي قدمتها ٩ وكالات من أصل ١٥ وكالة متواجدة في فيجي (وهي: منظمة العمل الدولية ومفوضية حقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للإيدز والبرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة الصحة

١٨٥ - وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى التوصل إلى فهم موحد بين كل من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وفرادى الكيانات التابعة لها والبلدان المستفيدة من البرامج والجهات المانحة والشركاء الآخرين بأن نموذج المكتب المتعدد الأقطار لا يعني أن الحد من التواجد المادي يساوي الحد من مستوى مشاركة المنظومة الإنمائية في تلك البرامج، وبأن لديه القدرة على تقديم أفضل دعم ممكن من خلال مبادرات مشتركة متعددة البلدان تستفيد من ميزة إمكانية الوصول وفرص الاستفادة وميزة الموارد المشتركة، وبأن تحقيق ذلك يتطلب تغييراً في الممارسات الحالية للجهات المانحة، على النحو المبلغ عنه من الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على السواء، وهي ممارسات غالباً ما تدعم المشاريع المنجزة بين قطر واحد وهيئة واحدة، ولا تدعم بالتالي توفير أقصى قدر ممكن من الأثر. ويجب أيضاً على المكاتب المتعددة الأقطار أن تعتمد على القدرات القائمة لمنظومة الأمم المتحدة على جميع المستويات.

باء - نظام المنسق المقيم

١٨٦ - نُفذ نظام الإدارة والمساءلة الخاص بالمنسقين المقيمين على نطاق واسع، ولكن التقدم لا يزال بطيئاً: فحتى الآن، نَفّذ هذا النظام ٢٠ كياناً من كيانات الأمم المتحدة. ومن بين هذه الكيانات العشرين، أفاد ١٧ كياناً بأنهم يدركون التزامهم بضرورة تقديم تقارير إلى المنسقين المقيمين بشأن تعبئة الموارد وتنفيذ البرامج وفقاً لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (بالمقارنة مع ١٦ كياناً في الفترة المشمولة بالتقرير السابق). وأفاد العدد نفسه من كيانات الأمم المتحدة بأن ممثليهم مطالبون بتزويد المنسقين المقيمين بمعلومات منتظمة عن مساهمة كيانهم في إطار عمل المساعدة الإنمائية، بما يتيح تقديم التقارير إلى الحكومة بشأن ما حققه فريق الأمم المتحدة القطري ككل. وقد نقح ١٤ كياناً التوصيف الوظيفي لممثليهم القطريين من أجل الاعتراف بالدور الذي يؤديه المنسق المقيم. وعلى الصعيد القطري، أسهم تنفيذ نظام الإدارة والمساءلة في تعزيز الإحساس بالمسؤولية عن نظام المنسق المقيم من خلال تحسين تدابير المساءلة والإدارة. وبحلول نهاية عام ٢٠١٤، أفادت ١١ منظمة بأنها قد نفذت بالكامل كل نقاط العمل الأربع لمبدأ المساءلة المتبادلة، وهو ما يشكل تحسناً بالمقارنة مع عام ٢٠١٢ الذي أبلغت فيه ٨ منظمات فقط عن التنفيذ الكامل.

العالمية) و ٥ وكالات من أصل ٧ متواجدة في ساموا (وهي: منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية).

الشكل السادس والعشرون

الامتثال لمعايير المساءلة المتبادلة (وفق ما أبلغت عنه كيانات الأمم المتحدة)

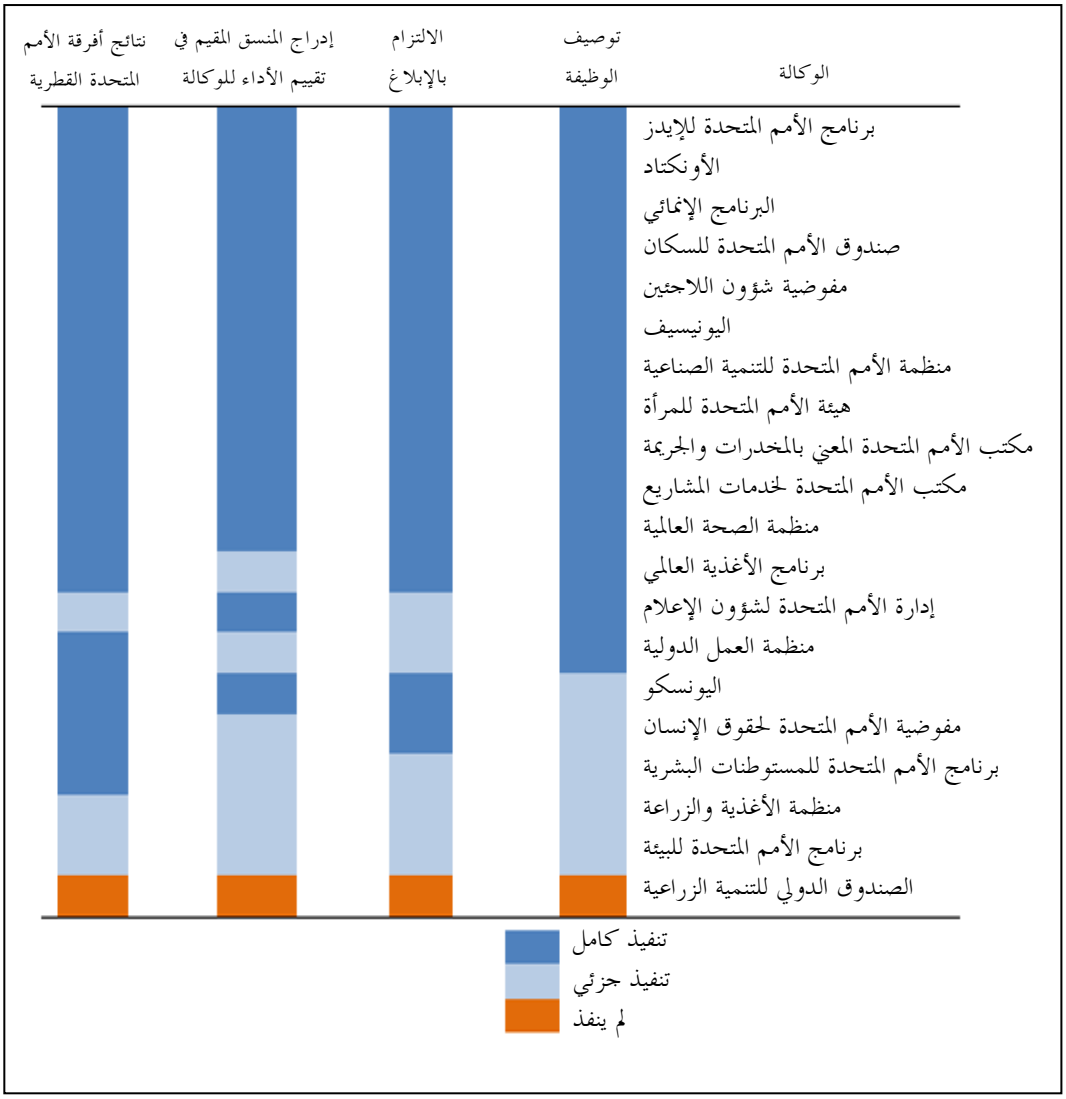

المصدر: مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/مكتب تنسيق العمليات الإنمائية.

١٨٧ - ولا تزال بعض النتائج في نفس مستوى الفترة المشمولة بالتقرير السابق. فلم يحدث أي تغيير في عدد كيانات الأمم المتحدة (١٥) التي تُدرج نتائج خطة عمل الفريق القطري في نظام تقييم أداء ممثليها القطريين. وأبلغ ١٢ كياناً فقط بأنهم قد أدرجوا مدخلات المنسق المقيم في تقييمهم لأداء الممثلين القطريين. ويدعم ذلك نتائج استقصاء آراء المنسقين المقيمين، الذي أكد فيه ٥٢ في المائة من إجمالي المجيبين أنهم ساهموا فقط في جزء من تقييمات أداء

أعضاء الفريق القطري خلال الأشهر الاثني عشر الماضية. ويؤدي التقدم المحدود المحرز فيما يتعلق بالمساءلة الرأسية داخل كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى تقويض التنفيذ الفعال لنظام الإدارة والمساءلة.

الشكل السابع والعشرون
مساهمة المنسقين المقيمين في تقييمات الأداء

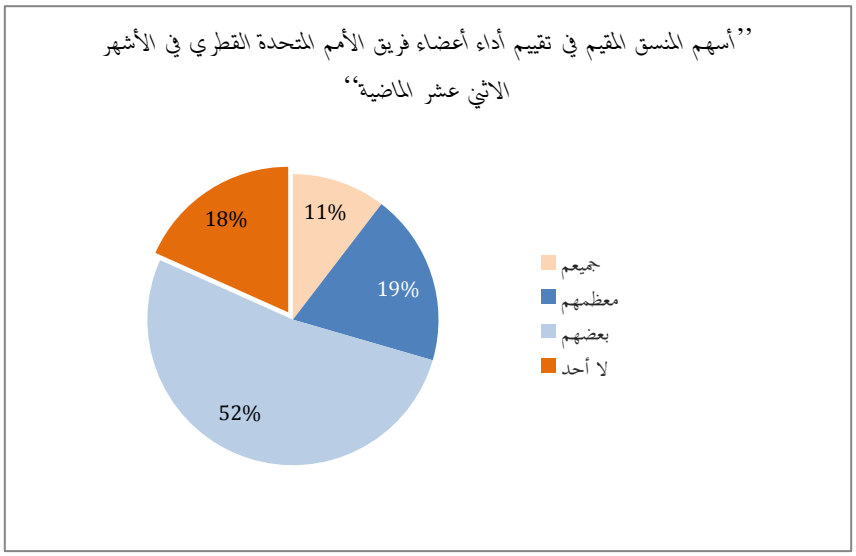

المصدر: استقصاء آراء المنسقين المقيمين لعام ٢٠١٥.

١٨٨ - وأُحرز بعض التقدم بشأن إرساء حاجز الفصل بين مهام المنسقين المقيمين ومهام الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن مؤشرات ذلك تنفيذ تفويض السلطات بصورة فعالة، بما في ذلك سلطة تعبئة الموارد، من المنسق المقيم إلى المديرين القطريين للبرنامج الإنمائي. ووفق استقصاء آراء المنسقين المقيمين، فقد جرى التوقيع على خطابات تفويض السلطة في ٨٨ في المائة من البلدان التي يوجد بها مدير قطري تابع للبرنامج الإنمائي[٥٣].

(٥٣) تتواءم النتائج التي خلصت إليها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع بيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولكن مع معدل تباين يبلغ ١ في المائة. ووفق الاستقصاء، أفاد ٤٨ من أصل ١١٦ منسقاً مقيماً بوجود مدير قطري من البرنامج الإنمائي، وأفاد ٣٩ آخرون بأنهم وقّعوا على خطاب لتفويض السلطة مع المدير. ووفق البرنامج الإنمائي، وقّع على هذه الخطابات، حتى الآن، ٤٢ مديراً قطرياً من أصل ٥١ (أي ٨٢ في المائة). وفي حين أن التوقيع على خطاب تفويض السلطة ليس إلزامياً في وظيفة نائب الممثل المقيم، فقد أبلغ البرنامج الإنمائي بأن ٥٧ نائباً من أصل ٦٨ (أي ٨٤ في المائة) وقّعوا على هذه الخطابات في البلدان التي لا يوجد فيها مدير قطري من البرنامج الإنمائي.

وفي نفس الوقت، فإن المنسق المقيم، بوصفه الممثل المقيم، ما زال مسؤولاً مسؤولية كاملة عن جميع المسائل ذات الصلة بالبرنامج الإنمائي، بما في ذلك تمويله[٥٤]، وتواصل بعض الوكالات الإبلاغ عن حالات كان فيها إحساس بأن المنسقين المقيمين يتعاملون مع البرنامج الإنمائي بطريقة تفضيلية. ومن ناحية أخرى، أفاد بعض المنسقين المقيمين بأنهم لا يستطيعون قطع علاقتهم بصفة نهائية بعملية جمع الأموال لصالح البرنامج الإنمائي من دون أن يتسبب ذلك في وضعٍ يضر بالبرنامج الإنمائي.

الشكل الثامن والعشرون
عدد خطابات تفويض السلطة المُوقّعة

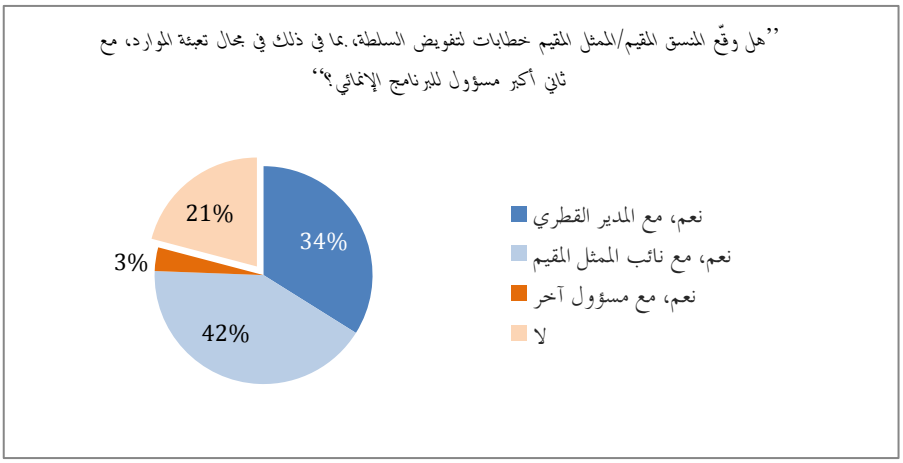

المصدر: استقصاء آراء المنسقين المقيمين لعام ٢٠١٥.

١٨٩ - وتُبذل جهود منذ فترة لزيادة التنوع فيما بين المنسقين المقيمين للأمم المتحدة، إذ ارتفع عدد المنسقين المقيمين غير التابعين للبرنامج الإنمائي بنسبة ٤٠ في المائة منذ عام ٢٠١٢[٥٥] (انظر الشكل التاسع والعشرين). وجرى تحديث إطار كفاءات المنسقين المقيمين من أجل تقييم إلى أي مدى تعكس المجالات والتعاريف والسلوكيات، التي جرى تحديدها، جميع جوانب دور المنسقين المقيمين، ومدى التعقيد والسياق المتغير باستمرار على الصعيد القطري. وتعكف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حالياً على وضع الصيغة النهائية لهذا

(٥٤) JIU/REP/2013/3.

(٥٥) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، ''Results Delivered; Sharing Success in 2014'' (الرابط الشبكي: https://undg.org/wp-content/uploads/2015/10/UNDG-Results-Report-2014_FINAL.pdf)، مكتب تنسيق العمليات الإنمائية.

الإطار. وبصرف النظر عن هذه التغييرات، ظلت النسبة المئوية للمنسقين المقيمين من البلدان المستفيدة من البرامج ثابتة، عند ٤٤ في المائة، في الفترة من ٢٠١٢ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. إلا أن نسبة التكافؤ بين الجنسين قد تحسنت، كما هو واضح من حصة المنسقات المقيمات التي ارتفعت من ٤٠ في المائة إلى ٤٢ في المائة خلال نفس الفترة.

الشكل التاسع والعشرون
عدد المنسقين المقيمين حسب وكالة الأمم المتحدة التي ينتمون إليها
(في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)

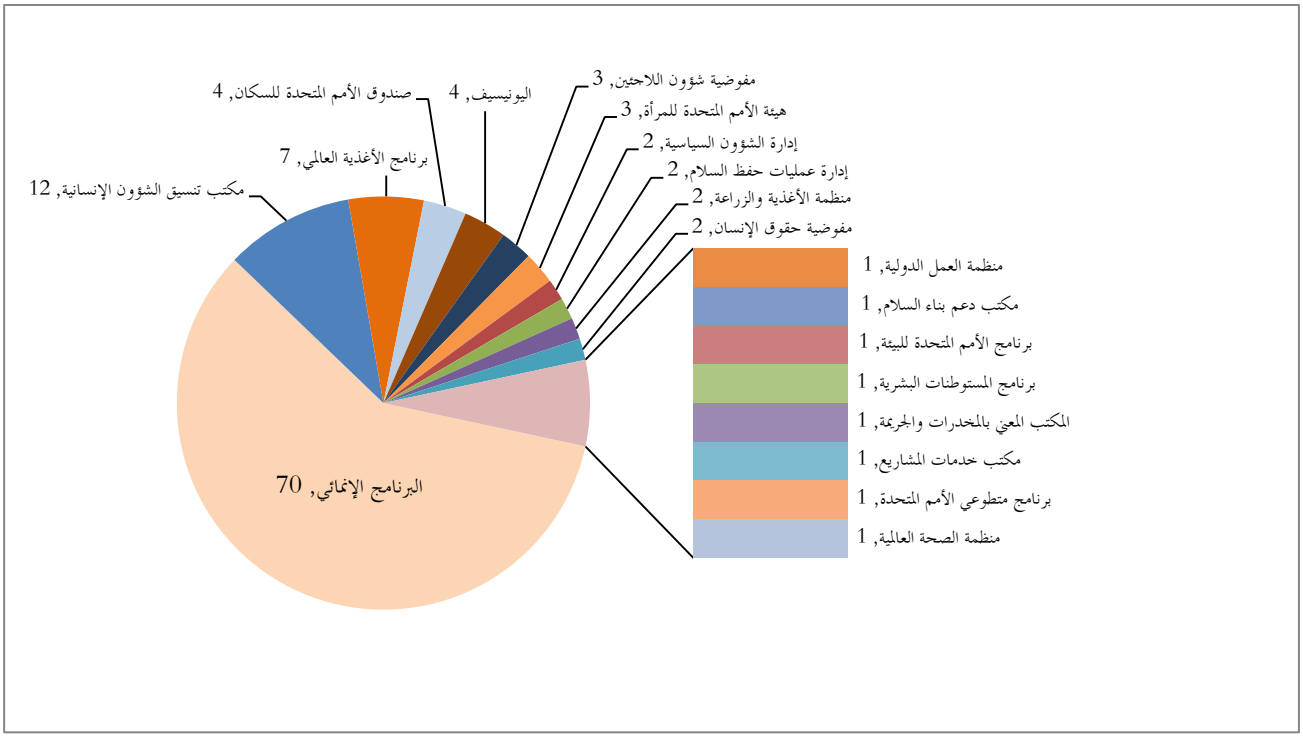

المصدر: مكتب تنسيق العمليات الإنمائية.

١٩٠ - واستمر تحسين تقييمات أداء المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، وجرى إعداد تصميم نظري من أجل ”تقييم للنتائج والكفاءات“، وهو أداة جديدة لتقييم المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، من المقرر تطبيقها في عام ٢٠١٦. وسيُستعاض بهذا التصميم، الذي أُجريت بشأنه مشاورات مكثفة، عن النظام الحالي بما يمثله من نظام أكثر تكاملاً ومرونة وتيسيراً للمساءلة المتبادلة القائمة على أهداف المنسقين المقيمين المتفق عليها، تمشياً

مع توصيفهم الوظيفي المنقح، بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالأفرقة القطرية وفرادى أعضائها.

١٩١ - ومن الضروري أن تتاح للمنسقين المقيمين سبل الوصول إلى الموارد التقنية لكيانات الأمم المتحدة المتوافرة على الصعيد القطري كي يؤدوا مهامهم بصورة فعالة: أكد ٦٤ في المائة من المنسقين المقيمين الذين أجابوا على الاستقصاء أنه أتيحت لهم سبل الوصول إلى الموارد التقنية لبعض الوكالات دون صعوبة، بينما أفاد ٢٠ في المائة منهم بأنهم واجهوا صعوبات بوجه عام في الوصول إلى تلك الموارد.

الشكل الثلاثون
الوصول إلى الموارد التقنية[أ]

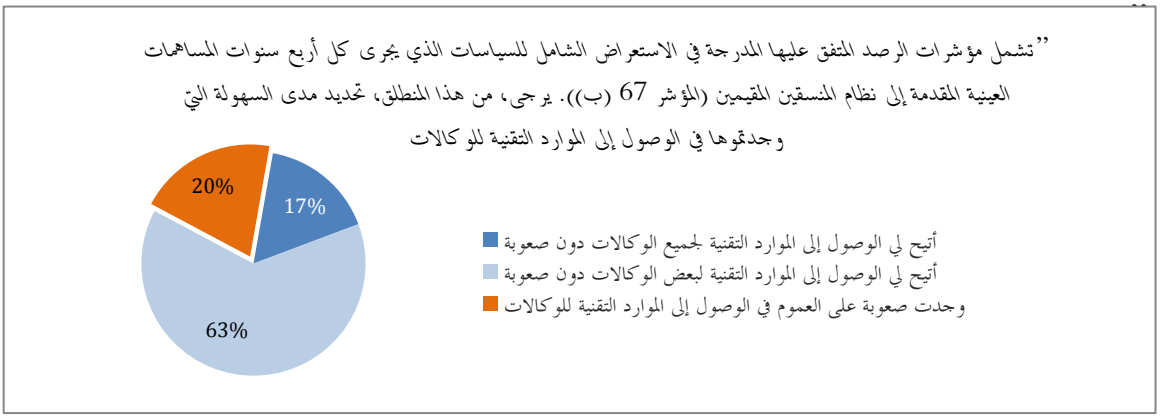

المصدر: نتائج استقصاء آراء المنسقين المقيمين لعام ٢٠١٥.

(أ) يُشير السؤال المطروح في استقصاء عام ٢٠١٥ لنظام المنسقين المقيمين إلى المؤشر ٦٧ (ب) من إطار الرصد والإبلاغ لعام ٢٠١٤، وحل محله في الإطار المتعلق بعام ٢٠١٥ المؤشر ٦٧ (ج).

١٩٢ - ونتيجة للزيادة الكبيرة في عدد البلدان المستفيدة التي تطبق مبادرة توحيد الأداء، اكتسبت مهمة المنسق المقيم أهمية أكبر باعتبارها ركنا أساسيا في الجهود المبذولة لكفالة أن يكون لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية جدوى في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وكي يكون حضور الأمم المتحدة أكثر اتساقا وتكاملا على الصعيد القطري، يجب تدعيم مهمة المنسقين المقيمين بتوفير الموارد الكافية لهم. وفي هذا الصدد، وُجّهت دعوات على الصعيد القطري لتعزيز قدرة نظام المنسقين المقيمين كي يقود اتساق كيانات الأمم المتحدة بشكل أكثر فعالية وكي يؤدي دور الوسيط المعرفي، بما يحفظ الذاكرة المؤسسية. وتعاني العديد من مكاتب المنسقين المقيمين من نقص في الموظفين و لم تزود حتى الآن بالموارد المالية اللازمة. وعلى النحو المبين

في الشكل الحادي والثلاثين، عمل ما يقرب من نصف مكاتب المنسقين المقيمين في عام ٢٠١٤ بميزانيات سنوية مقدارها ٠٠٠ ٢٠٠ دولار أو أقل. ومن الحصة الإجمالية البالغة ٣٣,٧ مليون دولار، حسب طريقة تقاسم التكاليف المتعلقة بالمنسقين المقيمين لعام ٢٠١٤، أُسهم بما مجموعه ٢٣,٦ مليون دولار فقط، مما أسفر عن نقص في تمويل النظام بنسبة ٣٠ في المائة[٥٦][٥٧].

١٩٣ - وتبرز تجربة كولومبيا، وهي بلد لم يأخذ بنهج توحيد الأداء، أن الاتساق والتنسيق لا يتأتّيان حصرا من اتباع هذا النهج. ففي هذه الحالة، أدّت القيادة دورها، والأهم من ذلك وجودُ منسق مقيم يتحلى بالمواصفات والمهارات والكفاءات المناسبة، ويُنظر إليه على أنه وسيط محايد يملك المهابة والنفوذ اللازمين ضمن فريق الأمم المتحدة القطري ولدى حكومة البلد المضيف وكذلك لدى الشركاء. ويجب أيضا أن يساعد المنسق المقيم في القيام بدوره القيادي أعضاء ذوو خبرة في فريق الأمم المتحدة القطري، يكونون قد عملوا في العديد من البلدان الأخرى، كي يتسنى تحقيق الاتساق اللازم في العمل في الميدان. وإضافة إلى ذلك، من المهم أيضا أن تدرك الجهات المانحة الثنائية ما هو القدر من التمويل الكافي لجهود التنسيق وأن تدعم توفيره، وذلك حتى يكون لدى الفريق القطري ومكتب المنسق المقيم الموارد البشرية والمالية اللازمة لأداء عملهم بصورة متسقة ومنسقة وفعالة.

(٥٦) تقاسم مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للتكاليف دعماً لنظام المنسقين المقيمين، حالة المساهمات: الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥.

(٥٧) يواصل البرنامج الإنمائي، بصفته الجهة التي تدير نظام المنسقين المقيمين، تمويل التكاليف الأساسية للنظام على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، بالإضافة إلى مساهمته سنويا في تقاسم التكاليف. وفي عام ٢٠١٥، بلغ مجموع مساهمات البرنامج الإنمائي ما يزيد على ٩٢,٨ مليون دولار، أي ٧٥,٦ في المائة من مجموع المساهمات المقدمة إلى نظام المنسقين المقيمين.

الشكل الحادي والثلاثون

مجموع الإيرادات النقدية لمكاتب المنسقين المقيمين، بما فيها الأموال المتلقاة عن طريق الترتيبات العالمية لتقاسم التكاليف: ٢٠١٤

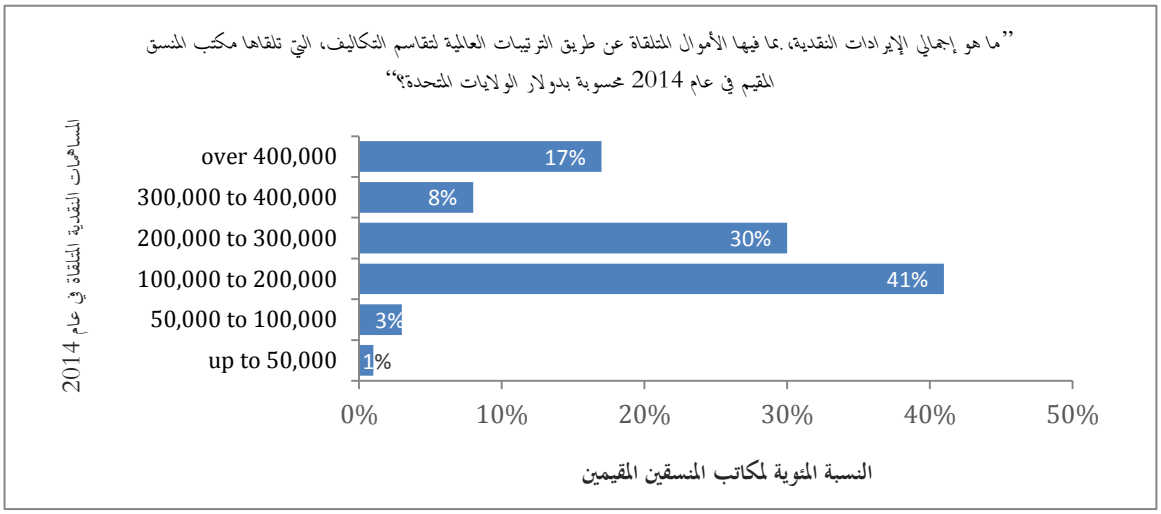

المصدر: استقصاء آراء المنسقين المقيمين لعام ٢٠١٥.

١٩٤ - استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وللتأكّد من توفر الموارد المستقرة التي يمكن التنبؤ بها لدى المنسقين المقيمين حتى يضطلعوا بفعالية بالمهام الموكلة إليهم، يعمل فريق الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام ٢٠١٤ على تنفيذ ترتيب لتقاسم التكاليف على نطاق المنظومة يدعم قسطا صغيرا من تكاليف نظام المنسقين المقيمين. ويتحمل برنامج الأمم المتحدة الإنماء أعباء ثلاثة أرباع تكاليف هذا النظام تقريبا، والمطلوب هو تقاسم التكاليف للربع المتبقى لا غير. ويسهم البرنامج الإنمائي أيضا في هذا الجزء المتبقى من التكاليف ويعد من المساهمين الكبار فيه. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، أعربت ١٢ من كيانات الأمم المتحدة المشاركة، وعددها ١٨ كيانا، عن عزمها دفع نصيبها من التكاليف بالكامل وذلك وفق الصيغة تقاسم التكاليف التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (وهذه الكيانات هي: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية شؤون اللاجئين، واليونيسيف، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية)، في حين ذكرت ٥ كيانات أنها قد

لا تكون في وضع يمكنها من دفع المبلغ بالكامل (وهذه الكيانات هي: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، واليونسكو، واليونيدو، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية).

١٩٥ - أما مساهمة الأمانة العامة، التي تمثل مبلغ ١٣,٣ مليون دولار من الثغرة التمويلية وقدرها ١٧,٥ مليون دولار لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، فهي خاضعة لموافقة الجمعية العامة أثناء نظرها في الميزانية البرنامجية لهذه الفترة. وستعمل هذه المساهمة، التي تنظر فيها حاليا اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة، بقدر كبير على تنفيذ ترتيب تقاسم التكاليف وعلى سد الثغرة المالية الحالية، وذلك على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ٢٢١/٧٠. وستأمر مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، على إثر صدور التقارير المالية المصدقة لدورة التمويل الأولية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بإجراء استعراض لهذه الترتيب خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يضع هذا الاستعراض جملة من المقترحات بشأن مواصلة تطوير ترتيب تقاسم التكاليف لكي تتم تلبية احتياجات النظام الفعلية.

١٩٦ - وفيما يتعلق بسبل التقدم مستقبلا، من الواضح أنه يلزم أن يتبع النظام نماذج تنظيمية مختلفة لتلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المستفيدة بصورة فعالة بالنظر إلى محدودية الموارد المتاحة. فعلى سبيل المثال، بوسع المكاتب المتعددة الأقطار أن تحقق أقصى عائد من الموارد المتاحة عن طريق تغطيةِ عدة بلدان مستفيدة ودعمِ زيادة التكامل فيما بين الأنشطة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ومن شأن تزويد مكتب المنسق المقيم بكامل الموارد اللازمة أن يكفل التنسيق الفعال لفائدة عدد من البلدان المستفيدة التي لا يوجد بها تمثيل فعلي لفريق الأمم المتحدة القطري.

جيم - نهج توحيد الأداء

١٩٧ - بغية تشجيع بذل المزيد من الجهود لزيادة الاتساق، اعتمدت الجمعية العامة في عام ٢٠٠٧ نهج توحيد الأداء ليطبق كمخطط تجريبي في ثمانية بلدان. وبالنظر إلى الطلب الكبير على النهج، أذنت الجمعية العامة في عام ٢٠١٢ باستخدام النهج في أي بلد يطلب العمل به. ومنذ اعتماد نهج توحيد الأداء، ارتفع عدد البلدان التي اعتمدته رسميا من ٨ إلى ٥٠ بلدا.

١٩٨ - وفي حين كان الغرض الأصلي من نهج توحيد الأداء هو إتاحة تعزيز الفعالية التنظيمية، فإنه عزز أيضا التمركز الاستراتيجي للأمم المتحدة وأهميتها على الصعيد القطري.

وما يدعم هذا الاستنتاج هو استقصاء آراء البلدان المستفيدة لعام ٢٠١٥، الذي أجابت فيه نسبة ٥٦ في المائة من الحكومات بأن الأخذ بذلك النهج جعل تعاملها مع كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في بلدانها إما ”أسهل بكثير“ أو ”أسهل إلى حد ما“. وعلى مستوى الحكومات المجيبة على الاستقصاء التي أفادت بأن الأمم المتحدة أصبحت أكثر مواكبة لاحتياجاتها الإنمائية في السنوات الثلاث الماضية، بلغت نسبة البلدان المعربة عن رضاها، من بين البلدان التي تعتمد نهج توحيد الأداء، ٤١ في المائة، أما نسبة البلدان المعربة عن رضاها، من بين البلدان التي لا تعتمد هذا النهج، فبلغت ٢٣ في المائة (انظر الشكل الثاني والثلاثين).

الشكل الثاني والثلاثون
أهمية الأمم المتحدة

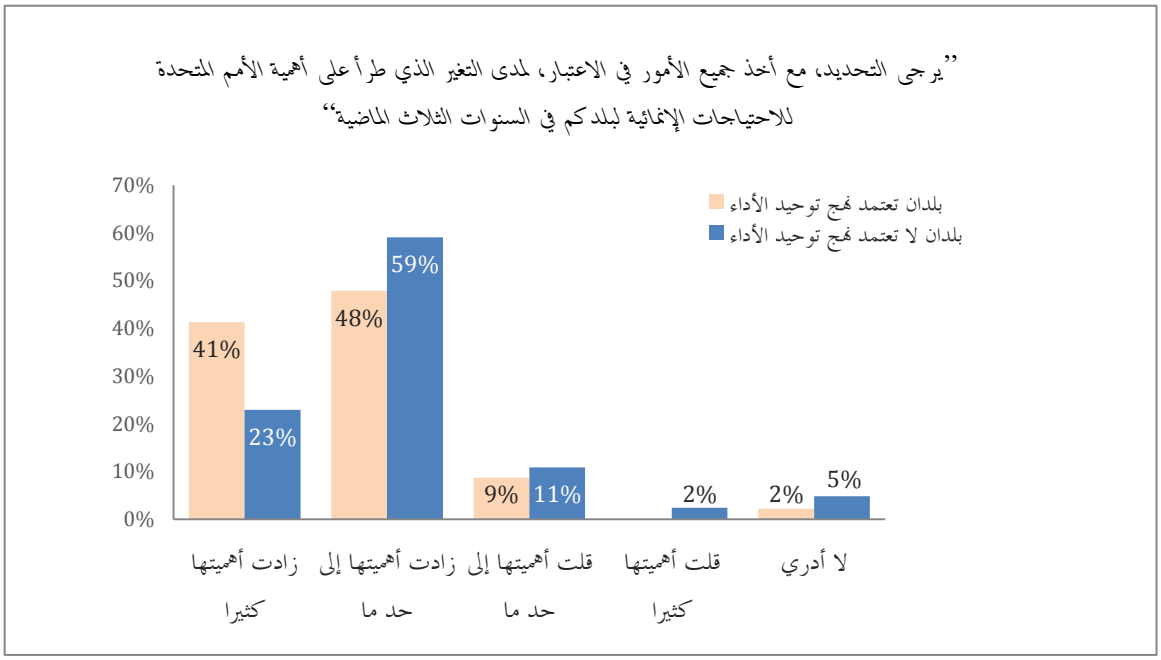

المصدر: استقصاء آراء حكومات البلدان المستفيدة لعام ٢٠١٥.

١٩٩ - في استقصاء آراء البلدان المستفيدة لعام ٢٠١٥، أعرب ٦٩ في المائة ممن أجابوا على الاستقصاء عن رغبتهم في اعتماد جميع عناصر نهج توحيد الأداء أو بعضها. وتبرز النتائج عند تصنيفها حسب فئة الدخل (على النحو المبين في الشكل الثالث والثلاثين) أن البلدان ذات الدخل المنخفض كانت أكثر اهتماما من غيرها بهذا النهج. وفي حين أعرب غالبية من أجابوا على الاستقصاء عن اهتمامهم بالنهج، أجاب أكثر من ١٩ في المائة بأنهم غير ملمين به، فيما ذكر أكثر من ١٠ في المائة أن بلدانهم لا ترغب في تطبيق جميع عناصر

نهج توحيد الأداء أو بعضها. ويتبين من الآراء المستقاة أيضا أن البلدان المستفيدة لا تزال في طور تقييم الفوائد التي يمكن أن تتأتى من اتباع النهج.

الشكل الثالث والثلاثون
الاهتمام بنهج توحيد الأداء

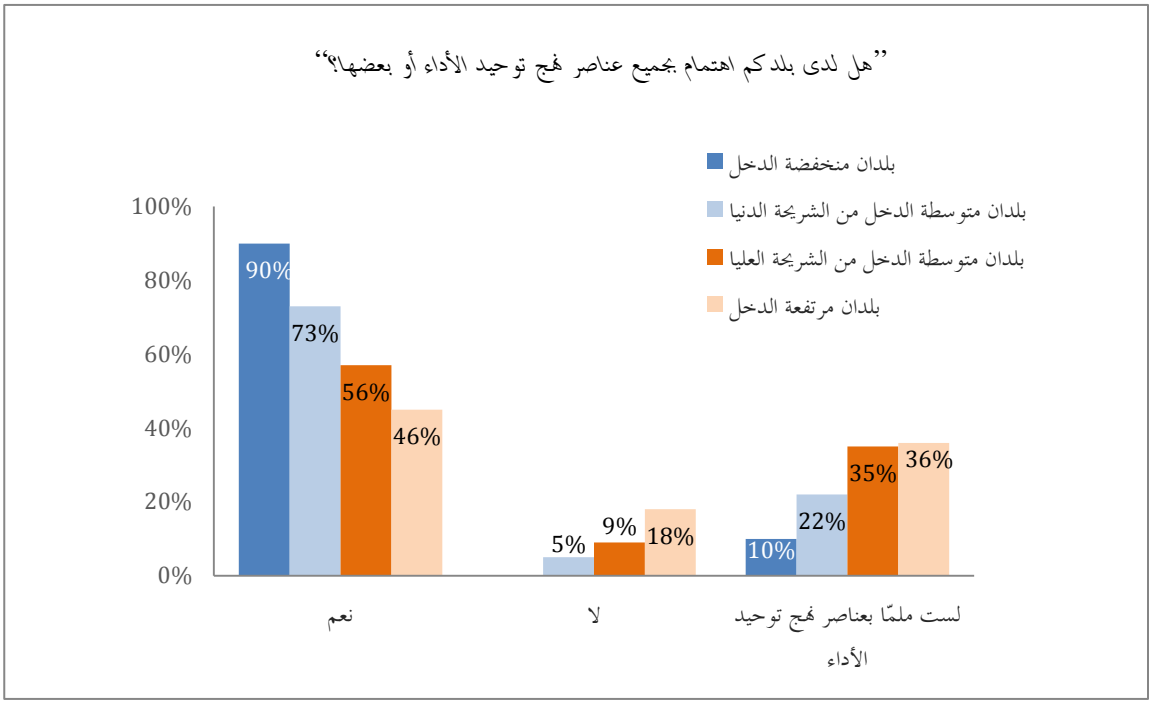

المصدر: استقصاء آراء حكومات البلدان المستفيدة لعام ٢٠١٥.

٢٠٠ - وبالنسبة للبلدان الراغبة في اعتماد نهج توحيد الأداء، تشكل إجراءات التشغيل الموحدة مجموعة شاملة متكاملة من أشكال الدعم، والأهم من ذلك أنها تشكل إطارا للمساءلة يفي، على الخصوص، بأغراض المساءلة الأفقية لكيانات الأمم المتحدة باعتبارها أعضاء في فريق الأمم المتحدة القطري، خلافاً للمساءلة الرأسية التي تجري في إطار الوكالة التي تتبعها الكيانات بالتحديد.

٢٠١ - وفي عام ٢٠١٤، اعتمدت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، خطة عمل للمقار بهدف الحد من العقبات الموجودة على مستوى المقار والتي تحول دون الإعمال التام لإجراءات التشغيل الموحدة في تطبيق نهج توحيد الأداء على الصعيد القطري. وحتى تموز/يوليه ٢٠١٥، كان قد أُنجز ٣٠ من ٤٩ إجراء محددا في خطة العمل، وكان ١٦ إجراء قيد التنفيذ، بينما أرجئ تنفيذ ٣ إجراءات. ومن المتوقع إنجاز الإجراءات المتبقية بحلول النصف الأول من عام ٢٠١٦. ويرجع التأخر في التنفيذ جزئيا إلى الطابع المعقد لبعض التدابير التي تتجاوز اختصاص المجموعة الإنمائية، كإقامة نهج لاسترداد التكاليف، على الصعيد القطري، فيما بين بعثات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية.

٢٠٢ - واعتمد طوعا عدد من الأفرقة القطرية العاملة في بلدان لم تعتمد نهج توحيد الأداء بعض ركائز هذا النهج كتدابير قائمة بذاتها. وتشير إجراءات التشغيل الموحدة إلى أن من شأن التنفيذ التام لجميع ركائز النهج الخمس أن يمكن الأفرقة القطرية من الإسهام بفعالية وكفاءة واتساق في الوفاء بالاحتياجات والأولويات الوطنية. وفي الوقت نفسه، ينفذ عدد متزايد من الأفرقة القطرية بعض فرادى ركائز النهج. ووفقا لاستقصاء آراء المنسقين المقيمين الذي أُجري مؤخرا، ذكر ٥٩ في المائة من المنسقين المقيمين الذين أجابوا على الاستقصاء أن البلدان التي يعملون بها تنفذ بعض عناصر النهج؛ وأكد ٧ في المائة أنهم يعملون في إحدى البلدان الأصلية التي بدأت فيها تجربة النهج؛ وأجاب ١٢ في المائة بأنهم يعملون في بلدان ليست من البلدان الأصلية للتجربة، غير أنها تنفذ جميع عناصر النهج. ويبين الشكل الرابع والثلاثون تنفيذ العناصر الأساسية من إجراءات التشغيل الموحدة البالغ عددها ١٥ عنصرا. وفي حين أن الاعتماد الطوعي لهذه الإجراءات من طرف بلدان لم تعتمد رسميا النهج يبرز فائدة تلك الإجراءات، فإن التطبيق الانتقائي لبعض ركائز النهج ينطوي على مخاطر تجزئته.

الشكل الرابع والثلاثون

تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة

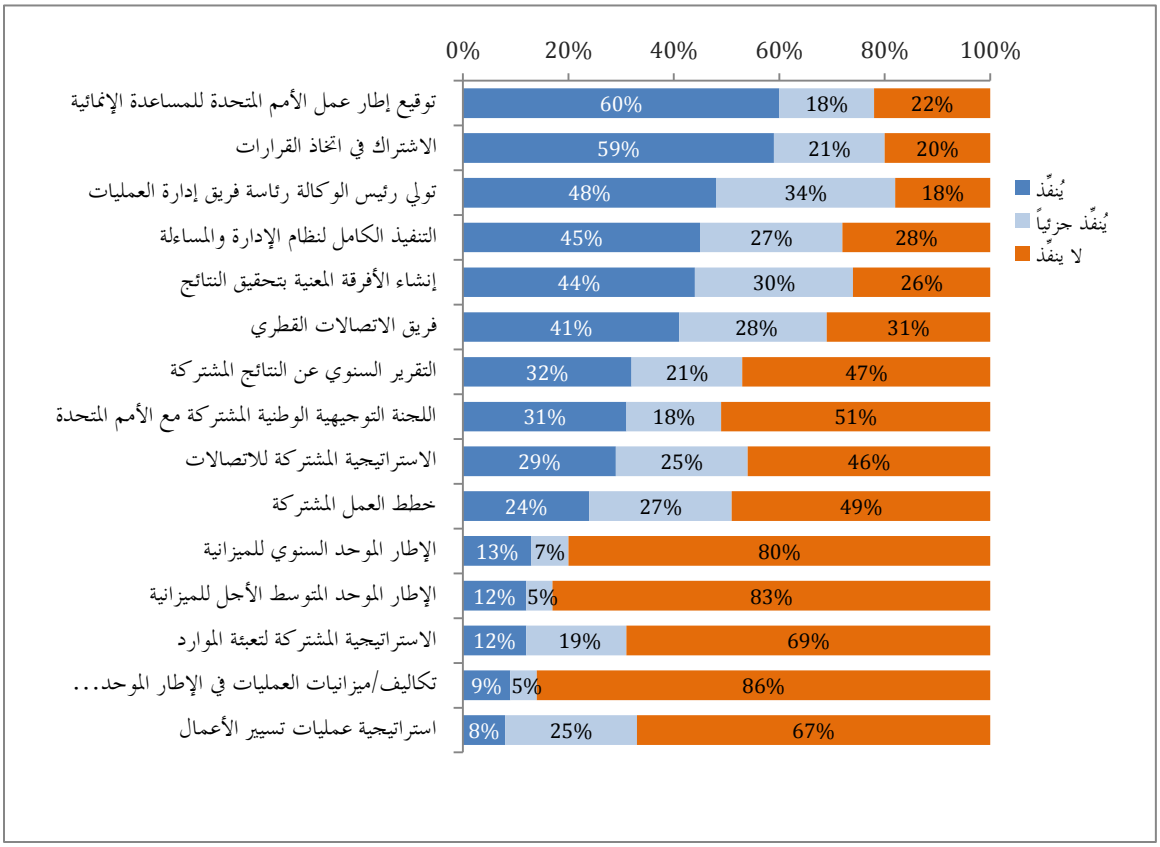

المصدر: نظام المعلومات الإدارية التابع لمكتب تنسيق العمليات الإنمائية.

٢٠٣ - يدعم التنفيذ اللاحق لنهج توحيد الأداء الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مواجهة التحديات التي تطرحها خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ مواجهة فعالة. وتبين إجراءات التشغيل الموحدة وإطار الرصد والتقييم الذي ترتكز عليه أهمية الالتزام السياسي لجميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ومشاركة البلدان المستفيدة، وضرورة أن توائم كيانات الأمم المتحدة ممارساتها مع جميع ما تقتضيه ركائز نهج توحيد الأداء. ويجسد إطار النتائج المتعلق بنهج توحيد الأداء المعمول به في فييت نام خير مثال في هذا الصدد. إذ تُسهم خطة هذا البلد لتوحيد أداء الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ في تحقيق ثلاث نتائج، هي: (أ) تحسين الاتساق مع الأولويات الإنمائية الوطنية؛ (ب) تعزيز الفعالية في تحقيق النتائج الإنمائية وإثباتها؛ (ج) تحقيق وفورات في التكاليف، والحد من الازدواجية، وخفض تكاليف

المعاملات. وجميع ركائز النهج مترابطة ترابطا كاملا، وتمكّن المؤشرات المنتقاة من تتبّع ما تُسهم به الركائز في تحقيق النتائج.

٢٠٤ - ومع أن معظم الحكومات ترى أن نهج توحيد الأداء يشكل خطوة كبرى نحو إقامة منظومة إنمائية أكثر اتساقا على الصعيد القطري، فلا تزال هناك قيود، ولا سيما فيما يتعلق بمفهوم التشغيل الموحد، حيث إن إمكانيات التعاون في هذا المجال كبيرة ولكن يعوقها استمرار الاختلاف في السياسات والإجراءات ووحدات الدعم التشغيلي الخاصة بكل وكالة على حدة. وفي استقصاء عام ٢٠١٥ لآراء فرق إدارة العمليات، أفاد ٧٣ في المائة بأن الحال كذلك. ويضاف إلى ذلك أن فعالية النهج تتوقف جزئيا على الموارد المتاحة لصناديق مبادرة ''أمم متحدة'' واحدة.

٢٠٥ - ويطرح تزايد عدد البلدان المطبِّقة لنهج توحيد الأداء، بالاقتران مع تناقص الموارد الإجمالية لصناديق مبادرة ''أمم متحدة'' واحدة، تحديات كبيرة تواجه نجاح النهج ومواصلة تطوره في سياق خطة عام ٢٠٣٠. ويظل التزام الجهات المانحة الراسخ والمتواصل بالمساهمة في صناديق المبادرة في غاية الأهمية. وفي الوقت نفسه، يتعين استطلاع خيارات أخرى. وخلَص التقييم المستقل للنهج إلى أن العقبات التي تواجَه على مستوى المقار تحديدا فيما يتعلق بالخدمات المشتركة وأماكن العمل المشتركة، وتناقص التمويل المقدم من الجهات المانحة مع مرور الزمن، ومتانة نظم المساءلة الخاصة بكل وكالة على حدة والسارية على جميع المستويات، تشكل عناصر مهمة في التقييم. والاستثمار الأولي في تنفيذ النهج على الصعيد القطري استثمار كبير، بما فيه استثمار الموارد في تنفيذ عناصر إدارة التغيير الداخلي، وعمليات التنسيق، والعمل مع الحكومات والجهات المانحة على حد سواء.

٢٠٦ - وتبرز الدروس المستفادة من البعثة التي أوفدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إلى رواندا، التي اعتمدت نهج توحيد الأداء، التحديات الناشئة. فالحكومة وجميع الشركاء في رواندا راضون عن النهج: فالنتائج التي حققها فريق الأمم المتحدة القطري مختلفة من حيث النوعية إلى جانب كونها أكثر استراتيجية. وهوية الأمم المتحدة وتأثيرها يبدوان أقوى وأكثر وضوحا نتيجة لتناول الفريق القطري بشكل متزايد لمسائل بارزة وذات أولوية عالية، ولمسائل حساسة أحيانا، بشكل علني موحد وبرأي واحد يعرب عنه المنسق المقيم. لكن في الوقت نفسه، تبرز الدروس المستفادة من تجربة النهج، ولا سيما في رواندا، أن النهج يتوقف بشكل كبير على التزام قيادة الأمم المتحدة على الصعيد القطري، وأن من شأن تغيير الموظفين أن يؤثر تأثيرا كبيرا في اتجاه العملية. وأُبرز الفتور الذي يلحق بالجهات المانحة فيما يخص نهج توحيد الأداء، ومن الواضح أن الموارد المالية آخذة في التقلص.

٢٠٧ - كما أبرز فريق الأمم المتحدة القطري في رواندا أن مواصلة تنفيذ نهج توحيد الأداء في إطار الهيكل المؤسسي الحالي سيطرح تحديا كبيرا. فقد قطع الفريق أقصى ما يمكنه من أشواط في تنفيذ جميع ركائز النهج، في ظل القيود التي تفرضها كيانات الأمم المتحدة. وفي حين أنه لا يمكن تعميم الخبرة المكتسبة من بلد مستفيد واحد، فيتعين أن تنظر منظومة الأمم المتحدة في هذه المرحلة في ما هو مطلوب للدفع بعجلة الاعتماد الطوعي لنهج توحيد الأداء، وأن تعمل بنشاط على تعزيز تنفيذ إجراءات التشغيل الموحدة المعدّلة لتتناسب مع السياقات القطرية الفردية، وأن توائم برامج الوكالات والمبادئ التوجيهية للتنفيذ مع إجراءات التشغيل الموحدة تبعا لذلك. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمنظومة أن تبدأ العمل على وضع نُهج مبتكرة ومرنة ومحدثة لتيسير إتاحة الدعم المتكامل الذي تحتاجه البلدان من الأمم المتحدة لمساندتها في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٢٠٨ - ومن المهم الإشارة إلى أن نهج توحيد الأداء هو مفهوم أوسع نطاقا بكثير من تطبيق إجراءات التشغيل الموحّدة فحسب. ويستند هذا النهج إلى رؤية تنشد تركيز أنشطة كيانات منظومة الأمم المتحدة على العمل معا من أجل دعم النتائج الإنمائية الوطنية، وبالتالي، فهو يهدف إلى مواءمة هذه الأنشطة مع الأولويات الوطنية، وضمان الاستخدام الأفضل لولايات وخبرات منظومة الأمم المتحدة بكاملها في الوقت نفسه. وهو يتيح فرصة الاستفادة بفعالية أكبر من دور الأمم المتحدة الجامع لإشراك أصحاب المصلحة جميعهم، بما في ذلك الجهات الفاعلة من غير الدول والمنظمات الإقليمية.

٢٠٩ - وفي هذا الصدد، إذا ما قورنت الأهداف الإنمائية للألفية بأهداف التنمية المستدامة، التي اعتُمدت مؤخرا، فإن هذه الأخيرة تعد أكثر تكاملا إلى حد كبير وجامعة وشاملة لعدة قطاعات. وقد يستدعي ذلك إعادة النظر في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لكفالة أن يحقّق نهج توحيد الأداء، في البلدان التي ترغب في اعتماده، إمكاناته الكاملة في دعم جهود البلدان المستفيدة من البرامج الرامية إلى تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن أجل تعزيز جهود مراجعة الحسابات المشتركة المبذولة في سياق نهج توحيد الأداء، ينبغي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تضمن، بالتعاون مع ممثلي دوائر المراجعة الداخلية للحسابات، توافر الهياكل والقدرات والمهارات اللازمة لدعم إجراءات مراجعة الحسابات على الصعيد القطري.

٢١٠ - وقد مكّن نهج توحيد الأداء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أن تكون أكثر فعالية في معالجة مسائل معقدة شاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان. وبالتطلع إلى المستقبل، قد يشكّل المضي في تطوير نهج توحيد الأداء بهدف إتاحة الدعم السياساتي والإجراءات السياساتية الأكثر تكاملا التي يقتضيها التصدي للتحديات

المترابطة والمتعددة الأبعاد في خطة عام ٢٠٣٠، بشقّيها المعياري والتنفيذي، منظورا هاما لكفالة نجاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد جرى تسليط الضوء على هذا الأمر خلال المرحلة الأولى من الحوار الذي أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموقع الذي يمكن أن تتبوأه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل، حيث أُشير إلى أن نهج توحيد الأداء بات يُعترف به بشكل متزايد على أنه برنامج للدعم القطري وأساس يقوم عليه نهج متكامل يهدف إلى دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القطري. ولكن الآراء تباينت بشأن ما إذا كان النموذج الحالي مناسبا للتصدي للتحديات الكامنة في خطة عام ٢٠٣٠ على الصعيدين القطري والإقليمي.

٢١١ - وثمة رأي مشترك بين حكومة رواندا وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في مبادرة توحيد الأداء في رواندا مفاده ما يلي: (أ) أن يكون تدخّل منظومة الأمم المتحدة استراتيجيا وأن يركّز كذلك على عدد أقل من المجالات؛ (ب) أن تضطلع الأمم المتّحدة، في السنوات الـ ١٥ المقبلة، بدور في التنسيق بين الجهات المانحة والجهات المشاركة في التنمية وفي مشاركة الحكومات مشاركة استراتيجية فيما يتّصل بالقواعد والمعايير العالمية، حينما لا يكون اللجوء إلى الجهات الفاعلة الثنائية ناجعا؛ (ج) أن تنظر الأمم المتحدة في نماذج جديدة لوجودها في الميدان.

دال - الأبعاد الإقليمية

٢١٢ - في استقصاء عام ٢٠١٥ لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج، أُشير إلى أن الشركاء المفضلين لدعم التعاون الإقليمي أو دون الإقليمي هم ”سائر المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية التي ليست جزءا من الأمم المتحدة“. وفي هذا الصدد، تراجعت الأمم المتحدة من المرتبة الأولى إلى المرتبة الثانية هذا العام (انظر الجدول ٣).

٢١٣ - وعموما، ازداد عدد الكيانات التي تبلّغ عن أنشطة عالمية وإقليمية مشتركة. ومع ذلك، فلا تزال ثمة اختلافات كبيرة، حسب الكيان، في الدرجة التي تُجمّع فيها القدرات على الصعيدين العالمي والإقليمي (انظر الشكل الخامس والثلاثون). وأفاد كل من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بأن ما يربو على ٦٠ في المائة من الأنشطة العالمية والإقليمية يُضطلع بها بصفة مشتركة، ويعتبر هذا تراجعا بعد أن أبلغت ٦ كيانات عن تجاوز نسبة أنشطتها المشتركة على الصعيد الإقليمي ٦٠ في المائة في العام الماضي. وأبلغ برنامج الأمم المتحدة المشترك، على وجه الخصوص، بأن أكثر من ٨٠ في المائة من أنشطته يضطلع بها بصفة مشتركة، على الصعيدين العالمي والإقليمي معا. وفيما لم تبلغ أي من الوكالات

المتخصصة عن زيادة نسبة أنشطتها المشتركة على ٦٠ في المائة على أي من الصعيدين العالمي والإقليمي، ازداد عدد الوكالات المتخصصة المنخرطة في أنشطة مشتركة زيادة كبيرة عما كان عليه في العام الماضي، إذ أبلغت الغالبية العظمى من الوكالات المتخصصة بأن نسبة أنشطتها المشتركة تقلّ عن ٢٠ في المائة، على كلا الصعيدين.

الشكل الخامس والثلاثون

النسبة المئوية من الأنشطة العالمية والإقليمية التي اضطلعت بها كيانات الأمم المتحدة بالاشتراك مع كيان واحد على الأقل من كيانات الأمم المتحدة الأخرى

”يُرجى تقدير النسبة المئوية لأنشطة البرامج الحالية التي تضطلع بها وكالتكم على الصعيدين العالمي والإقليمي والمكرّسة لأنشطة منفّذة بالاشتراك مع كيان واحد على الأقل من كيانات الأمم المتحدة الأخرى“

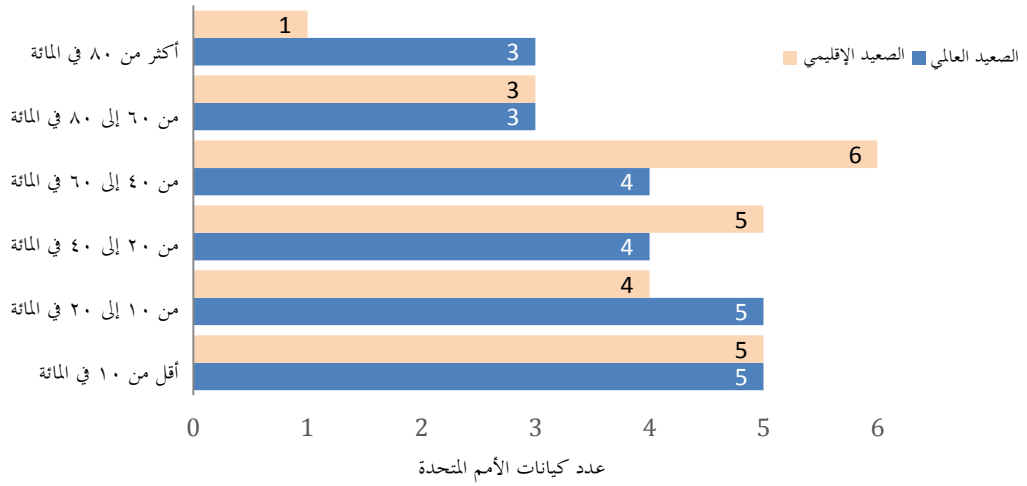

المصدر: الاستقصاء عام ٢٠١٥ على مستوى مقار الوكالات.

٢١٤ - وفيما يخص التنسيق على نطاق المنظومة على الصعيد الإقليمي، ثّمة آليتان رئيسيتان هما آليات التنسيق الإقليمي بقيادة اللجان الإقليمية، والأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بقيادة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته رئيس المجموعة الإنمائية.

٢١٥ - ويكمن دور الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في توفير القيادة والتوجيه الاستراتيجي والدعم للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من أجل تحقيق النتائج على مستوى البلد وحل المسائل التشغيلية ذات الصلة على الصعيد القطري. ويشمل ذلك أربع مهام أساسية هي: (أ) تقديم الدعم التقني لأفرقة الأمم المتحدة القطرية؛ (ب) ضمان جودة أطر عمل المساعدة الإنمائية؛ (ج) إدارة أداء المنسقين المقيمين؛ (د) حل المشاكل في الحالات القطرية الصعبة. وتقدّم الأفرقة الإقليمية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الدعم إلى الأفرقة القطرية في تحديد الأولويات الاستراتيجية وتعزيز الإثراء المتبادل لفضلى

الممارسات فيما بين البلدان. وتتمثل أهداف إنشاء آليات التنسيق الإقليمي في تقديم أعمال معيارية وتحليلية وسياساتية عن المسائل المواضيعية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وربط هذه الأعمال ودمجها بالعمل الإنمائي على الصعيد القطري[٥٨]، وتحسين التنسيق والتعاون فيما بين الكيانات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وشركائها في التنمية في معالجة القضايا الإنمائية الإقليمية.

٢١٦ - وفي عام ٢٠١٤، عقدت اللجان الإقليمية سلسلة من الاجتماعات الإقليمية سعيا منها إلى التماس الآراء بشأن متابعة واستعراض خطة التنمية الجديدة القادمة واستكشاف خيارات تستند إلى الآليات القائمة والنهج الجديدة المحتملة. ومن النتائج التي تمخّض عنها ذلك إبراز أهمية إجراء متابعة متعددة المستويات لخطة التنمية الجديدة واستعراض إطار عملها، وهو ما ينبغي أن تقوم به البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وجرى التشديد كذلك على أهمية مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني مشاركة كاملة.

٢١٧ - وشملت الأنشطة الهامة لأفرقة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠١٤ تقديم الدعم الفعال للبدء في تنفيذ إجراءات التشغيل القياسية لنهج توحيد الأداء، وتقديم الدعم للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمضي في الترويج للمسائل المتّصلة بحقوق الإنسان وتنظيم أنشطة الدعوة المشتركة بشأنها، وكذلك تنسيق الدعم المقدّم على الصعيد الإقليمي في التصدي للأزمات، مثل أزمة تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا ووسطها.

٢١٨ - وبيّن استقصاء عام ٢٠١٥ لآراء المنسقين المقيمين أن ٧٩ في المائة من المجيبين يوافقون بشدة أو يوافقون إلى حدّ ما على أن أفرقة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقدّم دعما فعالا للمسائل ذات الأولوية العليا على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي المهمة بالنسبة للبلد، وأن ٧٢ في المائة من المجيبين يوافقون بشدة أو يوافقون إلى حدّ ما على المقولة نفسها فيما يخص آلية التنسيق الإقليمي. وثمّة اعتقاد راسخ بأن تحسين إدماج منظوري الآليتين الإقليميتين من شأنه أن يعزز الصلة بين الصعيدين القطري والإقليمي ويدعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية وأطر عمل المساعدة الإنمائية[٥٩]. ويتواءم ذلك مع آراء ٧٥ في المائة من المجيبين في الأفرقة القطرية الذين يوافقون بشدة أو يوافقون إلى حد ما على أن فريق دعم الأقران الإقليمي يعطي قيمة مضافة لعملية صياغة إطار عمل المساعدة الإنمائية، حسبما بيّنه

(٥٨) انظر الوثيقة JIU/REP/2009/9 والموقع https://undg.org/home/regional-teams/.

(٥٩) JIU/REP/2015/3.

الاستقصاء نفسه. وأظهر الاستقصاء أيضا أن نسبة ٦٣ في المائة من المجيبين يوافقون بشدة أو يوافقون إلى حد ما على أن اللجان الإقليمية تقدم دعما فعالا للمسائل ذات الأولوية العليا على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي المهمة بالنسبة للبلد. والنتائج مبيّنة في الشكل السادس والثلاثين.

الشكل السادس والثلاثون
الدعم الفعال على الصعيد الإقليمي

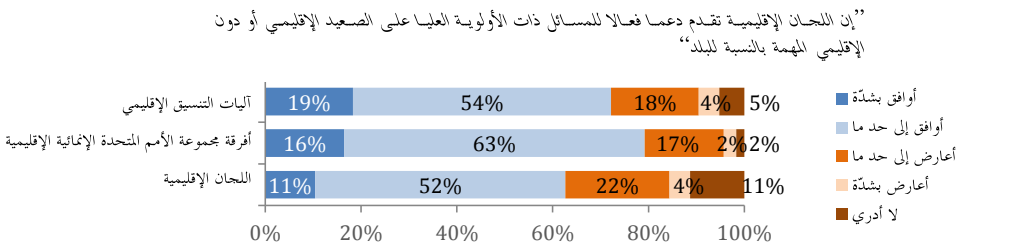

المصدر: الاستقصاء عام ٢٠١٥ لآراء المنسّقين المقيمين.

٢١٩ - وفي سياق مكاتب الأمم المتحدة دون الإقليمية والمكاتب المتعددة الأقطار، يؤدّي البعد دون الإقليمي دورا هاما في تحديد المزايا والمهام المحددة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على مختلف المستويات. ويشمل هذا وضع برامج التنمية الإقليمية ودون الإقليمية وتنفيذها مع أخذ التحديات المشتركة للبلدان في الحسبان، وذلك بالتشاور مع الشركاء وأصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي. فعلى سبيل المثال، يركّز إطار عمل المساعدة الإنمائية (٢٠١٣-٢٠١٧) للمكتبين المتعددي الأقطار في فيجي وساموا، الذي وُضع بعد إجراء تحليل شامل لبلدان متعددة، على مجالات مترابطة للنتائج، تنطبق على جميع البلدان في منطقة المحيط الهادئ. وفي هذا الصدد، من الواضح أن إنشاء مكتب متعدد البلدان يتيح تحقيق تكامل أكبر في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ودعما معززا للشراكات وعلاقات التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويتيح، في الوقت نفسه، استخدام الموارد المتاحة بفعالية، عن طريق تنويع مصادر خبرات الأمم المتحدة بالانتقال من التركيز على بلد واحد إلى الاعتماد على مجموعة الخبرات المتاحة على الصعيدين دون الإقليمي أو الإقليمي.

٢٢٠ - وستستلزم خطة عام ٢٠٣٠ إسناد دور جديد ومعزّز لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي، بما يتجاوز مهام التنسيق وتبادل المعلومات. ولذلك لا بدّ من الاستفادة من الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، واستكشاف الخيارات المتاحة لوضع برامج وصكوك جديدة ومعزّزة تخصّ البيانات والإحصاءات والرصد

واستعراض التقدّم المحرز على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي، وتتناول كذلك المسائل التي تتجاوز الحدود الوطنية والمسائل المشتركة فيما بين بلدان المنطقة وفيما بين مختلف المناطق. وهذا يؤكد الحاجة إلى المزيد من الوضوح والتنسيق والاتساق فيما يتّصل بأوجه التكامل في الأدوار التي تضطلع بها أفرقة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية وآليات التنسيق الإقليمي واللجان الإقليمية والمكاتب الإقليمية لكيانات الأمم المتحدة.

٢٢١ - ويمكن الاستفادة بصورة خاصة من إمكانية إطلاق نهج توحيد الأداء على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي في بعض السياقات، بما في ذلك في التجارب والدروس المستفادة من المكاتب المتعددة الأقطار القائمة عن دعم تولّي زمام الأمور على الصعيد الوطني وإقامة الشراكات مع الهيئات دون الإقليمية وتلك التي تترأسها الحكومات، مثل التنسيق بين المكتبين المتعددي الأقطار في فيجي وساموا وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ ومنتدى التنمية في جزر المحيط الهادئ وأمانة جماعة المحيط الهادئ. وفي حين يشجّع التعاون الفعال مع المنظمات الإقليمية نقل المعارف، فإنه يهدف أيضا إلى ضمان عدم ازدواجية المهام وكفالة استفادة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من ميزتها النسبية الخاصة.

٢٢٢ - وبوجه عام، سيضطلع البعد الإقليمي بدور محوري في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، لأنه يمكن أن يشكّل حلقة تفاعلية مهمة بوصفه مجمّعا للعمليات والمبادرات الجماعية وحلقة وصل فيما بينها على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وسيكون لهذا الأمر أهمية كبيرة فيما يتعلق بتوفير المعلومات التي يُسترشد بها في تصميم استراتيجيات التنمية المستدامة ورصد التقدم المحرز واستعراضه، على النحو المبيّن في خطة عام ٢٠٣٠، وفي تبادل أفضل الممارسات من أجل تعزيز الاتساق بين السياسات والتآزر بين الوظائف المعيارية والتشغيلية دعما لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني.

هاء - التبسيط وتحقيق الاتساق بين الممارسات المتبعة في تسيير الأعمال

٢٢٣ - أُحرز تقدم في تنفيذ الخطة الاستراتيجية التي وضعتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. وقد نجحت اللجنة في تنفيذ خطة عمل المقر التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك العمل في مجالات الشراء التعاوني، وإدارة شؤون البائعين، وتوافر اتفاقات طويلة الأجل واستخدامها، فضلا عن ما يلزم من سياسات وإجراءات لتكييف عمليات الشراء في مختلف المنظمات. ونتيجة لذلك، أبلغ ١٩ كيانا من كيانات الأمم المتحدة أن بإمكانها استخدام اتفاقات أبرمتها منظمات أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، حدّدت اللجنة العناصر المشتركة وأدرجتها في أدلة عمليات الشراء والتوجيهات بشأن استخدام اتفاقات طويلة الأجل. وأُنجزت كذلك توجيهات شاملة

تتعلق بالتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار نهج توحيد الأداء. وتجري الآن مفاوضات لإبرام اتفاقات مشتركة مع أكبر خمسة مصارف تتعامل معها الأمم المتحدة وقد أُبرمت اتفاقات مصرفية في ١١ مركز عمل ذي تكاليف مرتفعة. وفي مجال الموارد البشرية، تم تجريب التوجيهات المتعلّقة بعمليات التوظيف المشتركة على الصعيد القطري، وهي متاحة لجميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وعلاوة على ذلك، قدّمت اللجنة التدريب على استخدام الأدوات اللازمة لتنفيذ استراتيجية عمليات تسيير الأعمال من خلال تقديم الدعم إلى كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة.

٢٢٤ - وقامت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى أيضا بمواءمة خطط عملهما السنوية للتقليل من التداخل إلى أدنى حد وتعزيز التكامل والتعاون بين أنشطتهما. ومن الأمثلة على ذلك الدعم المشترك الذي تقدمه المجموعة الإنمائية واللجنة الإدارية لنشر استراتيجية عمليات تسيير الأعمال ولمبادرات تنمية القدرات بغية تحسين مهارات موظفي الأمم المتحدة وكفاءاتهم في المقر، وعلى الصعيدين الإقليمي والقطري.

٢٢٥ - وقُدِّمت إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، دراسة جدوى أعدها خبير استشاري مستقل بشأن قابلية التشغيل البيني لنظام التخطيط المركزي للموارد، وأعدت بقيادة الاتحاد الدولي للاتصالات. وكشفت الدراسة أنه بالرغم من إمكانية التشغيل المتبادل، فإنه ينبغي النظر إليه بوصفه عاملا تمكينيا لا بوصفه هدفا. وسوف يقتضي تنفيذه تحولا شاملا ومكلفا بهدف مواءمة طرق أداء العمل لجميع الكيانات المعنية والمشمولة بنظام التخطيط المركزي للموارد من أجل تحقيق الفوائد المتوخاة. ويمكن، في هذا السياق، أن تُكتَسب بعض أوجه الكفاءة نتيجة للتغييرات التقنية التي تُنفّذ صوب التشغيل البيني. ونظرا لأن النظم القائمة للتخطيط المركزي للموارد مصممة بوصفها نظما متكاملة ومتسقة داخليا، فإن قابليتها للتشغيل البيني لن تؤدي إلى تحقيق مكاسب كبيرة في الكفاءة. غير أنه، بدلا من اعتماد فكرة الحلول البرامجية القابلة للتشغيل البيني الخاصة بكل وكالة، فإن مواءمة عمليات تسيير الأعمال وتشغيلها البيني من شأنه أن يجعل المنظمات أكثر قابلية للتشغيل البيني من الناحية الإدارية. والقواعد والأنظمة الخاصة بكل وكالة لا تضع غالبا حواجز صعبة تحول دون التشغيل البيني لخدمات دعم العمليات نظرا لأنه يمكن، في كثير من الحالات، مقارنة الممارسات والإجراءات. ومن شأن توسيع نطاق التركيز من النظم القابلة للتشغيل البيني باتجاه العمل المشترك فيما بين المنظمات أن يفتح الباب أمام العديد من الخيارات الممكنة.

٢٢٦ - وطلبت اللجنة الرفيعة المستوى إلى المنظمات الأعضاء فيها أن تجري استعراضا داخليا للتحليل من منظور كل منها، يتناول تحديداً التكاليف والفوائد المتوقعة. وتعمل اللجنة حاليا أيضا على إنشاء فرقة عمل متعددة الوظائف لإجراء استعراض وتقييم متعمقين للاستنتاجات الواردة في التقرير وإعداد توصيات لتقديمها إلى اللجنة في دورتها التي ستعقد في ربيع عام ٢٠١٦.

٢٢٧ - وإن استراتيجية عمليات تسيير الأعمال، وهي عبارة عن إطار طوعي، منذ نشرها في أواخر عام ٢٠١٢، قد اكتسبت زخما قويا، ويجري تنفيذها حاليا في عدة بلدان من البلدان المستفيدة من البرامج. وقد بدأ ١٦ بلدا في تنفيذ الأطر الخاصة بها (وهناك ١٩ بلدا في مرحلة متقدمة من عملية وضع تلك الأطر). وقد أسفر تنفيذ الأطر عن أثر إيجابي مباشر على كفاءة تنفيذ إطار عمل المساعدة الإنمائية في كل بلد وعن توفير الدعم لتحقيق نتائج إنمائية. وحقق الإطار أيضا مكاسب في الكفاءة في مجال دعم العمليات من خلال الحسومات المرتبطة بحجم المشتريات وتجنب تكاليف المعاملات على حد سواء، في جميع كيانات الأمم المتحدة المشاركة على الصعيد القطري.

٢٢٨ - وخلص تقييم لمنتصف المدة أجري مؤخرا إلى أن فوائد العمليات المشتركة تشمل تحسين الوصول إلى الخدمات ونوعية الخدمات، وتسريع تقديم الخدمات دعما للبرامج، والتخلص من الازدواجية في عمليات التشغيل، وتعزيز إدارة المخاطر، وإفادة الأمم المتحدة بشكل أفضل في عملية الشراء. ومن خلال اتفاقات مشتركة طويلة الأجل أُبرمت وفقاً للمعايير والتوجيهات التي وضعتها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، تمثل الفوائد التي تدرّها المشتريات الآن نحو ٨٥ في المائة من مجموع الفوائد المتأتية من خلال استراتيجية عمليات تسيير الأعمال على الصعيد القطري. وتشمل هذه الفوائد مكاسب في الكفاءة معربا عنها بدولارات الولايات المتحدة، بما في ذلك تقليص وقت الموظفين نتيجة لتنفيذ الاتفاقات الطويلة الأجل وتبسيط العمليات. غير أن تلك الفوائد لن تنعكس بالضرورة في وفورات نقدية، ما لم تقرر منظومة الأمم المتحدة الاقتطاع من تكاليف الموظفين نتيجة لانخفاض تكاليف المعاملات[٦٠].

٢٢٩ - ووفقا لاستقصاء آراء أفرقة إدارة العمليات، فقد قام ٢٩ فريقا (٢٤ في المائة) من بين ١١٩ من أفرقة الأمم المتحدة القطرية التي أجابت على هذا الاستقصاء بوضع استراتيجية لعمليات تسيير الأعمال، فيما قرر ٥٩ فريقا منها (٥٠ في المائة) وضع هذه الاستراتيجية في

(٦٠) ركز تقييم منتصف المدة على استراتيجية عمليات تسيير الأعمال في ٥ بلدان من أصل ١٢ بلدا رائدا (إثيوبيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، ورواندا، وليسوتو، وملاوي).

المستقبل. وفي هذا الصدد، من المهم تخطي بعض العقبات التي تحول دون تقديم خدمات لدعم العمليات تتسم بالنوعية العالية والكفاءة. ويفتقر كثير من أفرقة إدارة العمليات إلى القدرة على إجراء تحليلات للتكاليف والفوائد على نحو فعال، وتنفيذ أطر الرصد والتقييم القائمة على النتائج، وإدارة الخدمات المشتركة[٦١]. وبالرغم من التوجيهات القائمة بشأن كيفية التعاون، فإن الأفرقة القطرية وموظفي العمليات لا يزالون ينظرون في أحيان كثيرة إلى استمرارية مختلف الممارسات التي تتبعها كيانات الأمم المتحدة لتسيير أعمالها باعتبارها العائق الرئيسي الذي يحول دون اتباع نهج متسق في دعم العمليات على الصعيد القطري. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار تجزؤ خدمات دعم العمليات من خلال وجود عمليات لتسيير الأعمال خاصة بكل وكالة على الصعيد القطري يمس بالأثر المترتب على اتباع نهج مشترك.

٢٣٠ - وحققت استراتيجية عمليات تسيير الأعمال والجهود الأخرى المبذولة للمواءمة بين الوكالات على الصعيد القطري، نجاحا محدودا في إنشاء مهام متكاملة لدعم العمليات. وبالرغم من الفوائد الكبيرة للاستراتيجية باعتبارها أداة للتخطيط الاستراتيجي للعمليات المشتركة، لم تتمكن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعدُ من تحقيق مزيد من التخفيضات في التكاليف ومن زيادة أوجه الكفاءة نظرا لأنه لا يزال هناك عقبات ومصاعب دائمة على مستوى التنفيذ. وفي هذا الصدد، تسهم الجهود القائمة حاليا في التغييرات التنظيمية الأعمق واللازمة للمنظومة الإنمائية لكي تتكيف تماما مع خطة عام ٢٠٣٠، وسيكون من الضروري الاضطلاع بمزيد من العمل. ومن خلال مراكز الخدمات المتكاملة في البرازيل، والدانمرك (كوبنهاغن)، وفييت نام، اتخذت المنظومة الإنمائية خطوات هامة صوب توحيد الخدمات التشغيلية بنجاح في كيانات الأمم المتحدة القائمة في مواقع محددة.

٢٣١ - وعلى اعتبار أنه لا يوجد ''نهج واحد يناسب الجميع''، فضلا عن التحديات التي تواجه القدرات على الصعيد القطري، فإن الحاجة تستدعي وضع وتنفيذ نماذج مبسطة وموحدة لعمليات تسيير الأعمال، تتسم بالابتكار والفعالية، ويمكنها تحديد طريقة تنظيم خدمات الدعم وإدارتها في بيئة بعينها. وعلى النحو الذي نصت عليه الجمعية العامة في القرار ٢٢٦/٦٧ ، فإن هذا يشمل توحيد خدمات الدعم المشتركة على الصعيد القطري،

(٦١) تقييم منتصف المدة واستقصاء آراء أفرقة إدارة العمليات (رداً على السؤال: ''ما هي التحديات الرئيسية التي صودفت لدى وضع وترسيخ استراتيجية لعمليات تسيير الأعمال؟''، كانت الأجوبة الرئيسية هي التالية: الافتقار إلى الموارد المالية: ٥٩ في المائة؛ وعدم وجود التزام من جانب الوكالة: ٤٥ في المائة؛ وإجراء تحليل للتكاليف والفوائد: ٥٩ في المائة؛ وإجراء تحليل لخط الأساس والاحتياجات: ٣٨ في المائة؛ وعدم وجود قدرة لدى فريق إدارة العمليات: ٣٥ في المائة).

إما من خلال تفويض المهام المشتركة لوكالات رائدة، أو بإنشاء مركز للخدمات المشتركة للأمم المتحدة، أو بالاستعانة، حسبما أمكن ذلك، بمصادر خارجية لتقديم الخدمات.

٢٣٢ - وما فتئت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، بالتنسيق مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، تدعم الدفع باتجاه تحقيق المواءمة. وفيما أُحرز تقدم كبير، ولا سيما من خلال وضع استراتيجية عمليات تسيير الأعمال وتنفيذها بشكل جزئي، فإن الصناديق، والبرامج، والوكالات المتخصصة لم تحرز تقدما في تنفيذ أحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ التي تتطلب قدرا كبيرا من التغييرات التنظيمية على صعيد فرادى كيانات الأمم المتحدة. وهذا ما يشمل الدعوة إلى مواءمة النظام الأساسي والنظام الإداري على نطاق المنظومة وتوحيد خدمات الدعم على الصعيد القطري. وبالتالي كان التغيير على الصعيد القطري تدريجيا، وليس هناك بعدُ من اتجاه واضح ينحو لتنفيذ وحدات عمل مشتركة. ووفقا للاستقصاء الأخير لآراء أفرقة إدارة العمليات، يدير فريق الأمم المتحدة القطري، في أكثر من ٨٢ في المائة من البلدان المستفيدة من البرنامج، الخدمات الإدارية من خلال إدارات منفصلة تابعة للوكالات. وتُدار خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمشتريات من خلال إدارات منفصلة تابعة للوكالات في أكثر من ٨٣ في المائة من البلدان المستفيدة من البرنامج. وتزداد هذه النسب المئوية في مجال الموارد البشرية، حيث تبلغ ٨٧ في المائة، ومجال المالية، حيث تبلغ نحو ٩١ في المائة، في جميع البلدان المستفيدة من البرامج.

٢٣٣ - وثمة حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بزيادة عدد الخدمات المشتركة على الصعيد القطري. واستنادا إلى البيانات السنوية المقدمة، لم يطرأ تغير كبير على إجمالي عدد الاتفاقات المشتركة بين الوكالات أو الاتفاقات المشتركة الطويلة الأجل المتعلقة بالخدمات المشتركة الممكنة البالغ عددها ٣٥ خدمة والتي تخضع للرصد منذ عام ٢٠١٢. وتوجد حاليا اتفاقات مشتركة بين الوكالات لتقديم الخدمات الأمنية لدى ٥٠ في المائة من جميع أفرقة الأمم المتحدة القطرية تقريبا، كما توجد اتفاقات مماثلة لتقديم الخدمات الطبية لدى ٤١ في المائة، وخدمات التنظيف لدى ٣٤ في المائة، وخدمات السفر لدى ٢٧ في المائة. وأنشأ عدد أقل من الأفرقة القطرية خدمات مشتركة بإمكانها تحقيق وفورات كبيرة، من قبيل خدمات الإنترنت المشتركة أو الإدارة المشتركة للأسطول. وفقا لاستقصاء عام ٢٠١٥لآراء أفرقة إدارة العمليات، لم ينشئ سوى ١٨ في المائة من جميع الأفرقة القطرية خدمات إنترنت مشتركة، كما لم ينفذ سوى ٣ في المائة من تلك الأفرقة إدارة مشتركة للأسطول.

٢٣٤ - وفيما لا يزال الترشيد المشترك بين الوكالات يواجه تحديات جسيمة، فقد أُحرز تقدم كبير في الترشيد داخل الوكالات من خلال إنشاء مراكز عالمية وإقليمية للخدمات خاصة بكل وكالة منها. وأفادت التقارير بأن ثماني وكالات أنشأت مراكز عالمية وإقليمية للخدمات، بما في ذلك: البرنامج الإنمائي، الذي يشغِّل العديد من المراكز العالمية والإقليمية للخدمات التي توفر خدمات الشؤون المالية، والشراء، والإدارة، والمزايا والمستحقات، وكشوف المرتبات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسفر؛ واليونيسيف، التي أنشأت مؤخرا مركزا عالميا مشتركا للخدمات في بودابست يوفر الدعم الإداري والتشغيلي لمكاتب اليونيسيف في جميع أنحاء العالم؛ والفاو، التي تشغِّل مركزا عالميا للخدمات في بودابست، مع مركزين أصغر حجما في سانتياغو وبانكوك، وتقدم الدعم في مجالات الموارد البشرية، والسفر، وإدارة المدفوعات والأصول، إلى موظفي الفاو ومكاتبها في جميع أنحاء العالم.

٢٣٥ - ومن أجل زيادة الكفاءة في تصميم الخدمات المشتركة وتنفيذها على الصعيد القطري، استحدثت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حزما من الخدمات المشتركة الموحدة تستند إلى مفاهيم مؤكدة على الصعيد القطري، تقوم المجموعة الإنمائية بجمعها واستعراضها وإقرارها كأمثلة على أفضل الممارسات التي يتعين تقديمها إلى البلدان التي تحتاج إلى الخدمة المشتركة في إطار أي حزمة منها. وهذا ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف المعاملات اللازمة لتصميم الخدمات المشتركة على الصعيد القطري، وتحسين مراقبة النوعية، إذ إنها تخضع للاستعراض على الصعيد المؤسسي من جانب الخبراء ذوي الصلة. وتهدف المجموعة الإنمائية إلى زيادة عدد هذه الحزم لتسهيل مهمة أفرقة الأمم المتحدة القطرية تدريجيا في تنفيذ الخدمات المشتركة على الصعيد القطري.

٢٣٦ - وأُشير إلى تنفيذ الاتفاقات المشتركة الطويلة الأجل بوصفه أحد الدوافع الرئيسية لتحقيق وفورات في التكاليف وزيادة في المكاسب المتأتية من خدمات دعم العمليات على الصعيد القطري. غير أنه يتضح من الردود على استقصاء عام ٢٠١٥ لآراء أفرقة إدارة العمليات، رغم الطلب المقدم من الجمعية العامة في القرار ٢٢٦/٦٧، أنه لم يكن هناك اتجاه تصاعدي ذو شأن في عدد الاتفاقات المشتركة الطويلة الأجل المنفذة على الصعيد القطري. ويبين الشكل السابع والثلاثون أدناه الخدمات المشتركة الخمس الرئيسية المحتملة في البلدان التي أُبرم فيها اتفاق مشترك طويل الأجل بين فريق الأمم المتحدة القطري والجهة المقدمة للخدمات. ولا يزال عدد الأفرقة القطرية التي تستخدم اتفاقا أو أكثر من هذه الاتفاقات الطويلة الأجل منخفضا، وكما هو مبين في الشكل السابع والثلاثين، فإن عدد اتفاقات توفير خدمات السفر فقط هو الذي ازداد بشكل كبير في السنوات الأربع الماضية، بنحو ١٢ في

المائة، غير أن البلدان التي انتهجت استراتيجية عمليات تسيير الأعمال تتبع نهجاً أكثر انتظاما لتنفيذ الاتفاقات المشتركة الطويلة الأجل. ومن بين البلدان الخمسة التي استُعرِضت في تقييم منتصف المدة الأخير للبرنامج التجريبي لاستراتيجية عمليات تسيير الأعمال الذي أجرته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، هناك أربعة بلدان نفذ كلّ منها ما لا يقل عن ١٤ اتفاقا طويل الأجل، فيما يقوم بلد واحد حاليا بتنفيذ ثمانية من تلك الاتفاقات نتيجة لاعتماد الاستراتيجية[٦٢] وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان التي تلقت الدعم من مشروع ”مواءمة ممارسات الشراء“ الذي أنشأته اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين، شهدت زيادات كبيرة في استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل، الأمر الذي يشير إلى ما يمكن فعله عندما تصب أفرقة الأمم المتحدة القطرية تركيزها على مجال العمل هذا[٦٣].

الشكل السابع والثلاثون

أهم ١٠ اتفاقات مشتركة طويلة الأجل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥

”يرجى التأشير على الخطوات المتخذة لإنشاء خدمات الدعم التالية باعتبارها خدمات مشتركة، واختيار كل ما ينطبق“.
كما يرجى ملاحظة أن خيارات الإجابة تتضمن ’الاتفاقات المشتركة الطويلة الأجل القائمة‘.

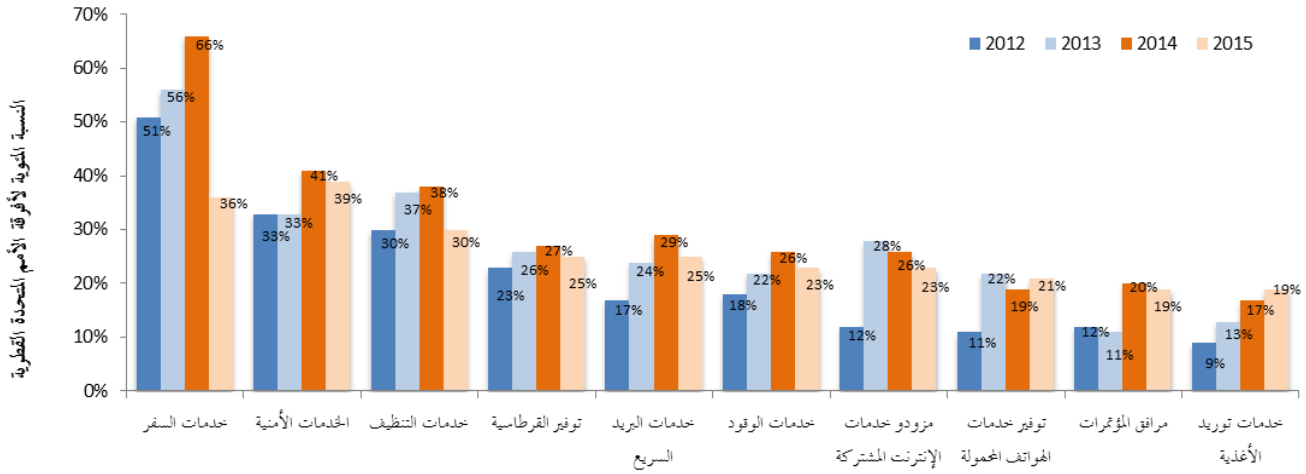

أهم عشرة اتفاقات مشتركة طويلة الأجل للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥

المصدر: الدراسة الاستقصائية لأفرقة إدارة العمليات لعام ٢٠١٥.

(٦٢) إثيوبيا (١٥ اتفاقا)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (١٧ اتفاقا)، وليسوتو (تنفذ حاليا ٨ اتفاقات)، وملاوي (١٤ اتفاقا)، ورواندا (١٤ اتفاقا). المصدر: استقصاء عام ٢٠١٥ لآراء أفرقة إدارة العمليات.

(٦٣) أفادت إثيوبيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا، وفيجي، وكوسوفو، وليسوتو، وملاوي، في تقاريرها عن مشروع مواءمة ممارسات الشراء، بإبرام أكثر من ٥٠ اتفاقا طويل الأجل.

٢٣٧ - إن توفير خدمات فعالة وعالية النوعية لدعم العمليات، وهو ركن أساسي في منظومة إنمائية تابعة للأمم المتحدة، جدير بالتصدي للتحديات التي تواجه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يتطلب رؤية واضحة واستراتيجية ومشاركة من جانب كيانات الأمم المتحدة. وعلى الرغم من النجاح في وضع استراتيجية عمليات تسيير الأعمال وغيرها من المبادرات، فقد كان التغيير، حتى الآن، تدريجيا كما كان طوعيا إلى حد كبير. ومع إدراك أن نماذج الأعمال لكيانات الأمم المتحدة قد وُضعت وفقا للولايات وبيئات التشغيل الخاصة بكل منها، فإنه يتعين مناقشة أفضل نماذج ممكنة للأعمال في المستقبل، ووضع خطة متفق عليها ومحددة زمنيا لإدارة التغيير. ومن شأن قيام أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتنفيذ الأدوات الموجودة أن يكون خطوة أولى في ذلك الاتجاه، إذ من المرجح أن يؤدي إلى حلول تعاونية قد لا تتطلب إجراء مزيد من التغييرات الهيكلية المكلفة.

٢٣٨ - وفي إطار جهد تكميلي، يعمل الفريق العامل المعني بعمليات تسيير الأعمال في الأمم المتحدة على إعداد ''مبادرة الاعتراف المتبادل''، التي تسعى لتحقيق هدف المواءمة عن طريق الاعتراف المتبادل من جانب كل كيان من كيانات المنظومة الإنمائية بالسياسات والإجراءات المتبعة في الكيانات الأخرى. وأقرت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى أيضا بقيمة مفهوم الاعتراف المتبادل بعمليات سير العمل في الوكالات، واعترفت بأن التنسيق والاعتراف المتبادل لا ينفي أحدهما الآخر، وما زالت متمسكة بمبادئ توجيهية تتمثل في تبسيط العمليات، والفعالية، والكفاءة، واتباع أفضل الممارسات. وستوضع خطة عمل في إطار المبادرة، إلى جانب قائمة من السياسات والإجراءات ذات الصلة في مجال الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واللوجستيات والشراء، من أجل تحديد الاختلافات وتيسير فهم المبادئ الكامنة وراء السياسات والإجراءات.

٢٣٩ - وفي إطار الهيكل الحالي للقيادة والإدارة، يمكن أن تكمن الحلول المتعلقة برفع كفاءة خدمات الدعم التنفيذي على نطاق المنظومة في دمج مهام تسيير الأعمال من خلال تمكين كل كيان من كيانات الأمم المتحدة من الوصول إلى الهياكل الأساسية المؤسسية لواحد أو أكثر من الكيانات الأخرى من خلال اعتماد أطر تعاقدية وإجرائية متوافقة لكل مهمة من المهام ذات الصلة. ومع اقتران ذلك بإرساء معايير مهنية متفق عليها على نطاق المنظومة، ستواصل الكيانات التركيز على إزالة الحواجز القائمة حاليا التي تحول دون استخدام كيانات متعددة للهياكل المؤسسية لكيانات أخرى والاستفادة مما لديها من معلومات. ومن الأمثلة الحالية لنجاح الجهود التي تقودها اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى اعتماد المعايير المحاسبية

الدولية للقطاع العام، والعقود المصرفية العالمية والمحلية المشتركة، والقبول المتبادل لعمليات استعراض الشراء، وإطار الموارد البشرية لتوحيد عمليتي تعيين الموظفين وتنقلهم.

واو - الإدارة القائمة على النتائج

٢٤٠ - من الضروري أن تثبت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية جدواها ومدى إسهامها من خلال الإبلاغ عن النتائج الإنمائية. وقد اعتمدت كيانات المنظومة الإدارة القائمة على النتائج كاستراتيجية لها، وتتفاوت مراحل نضجها فيما تقوم به من ممارسات في هذا الصدد.

٢٤١ - وأحرزت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تقدما في تعزيز الإدارة القائمة على النتائج، ولا سيما في ممارساتها المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي. واتخذت عدة كيانات خطوات من أجل تحسين أطر النتائج في خططها الاستراتيجية. واعتمدت بعض الكيانات، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسكو، واليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ''نظرية للتغيير'' أو منهجيات مماثلة بغرض تحسين تحديد وصياغة النتائج.

٢٤٢ - وحاول بعض الكيانات في المنظومة الإنمائية استحداث أطر متكاملة للنتائج والموارد سعيا إلى تحقيق مواءمة أفضل بين الخطط والميزانيات. بيد أنه في الممارسة العملية تسير عمليات الإدارة القائمة على النتائج بموازاة العمليات المتعلقة بالميزانية، ويصعب اعتماد الميزانيات عامةً على التمويل من مصادر غير أساسية متعددة من تحقيق المواءمة بين النتائج التي ترغب الكيانات في تحقيقها والميزانيات اللازمة للقيام بذلك.

٢٤٣ - وتستخدم معظم كيانات الأمم المتحدة الأدوات والمبادئ المحددة في ''كتيب الإدارة القائمة على النتائج'' الذي أعدته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، مع إدخال تعديلات عليها بحيث تتلاءم مع ولاياتها حسب الاقتضاء[٦٤]. وبالرغم من أن الكتيب يوفر تعاريف لمفاهيم الإدارة القائمة على النتائج، يظل هناك مجال للمزيد من المواءمة بين أساليب الصياغة المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج على نطاق المنظومة. فما يشكل ''ناتجا'' بالنسبة لكيان ما يمكن أن يعتبره كيان آخر ''نتيجة''، مما يجعل من الصعب قياس النتائج فيما بين الكيانات. ويوفر إطار عمل المساعدة الإنمائية ومبادرة توحيد الأداء نهجين مناسبين للمواءمة بين المؤشرات وقياس النتائج. غير أن المواءمة بين سلاسل النتائج التي تحققها الكيانات وإطار عمل المساعدة

(٦٤) استقصاء عام ٢٠١٥ على مستوى المقر: أجاب ٩٥ في المائة بـ ''نعم'' على استخدام الأدوات والمبادئ المشتركة للإدارة القائمة على النتائج المحددة في كتيب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية عن الإدارة القائمة على النتائج لعام ٢٠١١.

الإنمائية (أو ما يعادله) هي شرط لا يفرضه إلا ١٠ من بين ٢٤ كيانا داخل المنظومة الإنمائية، ومعظمها من الصناديق والبرامج الأكبر حجما. وهناك ستة كيانات لا تضع هذا الشرط، وأفادت ثمانية كيانات بأن هذا الشرط غير منطبق عليها. واتخذت بضعة كيانات خطوات ترمي إلى دعم وضع نهج وتعاريف مشتركة لقياس النتائج ومواءمة المؤشرات مع كيانات ”شقيقة“.

٢٤٤ - ولا ينبغي أن توجد ممارسات الإدارة القائمة على النتائج في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بمعزل عن الممارسات المتبعة في البلد المستفيد من البرنامج. ومن الضروري أن تعمل الأفرقة القطرية مع الجهات صاحبة المصلحة على الصعيد الوطني بشأن تعريف وقياس النتائج والإبلاغ عنها لكفالة الاتساق مع النظم الوطنية للإدارة القائمة على النتائج حيثما وجدت. وردا على سؤال حول مدى تعاون أفرقة الأمم المتحدة القطرية مع الحكومة في دراسة كيفية تحديد النتائج التي تحققها كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في البلد، وقياسها والإبلاغ عنها، بهدف كفالة التوافق بين الممارسات الوطنية وتلك المتبعة في الأمم المتحدة في مجال الإدارة القائمة على النتائج، أجاب ٢٧ في المائة من المنسقين المقيمين بأن هذه المناقشات جرت بنسبة كبيرة، وأجاب ٥٨ في المائة بأنها جرت إلى حد ما، بينما أجاب ١٥ في المائة بأنها تجر على الإطلاق. وردا على السؤال نفسه، أفادت نسبة ٢٥ في المائة من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج بأن أفرقة الأمم المتحدة القطرية قامت إلى حد كبير بدراسة كيفية تحديد النتائج المحرزة وقياسها والإبلاغ عنها، وأشارت نسبة ٦١,٥ في المائة منها إلى أن هذه المناقشات جرت إلى حد ما، وأفادت ١٤ في المائة إلى أنها لم تجر على الإطلاق.

الشكل الثامن والثلاثون

المناقشات بشأن مدى توافق نظم الإدارة القائمة على النتائج

”إلى أي مدى درس فريق الأمم المتحدة القطري مع حكومتكم كيفية تحديد النتائج التي حققتها المساعدة الإنمائية المقدمة من الأمم المتحدة في بلدكم وقياسها والإبلاغ عنها، بهدف كفالة التوافق بين النظم الوطنية والنظم المعمول بها في الأمم المتحدة في مجال الإدارة القائمة على النتائج؟“

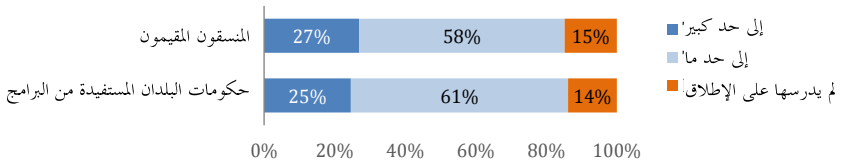

المصدر: استقصاء عام ٢٠١٥ لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج واستقصاء عام ٢٠١٥ للمنسقين المقيمين.

٢٤٥ - وتواصل عدة كيانات الاستثمار في الوثائق والأدوات التوجيهية وتدريب الموظفين على الإدارة القائمة على النتائج. ويتمثل الاتجاه السائد في تركيز تطوير القدرات حصريا على الموظفين المشاركين مباشرة في البرمجة والرصد والتقييم، في حين أن إضفاء الطابع المؤسسي على الإدارة القائمة على النتائج يتطلب اتباع نهج على نطاق المنظمة يشمل الموظفين التقنيين وموظفي إدارة العمليات.

٢٤٦ - وتقوم بعض الكيانات بجهود نشطة في تطوير قدرات نظرائها الحكوميين والمنظمات غير الحكومية، التي تقوم بدور وكلاء التنفيذ، في مجال الإدارة القائمة على النتائج. وفي معظم الحالات كان بإمكان الأفرقة القطرية الاستجابة بشكل إيجابي للطلبات المقدمة من الحكومات للدعم في تعزيز النظم الوطنية للإدارة القائمة على النتائج: ففي استقصاء المنسقين المقيمين الذي أجري مؤخرا، أشار ٣ في المائة إلى أن الفريق القطري لم يكن قادرا على الاستجابة للطلبات، وذكر ٥٧ في المائة أن الفريق القطري كان قادرا على الاستجابة إلى الطلبات بشكل إيجابي، وأفاد ٤٠ في المائة بأن الحكومة لم تعرب عن اهتمامها. ولا توجد نظم للإدارة القائمة على النتائج في ما يقرب من نصف البلدان المستفيدة من البرامج، وترد بعض الطلبات من البلدان المستفيدة من البرامج لتوفير الدعم في إنشاء نظم وطنية أو تعزيز النظم القائمة[٦٥].

٢٤٧ - ويتطلب تعزيز النظم الوطنية للإدارة القائمة على النتائج أن تستفيد كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بدرجة أكبر من قدرات التقييم ونظم الرصد والإبلاغ القائمة على الصعيد الوطني، وذلك لتوفير الدعم من أجل تعزيز النظم الإحصائية الوطنية وبهدف تحسين توافر البيانات ونوعيتها. وسيحتاج العديد من البلدان المستفيدة من البرامج إلى تعزيز القدرات الإحصائية للاستجابة للطلب المتزايد على البيانات بشأن مجموعة واسعة من مجالات السياسة العامة اللازمة لتنفيذ واستعراض خطة عام ٢٠٣٠. وإضافة إلى ذلك، سوف يتعين بذل جهود خاصة لتعزيز القدرات الوطنية على إنتاج بيانات مصنفة بدرجة تكفي لتلبية مستوى طموح الخطة الجديدة وكفالة الالتزام بمبدأ ''ألا يتخلف أحد''.

٢٤٨ - ومن المتوقع أن يوفر التقييم المستقل القادم على نطاق المنظومة بشأن مساهمة منظومة الأمم المتحدة في تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية معلومات عن دور المنظومة،

(٦٥) في استقصاء آراء البلدان المستفيدة من البرامج، أفاد ت نسبة ٥١ في المائة من البلدان المجيبة بأن لديها نظاما وطنيا للإدارة القائمة على النتائج، وأفادت نسبة ٣٠ في المائة بعدم وجود نظام من هذا القبيل، بينما ذكرت نسبة ١٩ في المائة أنها لا تدري.

وما تقدمه من قيمة مضافة، وأن يتضمن توصيات بشأن اتخاذ إجراءات استراتيجية ترمي إلى تعزيز مساهمة المنظومة في المستقبل.

الشكل التاسع والثلاثون
طلبات توفير الدعم في تعزيز نظم الإدارة القائمة على النتائج

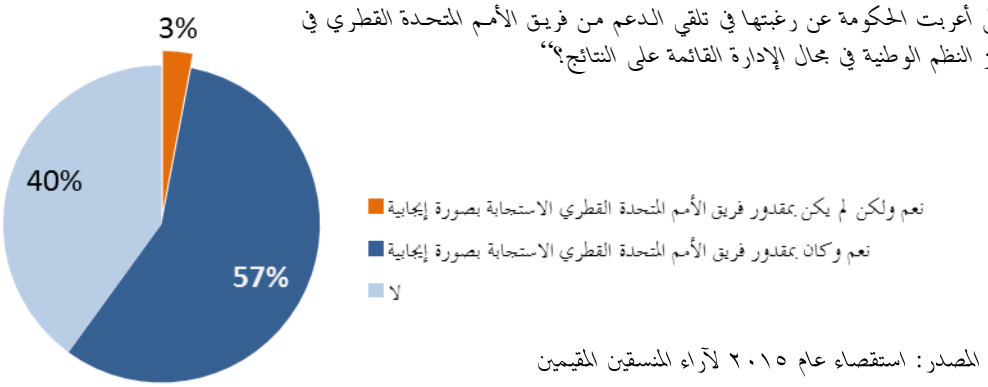

المصدر: استقصاء عام ٢٠١٥ لآراء المنسقين المقيمين

٢٤٩ - ولا يتعلق بناء ثقافة الإدارة القائمة على النتائج بتغيير السلوكيات فحسب بل يتعلق أيضا وبنفس القدر بتحسين النظم والأدوات والقدرات، وما زال هناك شوط طويل يتعين قطعه لبناء ثقافة قوية للإدارة القائمة على النتائج داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٥٠ - وهناك عدد من العوامل المثبطة لاستخدام الإدارة القائمة على النتائج داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ووفقا لبعض الكيانات، تعزز نظم تقييم الأداء إنفاق الأموال المخصصة وتكافئه بدلا من تعزيز النتائج الإنمائية والمكافأة عليها. وتعزز بعض نظم الإبلاغ عملية الإبلاغ عن النواتج، ولم تُكيَّف بعد لتلائم أغراض الإبلاغ عن النتائج. وإضافة لذلك، كان لتركيز الجهات المانحة المتزايد على "القيمة مقابل المال" عواقب غير مقصودة تتمثل في دفع الكيانات إلى التركيز على إحراز نواتج قصيرة الأجل سهلة الإنجاز والقياس بدلا من تحقيق نتائج تحويلية تنطوي على تحديات أكثر صعوبة، مما يؤدي، في بعض الحالات، إلى الغموض في تحديد التوقعات المتعلقة بالنتائج وطريقة قياسها. وفي كثير من الأحيان لا يمكن أن يعزى تحقيق نتيجة ما إلى منظمة وحيدة، بل ويصعب قياس مساهمة كيان واحد في تحقيق النتائج. وعندما تتوقع هيئات الإدارة من الكيانات أن تبلغ عن تحقيق نتيجة ما وأن تتحمل بمفردها عبء المسؤولية عن تحقيقها، فإن ذلك من شأنه أن يثبط الكيانات عن الالتزام بتحقيق نتائج تحويلية. والتركيز على النتائج القصيرة الأجل هو عامل آخر من العوامل المثبطة لترويج ثقافة قائمة على النتائج بما تنطوي عليه من تطلعات

استراتيجية طويلة الأجل. وأعربت عدة كيانات عن القلق إزاء كون تحقيق النتائج الإنمائية يتطلب فترة زمنية أطول مما هو مقرر في خطة مدتها سنتان أو خطة استراتيجية مدتها أربع سنوات، مما يترتب عليه تقييم النتائج على أنها غير فعالة إذا لم يتم تحقيقها على مستوى الآثار والنواتج المستهدفة في الإطار الزمني المحدد بسنتين أو أربع سنوات.

٢٥١ - ولم تتصد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فعليا لمشكلة الإبلاغ على نطاق المنظومة على الصعيد القطري. ولا تأخذ عملية الإبلاغ السنوي في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد القطري طابعا مؤسسيا إلا في بلدان مبادرة توحيد الأداء، ومن الضروري معالجة تباين التوقعات بين المنسقين المقيمين والبلدان المستفيدة من البرامج بشأن تواتر تقديم التقارير المتعلقة بإطار المساعدة الإنمائية. ويؤدي ضعف الإبلاغ عن النتائج على أرض الواقع ضمن إطار عمل المساعدة الإنمائية أو على نطاق المنظومة إلى تقويض الشفافية والمساءلة المتبادلة عن النتائج.

٢٥٢ - وثمة تقدم أحرزته منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج، ولكن هناك ثغرات يجب التصدي لها إذا أرادت المنظومة الإنمائية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو فعال. وما زالت النهج القائمة على النتائج في طور التغير والتطور، وينبغي للمنظومة الإنمائية أن تكون منفتحة أمام اختبار نهج ومنهجيات جديدة وبديلة في مجال الإدارة القائمة على النتائج في الحالات التي لم تسفر فيها النهج الحالية عن نتائج فعالة.

زاي - تقييم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية

٢٥٣ - وفقا للدعوة التي أطلقتها الجمعية العامة في قراريها ٢٢٦/٦٧ و ٢٣٧/٦٩، اتخذ أعضاء المنظومة الإنمائية عدة خطوات لتعزيز قدرات التقييم الوطنية في البلدان المستفيدة من البرامج. وعلى الصعيد القطري، استجابت عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة لطلبات الحصول على المساعدة في وضع مبادئ توجيهية لسياسات التقييم الوطنية ونظم الرصد والتقييم. وأفاد فريق الامم المتحدة المعني بالتقييم، الذي يواصل القيام بدور محوري في تعزيز وظيفة التقييم، بتنظيم أكثر من ٨٠ مناسبة، في عام ٢٠١٥، في إطار ''السنة الدولية للتقييم''، لتشجيع الجهود الإنمائية القائمة على الأدلة، عن طريق التقييم، على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني والمحلي.

٢٥٤ - وفيما يتعلق باستخدام وبناء القدرات الوطنية على التقييم، ففي استقصاء عام ٢٠١٥ لآراء البلدان المستفيدة من البرامج، أجاب ٦٧ في المائة (مقارنة بنسبة ٥٤ في المائة في عام ٢٠١٢) بأن الأمم المتحدة استخدمت قدرات التقييم الوطنية بقدر الإمكان.

وعلاوة على ذلك، وافقت نسبة ٦٩ في المائة من المجيبين على أن المنظمة قد أسهمت في تعزيز قدرات التقييم الوطنية (حيث وافق ١٢ في المائة بشدة و ٥٧ في المائة إلى حد ما) (انظر الشكل الأربعين أدناه)، بينما اعتبر ٩٧ في المائة (وهي نسبة عام ٢٠١٢ نفسها) أنه من المهم جدا أو من المهم إلى حد ما أن تحسن الأمم المتحدة رصد وتقييم برامجها لكي تصبح أكثر فعالية.

الشكل الأربعون
تطوير قدرات التقييم الوطنية

”ساهمت الأمم المتحدة في تعزيز قدرات التقييم الوطنية“

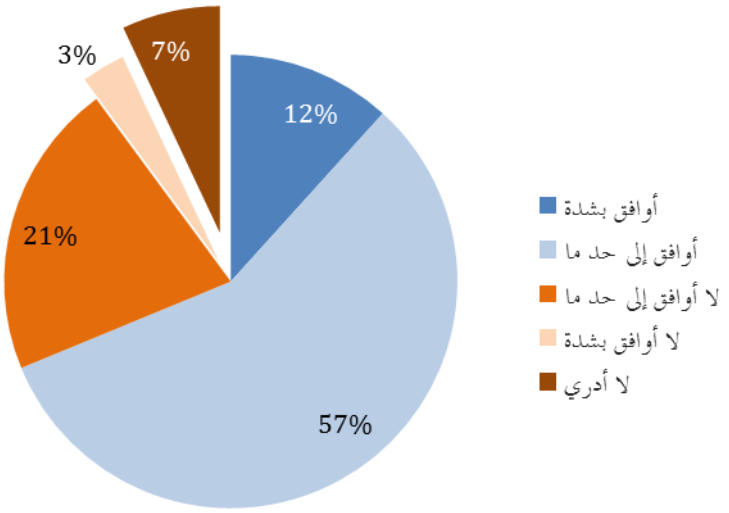

المصدر: استقصاء عام ٢٠١٥ لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج

٢٥٥ - ويثني تقرير صادر في عام ٢٠١٤ عن وحدة التفتيش المشتركة بشأن وظيفة التقييم في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/2014/6) على أداء البرنامج الإنمائي، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان في هذا الصدد. وتدمج الكيانات الخمس جميعها تطوير قدرات التقييم في الحكومات الوطنية في أعمالها. وخلص التقرير إلى أن العديد من المنظمات على وعي بالأهمية الاستراتيجية لقدرات التقييم الوطنية، بيد أنها لا تعتبر تطوير قدرات التقييم الوطنية داخلا في نطاق ولايتها أو مسؤوليتها. وبشكل عام، لا يسير التقدم المحرز على وتيرة واحدة، إذ إن بعض الوكالات

تظهر مستوى عاليا من المشاركة في دعم تنمية قدرات التقييم الوطنية، بينما تتخلف عنها وكالات أخرى في هذا الصدد.

٢٥٦ - وعلى النحو الصادر به تكليف بموجب قرار الجمعية العامة ٢٢٩/٦٨، أُطلق تقييمان مستقلان نموذجيان على نطاق المنظومة في شباط/فبراير ٢٠١٥. ومن المتوقع أن ينجز التقييم الاستعراضي التوليفي لتقييمات إطار عمل المساعدة الإنمائية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتقييم لإسهام منظومة الأمم المتحدة في تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٦. وقد أنشئ فريق للتقييم الإداري ترأسه وحدة التفتيش المشتركة لكل واحد من التقييمين.

٢٥٧ - وبلغ إجمالي التمويل المستلم بحلول منتصف عام ٢٠١٥ ما يناهز ٠٠٠ ٣٩٨ دولار، فيما بلغ مجموع النفقات ٤٤١ ١٤٠ دولارا. وقد قدمت أيرلندا وسويسرا واليونيسيف التمويل، ومن المتوقع توفير مساهمات حكومية إضافية بمبلغ قدره ٠٠٠ ٢٠٠ دولار بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وقدمت وحدة التفتيش المشتركة الدعم فيما يتعلق بأعمال الأمانة المخصصة، وأُعير موظف من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لهذا الغرض. وبالنظر إلى أن تمويل آلية تقييم مستقلة على نطاق المنظومة ظل محدودا حتى الآن، فقد تولت الاستراتيجية العامة تعبئة الموارد اللازمة لإنجاز تقييم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لأن تكلفته أقل.

٢٥٨ - وفي الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤ أصدر ٣٣ بلدا من مجموع ٨٨ بلدا من البلدان المستفيدة من البرامج (٣٧,٥ في المائة) الداخلة في دورات إطار عمل المساعدة الإنمائية النشطة، تقييمات لهذا الإطار وفق المقتضيات الواردة في المبادئ التوجيهية لعام ٢٠١٠. وقد انخفض معدل انتشار التقييمات قليلا في عام ٢٠١٥، على الرغم من أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أصدرت تكليفا بإجرائها منذ عام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن تتناول التقييمات الاستعراضية التوليفية على نطاق المنظومة نوعية تقييمات إطار العمل واستخدامها.

حاء - المتابعة والرصد

٢٥٩ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٦/٦٧، إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقارير تحليلية عن النتائج التي تحققت والتدابير والعمليات المنفذة في إطار متابعة القرار بهدف كفالة تنفيذه بالكامل. ومنذ عام ٢٠١٣، وُضع إطار للرصد والإبلاغ وقُدِّمت تقارير تحليلية سنوية تبين التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٢٦٠ - وأدخلت على إطار الرصد والإبلاغ تنقيحات طفيفة في عام ٢٠١٥، إذ تبين أن العديد من المؤشرات تحتاج إلى تدقيق لكي تكون قابلة للقياس ولكي تُستخلص كما ينبغي المعلومات المفيدة المتعلقة بتنفيذ القرار ٢٢٦/٦٧. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إطلاق النظام الجديد لإدارة المعلومات التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في عام ٢٠١٥، الذي حل محل التقرير السنوي السابق للمنسقين المقيمين، اقتضى إدخال تعديلات على بعض مصادر المؤشرات وأسئلة الدراسات الاستقصائية من أجل تجنب الازدواجية وزيادة أعباء الإبلاغ على نظام المنسقين المقيمين. ويرد إطار الرصد والإبلاغ مرفقا بهذا التقرير.

٢٦١ - وفي عام ٢٠١٥، أجرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية استقصاءات لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج والمنسقين المقيمين وأفرقة إدارة العمليات ومقار كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بهدف جمع بيانات لإعداد هذا التقرير. وتم الحصول على بيانات إضافية عن طريق النظام الجديد لإدارة المعلومات التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٢٦٢ - وفاق معدل إنجاز الاستقصاءات جميع معدلات السنة السابقة، فقد بلغت النسب ما يلي: ٨٧ في المائة للبلدان المستفيدة من البرامج؛ و ٨٩ في المائة للمنسقين المقيمين؛ و ٩٢ في المائة لأفرقة إدارة العمليات. ومثلت كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي أنجزت الدراسة الاستقصائية على مستوى المقر مجتمعة نسبة ٩٧ في المائة من مجموع نفقات الأنشطة المتصلة بالتنمية.

٢٦٣ - ويمكن مقارنة البيانات المستمدة من الاستقصاءات مع الاستقصاءين السابقين للوقوف على مدى التقدم المحرز والاتجاهات السائدة منذ اعتماد القرار ٢٢٦/٦٧ في عام ٢٠١٢. فحيثما استُخدمت مصادر مختلفة للبيانات (على سبيل المثال حيثما حل إدخال نظام إدارة المعلومات محل استقصاء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)، تجدر الإشارة إلى أن منهجية بروتوكولات مختلفة للجمع استُخدمت، وبالتالي ينبغي توخي الحذر عند مقارنة البيانات المتعلقة بالمؤشر نفسه في مختلف مصادر البيانات. وتُعدل البيانات بقدر المستطاع بحيث تكون قابلة للمقارنة مع بيانات السنوات السابقة.

٢٦٤ - وفي حالات قليلة، قدمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أو تحصلت على معلومات جديدة تبين أن حسابات خاطئة وقعت في السنوات السابقة في حالة بعض المؤشرات. وقد تم تصحيح هذه الأخطاء في إطار الرصد الحالي. فعلى سبيل المثال، استنادا إلى معلومات جديدة تلقتها الإدارة، اتضح أن فريق دعم الأقران التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لم يضطلع سوى باستعراض ستة أطر عمل جديدة للمساعدة الإنمائية في أمريكا

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي طيلة الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وجرى تصحيح الحسابات بناء على هذه المعلومات.

خامسا - فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

ألف - القدرات والإسهامات الحالية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٢٦٥ - تطورت احتياجات العديد من البلدان المستفيدة من البرامج فيما يتعلق بالقدرات والتنمية وطبيعة التحديات الإنمائية تطورا كبيرا منذ اعتماد إعلان الأمم المتحدة للألفية في عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من أن التحدي الرئيسي المتمثل في تخفيف حدة الفقر لا يزال يحتل صدارة جهود التعاون الإنمائي، فإن تحديات أخرى، من بينها التحديات الناجمة عن عملية العولمة وتغلغل التكنولوجيا في جميع جوانب المجتمع والاقتصاد وزيادة الترابط بين البلدان وتغير المناخ والتوسع العمراني، ازدادت الأهمية. وستكون مساعدة البلدان على تحويل تحديات من هذا القبيل إلى فرص بمثابة اختبار حقيقي لمدى أهمية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. فمن الضروري أن تكثف المنظومة جهودها بغية تقديم الدعم المتكامل الذي تحتاجه الدول الأعضاء لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٦٦ - وتظل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الشريك المفضل للبلدان المستفيدة من البرامج التي تلتمس الدعم للأعمال التي تضطلع بها في العديد من المجالات التنفيذية. وكما يتضح من الجدول ٣، عندما طلب من الحكومات تقييم شريك مفضل من حيث أنواع الدعم في ١٠ مجالات محددة، فقد أسندت أعلى التقديرات للمنظومة في جميع المجالات ما عدا مجالين.

٢٦٧ - وحصل على أعلى التقديرات مجال ''التحديات العالمية التي تتطلب العمل الجماعي''، يليه مجال ''السلام والأمن والمساعدة الإنسانية''، فمجال ''المشورة في مجال السياسات بشأن الاستراتيجيات والخطط الوطنية''، ثم مجال ''تنمية القدرات المؤسسية''. واحتلت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مرتبة أعلى بكثير من غيرها من الشركاء في مجال ''تيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في عمليات التنمية الوطنية''. وعلى نحو الاستقصاء السابق، شغلت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المرتبة الثانية في مجال ''تعبئة الموارد الخارجية من أجل التنمية'' الذي تؤدي فيه مؤسسات بريتون وودز دورا رئيسيا. أما التغيّر السلبي فيتمثل في أن المنظومة خسرت مرتبتها الأولى من حيث كونها مقدم الدعم المفضل في مجال ''دعم التعاون الإقليمي أو دون الإقليمي''. فقد تقدمت عليها مؤسسات أخرى إقليمية ومتعددة الأطراف بهامش كبير.

الجدول ٣

عدد البلدان التي اختارت كل شريك بوصفه أحد مقدمَي الدعم الخارجي المفضلين (من أصل ١٢٨ بلدا من البلدان التي ردت على الاستقصاء)

مجالات الدعم الخارجي الممكنة	منظومة الأمم المتحدة الإنمائية (الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة)	مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وما إلى ذلك)	المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية الأخرى التي ليست جزءا من الأمم المتحدة	منظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي/ الشركاء في لجنة المساعدة الإنمائية (الجهات المانحة الثنائية التقليدية)	الشركاء في الجنوب	الشركاء المهتمون بموضوع معين أو الشركاء بموجب تحالف (مثل الصندوق العالمي)
التحديات العالمية التي تتطلب العمل الجماعي	٩١	٤٠	٣٤	٣٤	١٧	٤٦
السلام والأمن والمساعدة الإنسانية	٨٥	١٣	٤٠	٢٠	١٣	١٦
المشورة في مجال السياسات بشأن الاستراتيجيات والخطط الوطنية	٨٤	٣٣	٣٤	٢٧	٧	١٧
تنمية القدرات المؤسسية	٨٣	٤٩	٥٤	٤٦	١٧	٢٥
تيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في عمليات التنمية الوطنية	٧٧	٢٦	٣٧	٣٣	١٤	١٩
المشورة والمساعدة التقنية في مجال البرمجة القطاعية	٦٨	٦٠	٤٢	٣٣	١٥	٢٨
دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	٦٢	١٢	٣٦	٣٩	٥٢	١٢
تعبئة الموارد الخارجية من أجل التنمية	٦٢	٧٤	٣٤	٤٣	١٧	٢٨
دعم التعاون الإقليمي أو دون الإقليمي	٤٩	٢٧	٦٣	٣٥	٢٨	١٦
توفير المعدات والخدمات	٤٢	٢٧	٣٨	٤٠	١٨	٢٤

٢٦٨ - وفي الاستقصاءات التي أجريت حتى الآن (٢٠١٢ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥) طلب من البلدان المستفيدة من البرامج تحديد المجالات المواضيعية التي تقدر فيها أن إسهام منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية كان ''ذا أهمية خاصة''. وقد اعتبرت الحكومات بانتظام أن الصحة والمساواة بين الجنسين والبيئة والحوكمة تقع ضمن أكثر المواضيع الأربعة المختارة باطراد. وعلى الطرف الآخر من المقياس، اختيرت بدرجة أقل مجالات نقل المعارف والتكنولوجيا، واللامركزية، والصناعة، والتجارة، والاستثمار.

الجدول ٤

المجالات المواضيعية التي أدت فيها الأمم المتحدة أهم دور

(بالنسبة المئوية)

المجال المواضيعي	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٥
الصحة	٨٠	٦٤	٦٩
المساواة بين الجنسين	٦٩	٦٧	٦٤
البيئة والموارد الطبيعية	٨٤	٦١	٥٩
الحوكمة والإدارة العامة	٧٤	٦٠	٥٤
حقوق الإنسان والإنصاف	٦٦	٤٦	٤٩
المساعدة الإنسانية	٥١	٣٦	٤٧
الزراعة والتنمية الريفية	٥٥	٣٩	٤٧
التعليم	٦٦	٤٤	٤٦
الأمن الغذائي والتغذية	٥٢	٤٦	٤٥
الحد من الفقر	٦٢	٤٦	٤٤
سياسات التنمية المستدامة	لا ينطبق	٤٩	٤٣
الحد من أخطار الكوارث	٤٥	٤١	٤٢
الحماية الاجتماعية	لا ينطبق	٣٩	٤٠
بناء السلام والإنعاش المبكر	٣٨	٢٧	٢٦
النمو الاقتصادي والعمالة	٣١	٢٧	١٩
نقل المعارف والتكنولوجيا	٢٤	١٩	١٨
اللامركزية	٣٤	٢٤	١٧
الصناعة والتجارة والاستثمار	١٤	١٦	١١

المصدر: استقصاء الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج.

٢٦٩ - وطلب أيضا من البلدان المستفيدة من البرامج أن تذكر المجال الذي قد تحتاج فيه إلى مساعدة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية خلال السنوات الأربع المقبلة (انظر الجدول ٥). وفي عام ٢٠١٥، ورد مجال البيئة والموارد الطبيعية في أعلى القائمة، تليه مجالات سياسات التنمية المستدامة، والزراعة والتنمية الريفية، والنمو الاقتصادي والعمالة، والصحة.

الجدول ٥

المجالات المواضيعية التي تتطلب مساعدة الأمم المتحدة خلال السنوات الأربع المقبلة

(بالنسبة المئوية)

المجال المواضيعي	٢٠١٢	٢٠١٤	٢٠١٥
البيئة والموارد الطبيعية	٧٤	٥١	٥٢
سياسات التنمية المستدامة	لا ينطبق	٤٨	٤٧
الزراعة والتنمية الريفية	٣٤	٣٤	٤٤
النمو الاقتصادي والعمالة	٤٢	٥٢	٤٣
الصحة	٦١	٤١	٤٠
التعليم	٥١	٣٧	٣٨
الحوكمة والإدارة العامة	٣٩	٣٧	٣٨
الحد من الفقر	٥٥	٤٢	٣٥
الأمن الغذائي والتغذية	١١	٢٨	٣٣
الحد من أخطار الكوارث	٢٠	٢٥	٣٠
المساواة بين الجنسين	٢٦	٢١	١٩
نقل المعارف والتكنولوجيا	٢٣	١٣	١٩
حقوق الإنسان والإنصاف	٢٢	٢١	١٨
الحماية الاجتماعية	لا ينطبق	١٨	١٦
اللامركزية	١٢	٢٠	١٥
الصناعة والتجارة والاستثمار	١١	١٧	١٣
بناء السلام والإنعاش المبكر	١١	٢٣	١١
المساعدة الإنسانية	٧	٩	٩

المصدر: استقصاء الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥ لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج.

٢٧٠ - ويعرض الشكل الحادي والأربعون بوضوح المجالات التي اختارتها البلدان المستفيدة من البرامج باعتبارها المجالات التي يكون فيها إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ذا أهمية خاصة بالمقارنة مع المجالات التي تكون فيها مساعدتها مطلوبة في السنوات المقبلة.

الشكل الحادي والأربعون
المقارنة بين الردود

(بالنسبة المئوية)

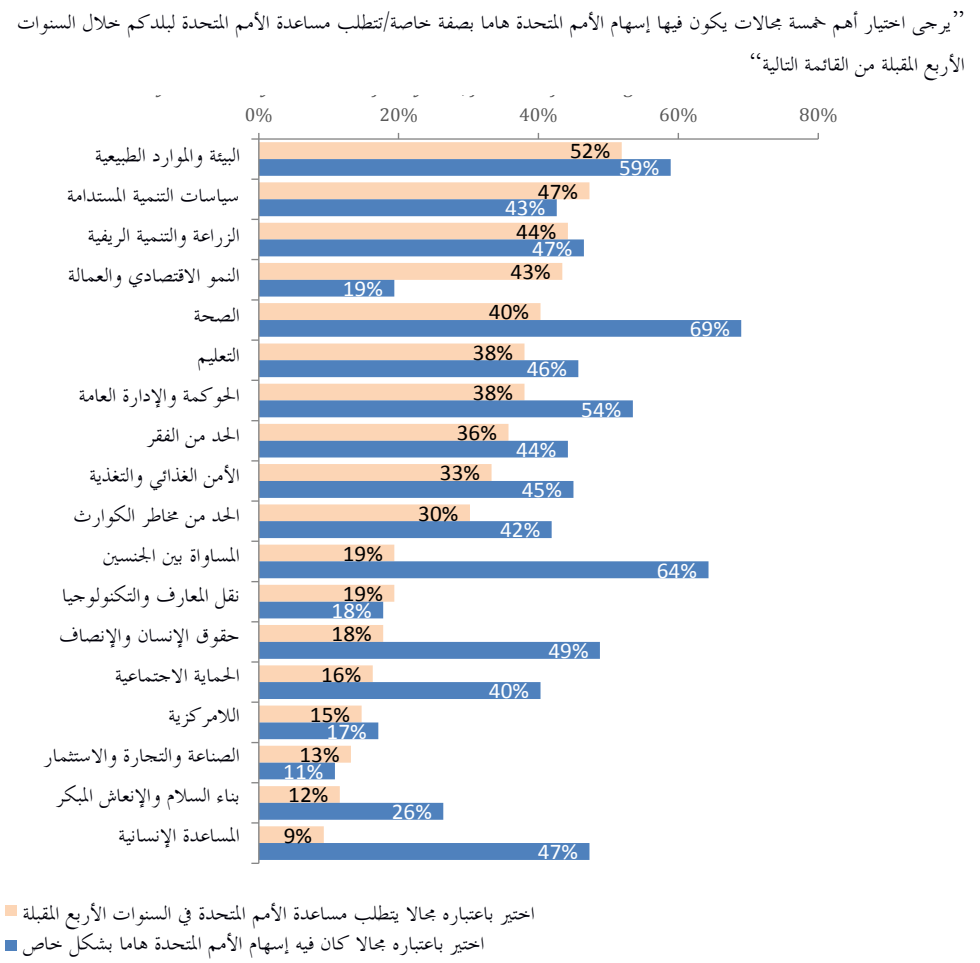

المصدر: استقصاء عام ٢٠١٥ لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج واستقصاء عام ٢٠١٥ لآراء المنسقين المقيمين لعام ٢٠١٥.

أهمية التنمية الوطنية والإسهام فيها

٢٧١ - فيما يتعلق بأهمية المنظومة، أعرب ما مجموعه ٨٤ في المائة من البلدان المستفيدة عن اعتقاده أن الأمم المتحدة أصبحت ذات أهمية أكبر بشدة (٢٩ في المائة) أو أكبر إلى حد ما (٥٥ في المائة) فيما يتصل باحتياجاتها الإنمائية الوطنية خلال السنوات الثلاث الماضية.

٢٧٢ - ومن حيث الإسهام في التنمية الوطنية، أعرب ما نسبته ٨٩ في المائة من الحكومات (٢٩ في المائة بشدة و ٦٠ في المائة إلى حد ما) عن موافقته على أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قد أسهمت إسهاما كبيرا في التنمية في بلدانها.

الشكل الثاني والأربعون
إسهام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في التنمية

(النسبة المئوية)

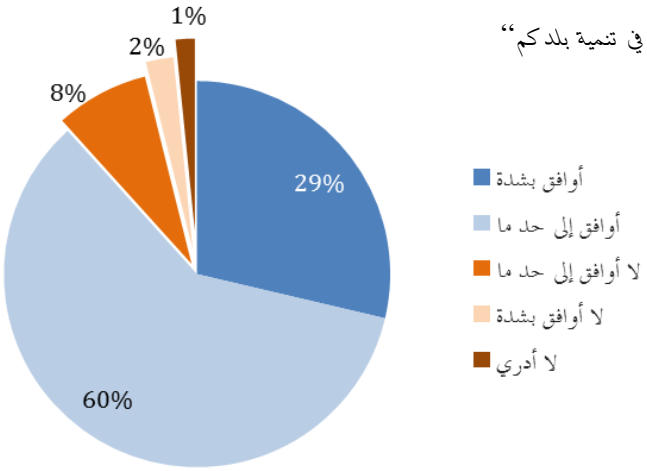

المصدر: استقصاء عام ٢٠١٥ لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج.

٢٧٣ - وفيما يتصل بالاحتياجات والأولويات الوطنية، وافق ما نسبته ٨٦ في المائة من البلدان المستفيدة من البرامج (١٩ في المائة ''بشكل وثيق جدا''، و ٦٧ في المائة ''بشكل وثيق'') على أن أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية تتواءم مع احتياجات وأولويات البلد الإنمائية. وطُرح نفس السؤال على المنسقين المقيمين الذين وافقت نسبة ٩٥ في المائة منهم على أن أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية متوائمة (٥٥ في المائة ''متوائمة بشكل وثيق جدا''، و ٤٠ في المائة ''متوائمة بشكل وثيق'') مع احتياجات وأولويات البلد الإنمائية.

الشكل الثالث والأربعون
مواءمة الأمم المتحدة مع الاحتياجات والأولويات الوطنية

''تعتبر عموما، أنشطة الأمم المتحدة واحتياجات بلدكم وأولوياته''

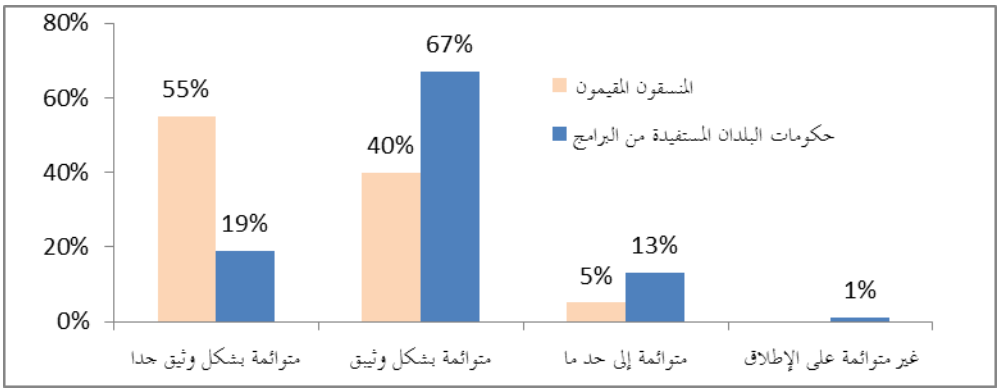

المصدر: استقصاء عام ٢٠١٥ لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج.

متوائمة بشكل وثيق

٢٧٤ - وأخيرا وليس آخرا، وافق ما نسبته ٩١ في المائة من البلدان المستفيدة من البرامج (من بينها نسبة ٣٢ في المائة ''بشدة''، و ٥٨ في المائة ''إلى حد ما'') على أن منظومة الأمم المتحدة تتسم بالفعالية من حيث كفالة إيلاء ما يكفي من الاهتمام وإتاحة الموارد اللازمة المتعلقة بالاحتياجات الإنمائية لأشد فئات المجتمع فقرا وضعفا. وفي حالة البلدان التي اعتمدت مبادرة توحيد الأداء، وافق ما نسبته ٤٣ في المائة من البلدان المستفيدة من البرامج ''بشدة'' مقابل ما نسبته ٢٦ في المائة من البلدان التي لم تعتمد مبادرة توحيد الأداء.

٢٧٥ - وبوجه عام، تقدم التركيبة التي تجمع بين الذين يوافقون ''بشدة'' والذين يوافقون ''إلى حد ما'' صورة إيجابية عن قدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الإسهام إسهاما كبيرا في تنمية البلدان المستفيدة من البرامج، مع مواءمة أولويات هذه البلدان واحتياجاتها، سواء فيما يتصل بتنمية قدراتها الوطنية أم في الوصول إلى أشد الفئات عوزا. أما البلدان التي اعتمدت مبادرة توحيد الأداء فقد وافقت على أداء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ''بشدة'' أكثر من البلدان التي لا تشارك في المبادرة. وقد يثير فحص الردود الواردة حصرا من الذين يوافقون ''بشدة'' بعض التساؤلات بما أن نسبة ٢٩ في المائة فحسب من الحكومات المجيبة وافقت على أن المنظومة الإنمائية قد أسهمت إسهاما كبيرا في التنمية الوطنية وبما أن نسبة ٢١ في المائة فحسب وافقت بشدة على أنها كانت فعالة في تنمية القدرات الوطنية. وعلى الرغم مما ذكر أعلاه، تظهر الدراسات الاستقصائية للنتائج التي تحققت في البلدان المستفيدة

انتظاما مطردا منذ عام ٢٠١٢، إذ تعتبر ما نسبته ٣٠ في المائة من البلدان المستفيدة من البرامج أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أصبحت ذات أهمية أكبر على مدار هذه السنوات.

باء - الدور المتوقع لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢٧٦ - استنادا إلى أهمية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ومزاياها النسبية، ثمة عدة اعتبارات ينبغي أن تعزز استجابتها لطموحات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فكيانات المنظومة تتحمل المسؤولية الرئيسية بشكل مشترك عن الاستفادة من سلطتها المعنوية وطاقاتها التنظيمية وقدراتها التشغيلية بحيث ''لا يتخلف أحد عن الركب'' وبحيث تغدو الكرامة وحقوق الإنسان حقيقة واقعة لكل فرد وفي كل بلد.

٢٧٧ - والسؤال الأول الذي تتعين الإجابة عنه لكفالة أن تكون المنظومة مهيأة للتصدي للتحديات الماثلة وأن تتمحور الفرص السانحة حول المهام، يتمثل في ''ما'' الذي يتعين على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تقوم به و ''كيف'' يتعين عليها القيام به. وينبغي أيضا أن يجيب السؤال عما لن تفعله المنظومة. فمن الضروري في تحديد كل من ''ما'' و ''كيف''، كفالة إيجاد حلول خاصة بكل بلد، تكون وثيقة الصلة بالقيادة وتولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، وتستند إلى قدرات البلد واحتياجاته وأولوياته الفردية.

٢٧٨ - وتتمثل إحدى خصائص منظومة الأمم المتحدة في مهمتها بوصفها ميسرا ومنظما ومدافعا ومستودعا للعديد من القواعد والمعايير العالمية التطبيق. ويمكن أن تقوم المنظومة بالمزيد من أجل تعزيز الصلة بين أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية وأبعادها المعيارية على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري، بوسائل منها العمل الهام الذي تضطلع به الوكالات غير المقيمة.

٢٧٩ - تتسم البيئة الجديدة لخطة التنمية لعام ٢٠٣٠ بتزايد أهمية نوع من أنواع التحديات الإنمائية لا يمكن معالجته إلا من خلال التزام مشترك واستجابة جماعية. ومنظومة الأمم المتحدة مهيأة بشكل فريد لدعم إقامة شراكات متوازنة وحيادية ومنصفة، والتفاوض بشأنها، لمواجهة التحديات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والعابر للحدود الوطنية التي تتطلب عملا جماعيا.

٢٨٠ - وتوفر المنظومة القدرات في مجال الدعوة وعقد المؤتمرات على الجمع بين الجهات الفاعلة والمؤسسات الإنمائية الرئيسية العالمية والإقليمية في اتخاذ نهج منسق لأصحاب المصلحة المتعددين من أجل دعم إعمال أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من القدرات

العالمية والإقليمية لدعم البيانات والإحصاءات ومنتديات المعارف وتقديم الدعم لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني من خلال الرصد والإبلاغ.

٢٨١ - وهناك اتفاق واسع النطاق بأنه سيلزم إيجاد حلول تُصمّم حسب الطلب على الصعيد القطري من أجل مواكبة قدرات فرادى البلدان واحتياجاتها وأولوياتها والتزاماتها بموجب القانون الدولي. وفي بعض البلدان قد يتطلب ذلك التحول بدرجة كبيرة بعيدا عن تقديم الخدمات، نحو تقديم الدعم في ''المراحل الأولى'' من أجل الجهود الوطنية الرامية إلى متابعة تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ورصده وتقييمه والإبلاغ عنه، بسبل منها المبادرات التي تركز على تكامل السياسات والاتساق عن طريق إدراج مشروعية معايير المنظمة وقواعدها في الحوار بشأن السياسات الوطنية؛ وتقديم المساعدة التقنية، من أجل كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب؛ وكذلك الاستفادة من الشراكات وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٢٨٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان النامية التي تواجه تحديات خاصة (بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان ذات الدخل المنخفض والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من البلدان الهشة والمتضررة من التراعات) سيلزمها زيادة إدماج التنمية والقدرة على الانتعاش والاعتماد على الظروف في الأجل الطويل، بما في ذلك الاستجابة في الحالات الإنسانية وبناء السلام. ومن المرجح أن يلزم توفير دعم أكثر شمولا، وإن كان مكيّفا لاحتياجاتها، في تلك البلدان، بما في ذلك في مجال تقديم الخدمات، على الأرجح.

٢٨٣ - ولم تخضع نماذج تسيير الأعمال والترتيبات التنظيمية بالأمم المتحدة على الصعيدين القطري والإقليمي، في كثير من الحالات، إلى إعادة النظر على أساس منتظم من أجل التوفيق على نحو أفضل بين القدرات المتنامية والأولويات والاحتياجات المتباينة. ولقد حان الوقت للتصدي لهذه التحديات.

٢٨٤ - وفي نهاية المطاف، فإن العنصر الرئيسي للنجاح على الصعيد القطري هو توفر القيادة، التي يجب أن تكون مدعومة على نحو كاف. ويعد دور المنسق الإقليمي، الذي يتمتع بالخبرة والنظرة الشاملة، ويسانده مكتب تنسيق إقليمي مزود بموارد مناسبة، دورا هاما، ويجب أن يقابله ما يلزم من تدابير في المقر. ومن العناصر الأساسية الأخرى توافر قيادة قوية ومتمرِّسة داخل الفريق القطري، بما يتضمن مواصفات ومهارات تتناسب مع احتياجات البلدان المستفيدة من البرامج، والرؤية والدراية الفنية للمشاركة بنشاط مع مجموعة واسعة النطاق من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة. وأخيرا، فإن القيادة على مستوى الكيان

المؤسسي، فضلا عن القيادة داخل مجالس إدارة الكيانات، لا غنى عنها من أجل تحديد التوجه العام وتقديم التوجيهات اللازمة على صعيدي جميع المستويات لفرادى الكيانات وعبر منظومة الأمم المتحدة ككل.

٢٨٥ - وفي عصر يتسم بالعالمية والتكامل، حيث يجب الاستفادة من المساهمات المقدمة من جميع الجهات الفاعلة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يلزم أن تضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور هام في المساعدة على تعبئة جهود طائفة واسعة من الجهات الفاعلة للتصدي لمجموعة واسعة جدا من التحديات. ويجب أن يبدأ هذا العمل في الداخل.

٢٨٦ - وهناك مجموعة متنوعة من الوسائل الكفيلة بتيسير تعاون أكثر فعالية وكفاءة على نطاق المنظومة، بما في ذلك المساءلة الأفقية. وفي الوقت الحاضر، تجري معظم الجهود المبذولة في هذا الصدد على الصعيد القطري، وتقوم على اتفاق واسع النطاق بشأن عمل فريق الأمم المتحدة القطري. وعلى الصعيد المؤسسي، يكمن التحدي في الطبيعة المستقلة لهيئات الإدارة في كل من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بالهياكل الحكومية الدولية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وكذلك في اتخاذ نهج انعزالي من الناحية التاريخية إزاء التمويل. وتكمن في صميم المناقشة الأهمية الحيوية الكامنة في أن توفر بنية الحوكمة التوجيه الاستراتيجي، وتمارس الرقابة، على ألا تتدخل في كل صغيرة وكبيرة، وأن تكفل المساءلة عن النتائج. وقد دعا عدد من الدول الأعضاء إلى استعراض التمثيل وقدرات وأساليب العمل لضمان الإنصاف والاتساق والفعالية في الحوكمة.

٢٨٧ - وقد تغيرت الأنشطة التي تضطلع بها المنظومة الإنمائية على مدى السنوات القليلة الماضية، وقد ازدادت زيادة هائلة عقب اعتماد خطة عام ٢٠٣٠. ويجب أن تتطور المنظومة الإنمائية بعيدا عن نموذج المبادرات الموازية المطروحة وظيفيا نحو نظام متماسك من أجل تقديم الدعم المتكامل الذي يعكس الرؤية الأساسية للخطة الجديدة لعام ٢٠٣٠.

٢٨٨ - ويلزم أن تحسن المنظومة الإنمائية التنسيق إذا كانت ستتحرك نحو اعتماد استجابة متكاملة بحق في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي حين أن التنسيق يستلزم تسلسلا منطقيا للتدخلات، والسعي إلى تحقيق الكفاءات وتقليل التكاليف إلى أدنى حد، يمكن القيام بذلك دون ضرورة النظر في محتويات التدخلات ذاتها، سواء كانت استراتيجيات أو خطط أو سياسات عامة أو غيرها من الإجراءات. والهدف من غايات الاتساق هو تحقيق زيادات في الكفاءة والفعالية عن طريق كفالة ألا يقوض التدخل في أي مجال أو قطاع التدخلات في المجالات الأخرى، ويفضل أن لا يكررها. غير أن الإدماج يستتبع فهما مشتركا للأهداف وأوجه الترابط فيما بينها، والأطر المعيارية التي تستند إليها، والأخذ بتدخلات تقوم على

رؤية واستراتيجية وخطة مشتركة من أجل إيجاد أوجه تآزر ومعالجة عمليات المقايضة، وذلك بهدف ضمان تحقيق مجموع أكبر من الأجزاء المكونة له.

٢٨٩ - وعلى الصعيد القطري، قد يتطلب ذلك استعراض الصكوك القائمة، من قبيل نهج ''توحيد الأداء'' وإطار عمل المساعدة الإنمائية، ودور المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية في تقدير ما إذا كانت كافية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، فضلا عن تحديد أفضل السبل لتعزيز هذه الصكوك وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى جيل جديد من الصكوك والآليات لاستكمال الأجيال السابقة على الصعيدين القطري والإقليمي.

٢٩٠ - وعلى الصعيد العالمي، قد يتطلب ذلك النظر في استخدام الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات كإطار على نطاق المنظومة من شأنه أن يمكِّن من تخطيط البرامج ووضع ميزانيتها وتنفيذها ورصدها وتقييمها وكذلك تقديم التقارير إلى الدول الأعضاء. ولا يمكن الاستهانة بتعقيدات مهمة القيام باستعراض السياسات في إطار هذه المنظومة أو إنشاء منظومة جديدة، ولكن الفوائد قد تفوق التحديات. وبالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، ينطوي هذا الإطار على إمكانيات كبيرة لتوضيح الرؤية المقبلة والاستراتيجية وتقسيم العمل وما يُتوخَّى تحقيقه على مستوى النتائج ليكون المجموع أكبر من الأجزاء المكونة له. وفيما يتعلق بالدول الأعضاء، فإن تحويل استعراض السياسات إلى إطار عالمي، أو وضع إطار جديد، يمكِّن من إجراء تقييم أفضل لأداء النظام وتوفير نوع التوجيه الاستراتيجي الذي يتطلبه. وبهذه الطريقة، يمكن أن يوفر قرار عام ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات توجيهات بشأن إطار يعكس جوهر وروح خطة عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة.

٢٩١ - وتحتاج منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى نوع مناسب من الأفراد والكفاءات والحوافز في الأماكن الملائمة لكفالة ترجمة التطلعات العالمية إلى نتائج. وفي هذا الصدد، سيكون ترشيد ملاك الموظفين، بما في ذلك مختلف أشكال الوجود والترتيبات البرنامجية التي تستجيب بفعالية للاحتياجات القطرية، حيث تُعطى الأولوية للنتائج على التمثيل، من العناصر الضرورية لتنفيذ وعد خطة عام ٢٠٣٠.

٢٩٢ - كما أن المسؤولية عن ضمان اتسام منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالسرعة والمرونة والقدرة على الاستجابة للاحتياجات القطرية يشمل الاستخدام الأمثل للموارد المحدودة. ولا تزال المعضلة بشأن الكيفية التي يمكن بها تمويل جدول أعمال متسق ومتكامل، لا سيما في إطار مهامه الأساسية، وفي الوقت نفسه تحفيز المنظومة من أجل الإنجاز، والحفاظ على المرونة اللازمة التي كثيرا ما تتيحها الموارد غير الأساسية، مسألة أساسية. ولا تزال الاستفادة

من مواطن القوة لدى جميع الأطراف الفاعلة الإنمائية من خلال اتباع نهج للشراكة يتسم بالشفافية والمساءلة بما يضمن الاتساق مع أهداف الدول الأعضاء وولاياتها في غاية الأهمية أيضا، وأساسية في المناقشة الدائرة بشأن وسائل التنفيذ.

سادسا - التطلع إلى المستقبل: تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٢٩٣ - يركز هذا التقرير على عهد جديد. فهو يبحث، بأثر رجعي، في ما تقوم به منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وكياناتها وشركاؤها، وكيفية ذلك، بناء على طلب الدول الأعضاء، من أجل إصلاح أساليب عملها، كما يتطلع أيضا، على نحو استشرافي، إلى دراسة الكيفية التي يمكن بها لتلك الإجراءات والإصلاحات والتحسينات الجديدة أن تدفع إلى الأمام العمل الطموح المستلهم من خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة.

٢٩٤ - وأهداف التنمية المستدامة التي اعتمدت في عام ٢٠١٥ هي أهداف متكاملة وشاملة ومتعددة القطاعات إلى حد كبير. كما أن وضع خطة تنمية طموحة في البعد التحويلي ويمكن تحقيقها في البعد العملي في آن واحد يتطلب توحيد النظر لدى الأوساط الإنمائية العالمية، وفي إطار الأمم المتحدة، وفيما بين الدول الأعضاء، وبالاستناد، أكثر من أي وقت مضى، إلى خبرات مجموعة من الجهات الفاعلة من غير الدول وما تتسم به من حماس.

٢٩٥ - وتتمتع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بالشرعية المخولة لها بموجب ولايتها العالمية، وقد أظهرت قدرتها على التكيف. وقد كان اعتماد خطة التنمية المستدامة الجديدة لعام ٢٠٣٠ بمثابة تدشين لعصر من التحديات والفرص الجديدة والأطراف الفاعلة الجديدة والسبل الجديدة لتسيير الأعمال، التي يلزم أن تتكيف المنظومة الانمائية معها بغرض تقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء على أفضل نحو.

٢٩٦ - وبالفعل، قبل اعتماد خطة عام ٢٠٣٠، بدأت المنظومة الإنمائية في دراسة قدراتها على التصدي لتحديات أهداف التنمية المستدامة، سواء على الصعيد الداخلي، في إطار مناقشات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن ''الملائمة للغرض''، وفي إطار مدخلات المنظومة في الحوار الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل. ومع اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، التي تدعو مجالس الإدارة ذات الصلة إلى اتخاذ إجراءات لاستعراض هذا الدعم من أجل تنفيذ التقدم المحرز والعوائق والإبلاغ عن ذلك، هناك حاجة إلى تعميق هذا التحليل والتعجيل به، وإلى البت في إجراءات الكيفية التي يمكن بها أن توفر المنظومة

الإنمائية أفضل استجابات متكاملة في إطار الركائز المترابطة لعملها في مجالات السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

٢٩٧ - ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية التي تتسم بالمرونة وسرعة الحركة والقدرة على الاستجابة إلى احتياجات الأفراد تعني الاستفادة المثلى من الموارد المحدودة ومواصلة تعزيز أوجه الاتساق والتآزر في السياسات بين الوظائف المعيارية والتشغيلية دعما لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وبدأ استعراض المنظومة بحوار أجراه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن وضع المنظومة الإنمائية في الأجل الطويل، الذي صدر به تكليف من المجلس في قراره ١٤/٢٠١٤. وفي تموز/يوليه ٢٠١٥، اختتمت المرحلة الأولى من الحوار بوجود شعور مشترك بضرورة أن تتحول المنظومة الإنمائية من خلال تحسين جذري يغتنم فرصة هذه اللحظة التاريخية للتغيير.

٢٩٨ - وتنشأ عدة مهام جديدة للمنظومة الإنمائية في مواجهة الاقتصاد العالمي المتغير والطلب المتزايد من جانب الدول الأعضاء ومتطلبات خطة عام ٢٠٣٠. كما أن الطابع العالمي للخطة، ووعدها بعدم إغفال أحد، له آثار مترتبة أيضا على مهام الأمم المتحدة في البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع حيث ينتج عن مختلف أشكال عدم المساواة تعميق الفجوات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٢٩٩ - ولا تزال مسألة أساسية تتمثل في التوتر بين كيفية تمويل خطة متماسكة ومتكاملة، ولا سيما وظائفها الرئيسية، وبين تحفيز المنظومة في الوقت نفسه على الاحتفاظ بالمرونة الضرورية التي كثيرا ما تتيحها الموارد غير الرئيسية. وقد أصبح هيكل التمويل الحالي غير متوازن بشكل بالغ، وهو لا يساعد على تحقيق المطلوب الآن من تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجالات وضع المعايير والدعم والتنظيم. ولا بد من تحسين نوعية الموارد غير الرئيسية، ويتعين على المنظومة الإنمائية بالتزامن مع ذلك استكشاف نماذج مبتكرة من أجل تحسين حجم التمويل الرئيسي وإمكانية التنبؤ به. ومن شأن تقديم لمحة عامة مُجَمَّعة على نطاق المنظومة للتدفقات المالية أن يُمكِّن الجهات المساهمة من تحقيق فهم أفضل لاحتياجات التمويل ولكيفية مواءمة التبرعات ضمن سياق الأنشطة الكلية لمنظومة إنمائية مترابطة ومنسقة تابعة للأمم المتحدة تعمل على تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠. ومن شأن ذلك أيضا أن يوفر للبلدان النامية المعلومات المحدَّثة التي تحتاجها لتخطيط وإدارة الموارد بفعالية.

٣٠٠ - وسوف يتعين اعتماد نماذج تنظيمية مختلفة، وكذلك أشكال مختلفة للوجود ولترتيبات البرمجة على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والقطري من أجل المواءمة الفعالة والكفؤة للقدرات والاحتياجات المختلفة لبلدان البرنامج مع الموارد المتاحة المحدودة.

وسيكون من شأن كفالة تمتُّع المنظومة الإنمائية بالنوع السليم من الأشخاص والصلاحيات والحوافز في الأماكن الملائمة أن يسهم في تحقيق التطلعات العالمية الطموحة على مدار السنوات الخمس عشرة المقبلة.

٣٠١ - ولا يزال ثمة موضوع أساسي للمناقشة بشأن وسائل التنفيذ يتمثل في تسخير نقاط قوة جميع الجهات الفاعلة الإنمائية من خلال نُهج تقوم على إقامة الشراكات الشفافة والخاضعة للمساءلة تكفل التواؤم مع أهداف وولايات الدول الأعضاء.

٣٠٢ - وتستند هذه المناقشات إلى ضرورة أن يوفر هيكل الحوكمة التوجيه الاستراتيجي، وأن يمارس الرقابة ويكفل المساءلة عن النتائج، مع تجنب التدخل في كل صغيرة وكبيرة ومن ثم خنق المبادرة. وفي هذا السياق، دعا بعض الدول الأعضاء إلى استعراض التمثيل والقدرات وأساليب العمل من أجل كفالة حوكمة منصفة ومتسقة وفعالة.

٣٠٣ - ومن المتوقع أن تتيح المرحلة الثانية من حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموقع الذي يمكن أن تتبوأه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل خيارات ملموسة للمناقشة من قِبَل الدول الأعضاء بشأن طبيعة التغيرات الضرورية لكي ترقى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مستوى التحديات التي تطرحها خطة عام ٢٠٣٠. ويرى كثيرون أن ذلك يتطلب إلقاء نظرة صارمة على الإجراءات الأساسية اللازمة لتحقيق المزيد من البناء على الأسس التي تم إرساؤها.

٣٠٤ - وفي مرحلة تتسم بالعالمية والتكامل، حيث يتعين جلب مساهمات جميع الجهات الفاعلة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعين على منظومة الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات نحو اعتماد استجابة متكاملة حقا تتضمن القيام على نحو مشترك بالتحليل والتخطيط والميزنة والتنفيذ والرصد والتقييم وتقديم التقارير.

٣٠٥ - ويرمي التنسيق إلى تعظيم وفورات الكفاءة وتقليل التكاليف إلى الحد الأدنى. والاتساق يذهب بالتنسيق إلى خطوة أبعد، حيث يرمي إلى تعزيز جدوى الأنشطة من أجل تعظيم التأثير. أما الإجراءات المتكاملة، فهي ترمي إلى وضع رؤية مشتركة تقوم على الإقرار الجماعي بالأطر المعيارية التي تستند إليها، وهو ما يدفع بدوره إلى اعتماد استراتيجية مشتركة تتجسد في أنشطة تشمل الخصائص المحددة لكل كيان وتبني على هذه الخصائص من أجل تحقيق مصلحة مشتركة.

٣٠٦ - وتتسم أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠ بالطموح، لكنها قابلة للتحقيق. والدول الأعضاء لديها الأسباب الكافية للمطالبة باتحاد منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من

أجل تحقيق الأهداف والغايات، التي أعلنت الجمعية العامة أنها ”متكاملة غير قابلة للتجزئة تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة“، والتي ستحفز العمل الذي سيجري على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة في مجالات ذات أهمية جوهرية للبشرية ولكوكب الأرض. وسيبدأ العمل على تحقيق هذه الأهداف داخل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٠٧ - وبعد ٧٠ عاما، فإن الواجب الوارد في ميثاق الأمم المتحدة والذي ينص على أن ”نستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها“ لا يزال صحيحا، بالرغم من التغيُّر الهائل في طبيعة التحديات التي تواجه تلك الترقية. ومع اعتماد أهداف التنمية المستدامة، توجد أمام منظومة الأمم المتحدة فرص غير مسبوقة لتحقيق أوجه تقدم عملية في حقل التنمية. ويجب على المنظومة الإنمائية، تحت قيادة الحكومات ومع شركائها في المجتمع المدني والمنظمات الخيرية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، التكيُّف مع حقائق عالم اليوم.

٣٠٨ - والأهداف بين أيدينا: ويعرض هذا التقرير تخطيطا أوليا بشأن كيفية إسهام الأمم المتحدة في تحقيقها. وقد حان الآن وقت العمل.

المرفق

إطار رصد الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات والإبلاغ عنه

	رقم الفقرة (الفقرات) من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	الوتيرة	*A/69/63-E/2014/10* (٢٠١٤)[أ]	*A/70/62-E/2015/4* (٢٠١٥)[أ]	*A/71/63-E/2016/8* (٢٠١٦)[أ]
ثانيا							
تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية							
ثانيا - ألف - مبادئ عامة							
١	٢٤	مجموع التمويل للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية	قاعدة بيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين	سنويا	٢٣,٩ بليون دولار	٢٦,٤ بليون دولار	٢٨,٤ بليون دولار
٢	١١ و ٢٤	النسبة المئوية لحصة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية إلى مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية	(أ) قاعدة بيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين (ب) الموقع الشبكي OECD.Stat	سنويا	١٧,٠	١٨,٠	١٨,٣
٣	١١ و ٢٤	النسبة المئوية لحصة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية إلى مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المتعددة الأطراف	(أ) قاعدة بيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين (ب) الموقع الشبكي OECD.Stat	سنويا	٢٩,١	لا ينطبق[ب]	٣٠,٦ (٢٠١٣)
٤	٢٤ و ٣٣ و ٧٧	مجموع التمويل من البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (باستثناء الموارد المحلية)	قاعدة بيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين	سنويا	١,١٩٣ بليون دولار	١,٥٣١ بليون دولار	٢,١٣٠ بليون دولار
٥	٢٤ و ٣٣ و ٧٧	النسبة المئوية لحصة التمويل من البلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من المجموع التقديري للتدفقات الإجمالية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (باستثناء الموارد المحلية)	(أ) قاعدة بيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين (ب) تقرير التعاون الإنمائي الدولي	سنويا	٩,١	لا ينطبق[ج]	لا ينطبق[ج]
٦	٢٤ و ٣٧	مجموع التمويل الوارد من الشركاء من غير الدول	قاعدة بيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين	سنويا	٥,٩٤٦ بلايين دولار	٦,٥٤٨ بلايين دولار	٦,٥٣٠ بلايين دولار
٧	٢٤ و ٣٧	النسبة المئوية لحصة مجموع التمويل للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية+، والواردة من الشركاء من غير الدول	قاعدة بيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين	سنويا	٢٤,٩	٢٤,٨	٢٣,١

رقم الفقرة (الفقرات) من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	الوتيرة	*A/69/63-E/2014/10* (٢٠١٤)[أ]	*A/70/62-E/2015/4* (٢٠١٥)[أ]	*A/71/63-E/2016/8* (٢٠١٦)[أ]
ثانيا – باء – زيادة التمويل عموما، وبخاصة من الموارد الأساسية						
٨ ٢٥ و ٣٣	مجموع التمويل الأساسي للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية	قاعدة بيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين	سنويا	٦,٧٠٩ بلايين دولار	٦,٧٢٢ بلايين دولار	٦,٧٤٣ بلايين دولار
٩ ٢٦ و ٢٩	الحصة الأساسية من التمويل للأنشطة المتصلة بالتنمية من الحكومات (باستثناء الموارد المحلية)	قاعدة بيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين	سنويا	٤٥,٩	٤٥,٠	٤٤,٤
١٠ ٢٧ و ٢٨ و ٤٤	النسبة المئوية للحصة من الموارد غير الأساسية ذات الصلة بالتنمية التي توجه إلى آليات التمويل المجمعة والمواضيعية والمشتركة المطبقة على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية	قاعدة بيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين	سنويا	١٠,٢	٩,٥	١١,٤
١١ ١١٨ و ١٢٤ (ز) و ١٣٥ و ١٤١	النسبة المئوية للبلدان المستفيدة من البرامج التي يتصل فيها ما يربو على ٢٠ في المائة من موارد الأمم المتحدة ببرامج مشتركة ويخضع لترتيبات إدارة الأموال بالتجميع أو التمرير و/أو الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين (مقابل التمويل الموازي)	استقصاء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء المنسقين المقيمين	سنويا	٢٣,٩	١٤,٦	لا ينطبق
		(أ) قاعدة بيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين[د]؛		لا ينطبق	لا ينطبق	٦,٠[هـ]
		(ب) مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء				
١٢ ٣٥	عدد كيانات الأمم المتحدة التي تقدم سنويا تقارير إلى هيئات إدارتها بشأن تدابير ملموسة لتوسيع قاعدة المانحين	استقصاء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المقر[و]	سنويا[ز]	لا ينطبق	١٧ (من أصل ٢٢)	٢٣ (من أصل ٢٥)
١٣ ٣٩	عدد صناديق وبرامج الأمم المتحدة[ح] التي حددت مبادئ مشتركة لمفهوم الكتلة الحرجة من الموارد الأساسية بحلول عام ٢٠١٤	استقصاء على مستوى المقر	مرة واحدة (٢٠١٤)	لا ينطبق	٧ (من أصل ١٢)	لا ينطبق[ط]
ثانيا – جيم – تحسين إمكانية التنبؤ بالموارد، وجودتها						
١٤ ٤١	عدد كيانات الأمم المتحدة التي توحد جميع الموارد الأساسية وغير الأساسية المتوقعة ضمن إطار متكامل للميزانية	استقصاء على مستوى المقر[ز]	سنويا	لا ينطبق	١٧ (من أصل ٢٢)	٢١ (من أصل ٢٥)
١٥ ٤٢	النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تنفذ إطار عمل مشتركا للميزانية على الصعيد القطري	استقصاء آراء المنسقين المقيمين[د]	سنويا	٢٨	٢١	٣٤

رقم الفقرة (الفقرات) من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	الوتيرة	*A/69/63-E/2014/10* (٢٠١٤)[أ]	*A/70/62-E/2015/4* (٢٠١٥)[أ]	*A/71/63-E/2016/8* (٢٠١٦)[أ]
١٦ ٢٤ و ٣٣ و ٤٠	النسبة المئوية للمانحين العشرة الأوائل للصناديق والبرامج الذين تغيرت مساهماتهم الأساسية بنسبة ٢٠ في المائة أو أكثر عن العام السابق	قاعدة بيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين	سنويا	١٨	٣٦	٢١
١٧ ٤٦	عدد كيانات الأمم المتحدة التي أجرت حوارات منظمة في مجالس إدارتها خلال عام ٢٠١٤ حول كيفية تمويل النتائج الإنمائية المتفق عليها في دورة التخطيط الاستراتيجي الجديدة	استقصاء على مستوى المقر	سنويا[و]	لا ينطبق[ي]	١٣ (من أصل ٢٢)	١٧ (من أصل ٢٥)
١٨ (أ) ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٩ و ٣٠	النسبة المئوية للحصة من نفقات البرنامج الأساسية على الصعيد القطري التي أُنفقت في أقل البلدان نموا (باستثناء الموارد المحلية)	قاعدة بيانات مجلس الرؤساء التنفيذيين	سنويا	٤١ (٢٠١١)	٤٦	٤٢
١٨ (ب)	النسبة المئوية للحصة من إجمالي نفقات البرنامج على المستوى القطري التي أُنفقت في أقل البلدان نموا (باستثناء الموارد المحلية)			٥١ (٢٠١٢)	٤٨	٤٩
ثانيا – دال – كفالة استعادة كامل التكاليف						
١٩ ٤٧ و ٥٣	عدد كيانات الأمم المتحدة التي اعتمدت أطرا منسقة لاسترداد التكاليف	استقصاء على مستوى المقر[ز]	سنويا[ي]	لا ينطبق[ي]	١١ (من أصل ٢٢)	١٧ (من أصل ٢٥)
٢٠ (أ) ٤٣ و ٤٨ و ٥١ و ٥٣	النسبة المئوية من مجموع النفقات الأساسية على الأنشطة المتصلة بالتنمية، التي أنفقتها الصناديق والبرامج، والموجهة للأنشطة البرنامجية	استقصاء على مستوى المقر	سنويا	٦٤ (٢٠١١)	لا ينطبق	٦٥
٢٠ (ب)	النسبة المئوية من مجموع النفقات غير الأساسية على الأنشطة المتصلة بالتنمية، التي أنفقتها الصناديق والبرامج، والموجهة للأنشطة البرنامجية			٩٢ (٢٠١١)		٩١
٢١ (أ) ٤٣ و ٤٨ و ٥١ و ٥٣	النسبة المئوية من مجموع النفقات الأساسية على الأنشطة المتصلة بالتنمية، التي أنفقتها الوكالات المتخصصة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، والموجهة للأنشطة البرنامجية		سنويا	٦٩ (٢٠١١)	لا ينطبق	٥٨
٢١ (ب)	النسبة المئوية من إجمالي النفقات غير الأساسية على الأنشطة المتصلة بالتنمية، التي أنفقتها الوكالات المتخصصة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، والموجهة لأنشطة البرنامج	استقصاء على مستوى المقر		٨٣ (٢٠١١)		٩٢

	رقم الفقرة (الفقرات) من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	الوتيرة	*A/69/63-E/2014/10* (٢٠١٤)[أ]	*A/70/62-E/2015/4* (٢٠١٥)[أ]	*A/71/63-E/2016/8* (٢٠١٦)[أ]
٢٢	٥٤	عدد كيانات الأمم المتحدة التي تقدم تقارير عن مبالغ استرداد التكاليف ضمن تقاريرها المالية العادية	استقصاء على مستوى المقر	سنويا	١٣	١٣ (من أصل ٢٢)	٢٠ (من أصل ٢٥)
		ثالثا					
		مساهمة الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة في تنمية القدرات الوطنية وفعالية التنمية					
		ثالثا – ألف – بناء القدرات والتنمية					
٢٣	١٤ و ٥٧ إلى ٦٣	النسبة المئوية من أطر عمل المساعدة الإنمائية الجديدة (أو ما يعادلها) التي تتناول على نحو جوهري تنمية القدرات الوطنية	مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية (فريق دعم الأقران)	سنويا	لا ينطبق	٩٦	١٠٠
٢٤	٥٧ إلى ٦٣	النسبة المئوية من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج التي ”توافق بشدة“ على أن منظومة الأمم المتحدة كانت فعالة في تنمية القدرات الوطنية	استقصاء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج[ك]	كل سنتين	٢٤	٣٠	٢١
٢٥	٦٤	النسبة المئوية من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج التي ”توافق بشدة“ على أن منظومة الأمم المتحدة تستخدم نظم الرصد والإبلاغ الوطنية حيثما أمكن	استقصاء آراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج[ك]	كل سنتين	١٠	١٧	١٨
٢٦	٦٤ و ٦٦	النسبة المئوية من المنسقين المقيمين الذين ”يوافقون بشدة“ على أن منظومة الأمم المتحدة تستخدم وحدات التنفيذ الموازية بأقل قدر ممكن	استقصاء آراء المنسقين المقيمين	سنويا	لا ينطبق	١٧	٢٥
٢٧	٦٣	وضع نهج وإطار مشتركين لقياس التقدم المحرز في نتائج تنمية القدرات	مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/ شبكة برمجة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	سنويا حتى يكتمل وضعه	لا ينطبق	لا	لا
٢٨	٦٣	متوسط النسبة المئوية للمكاتب القطرية للوكالات التي تستخدم نهج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لقياس القدرات (عندما يكتمل وضعه)[ل]	لا ينطبق إلى أن يجري وضعه (انظر المؤشر ٢٧ أعلاه)	سنويا (متى اكتمل وضعه)	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

رقم الفقرة (الفقرات) من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦		المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	الوتيرة	*A/69/63-E/2014/10* (٢٠١٤)[أ]	*A/70/62-E/2015/4* (٢٠١٥)[أ]	*A/71/63-E/2016/8* (٢٠١٦)[أ]
٢٩	١٤ و ١٥	الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الواردة في الخطط الاستراتيجية لأعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	الخطط الاستراتيجية للوكالات (A/70/62-E/2015/4) استقصاء على مستوى المقر (A/71/63-E/2016-8)	سنويا	لا ينطبق[ي]	نعم	نعم (٢٢ من أصل ٢٥)
ثالثا – باء – القضاء على الفقر							
٣٠	٧٠ و ٧١	النسبة المئوية من أطر عمل المساعدة الإنمائية الجديدة التي تعالج بصورة جوهرية القضاء على الفقر	مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية (فريق دعم الأقران)	سنويا	لا ينطبق	٩٦	٧٨
٣١	١٩ و ٧٣	النسبة المئوية من حكومات البلدان المستفيدة من البرامج التي ”توافق بشدة“ على ”أهمية“ مساهمات الأمم المتحدة في القضاء على الفقر المتعدد الأبعاد وتحقيق أهداف التنمية الدولية	استقصاء آراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج[ك]	كل سنتين	لا ينطبق	٢٦	٣٢
ثالثا – جيم – التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنمية القدرات الوطنية							
٣٢	٧٤ و ٧٧	عدد كيانات الأمم المتحدة التي تعمل على دمج التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن خططها الاستراتيجية	استقصاء على مستوى المقر[ل]	سنويا	لا ينطبق[ي]	٢٠ (من أصل ٢٢)	٢٣ (من أصل ٢٥)
٣٣	٧٤ و ٧٧	عدد كيانات الأمم المتحدة التي تقدم بالفعل تقارير عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن تقاريرها السنوية	استقصاء على مستوى المقر[ل]	سنويا	لا ينطبق[ي]	١٨ (من أصل ٢٢)	٢٠ (من أصل ٢٥)
٣٤	٧٤ و ٧٧	عدد أطر عمل المساعدة الإنمائية الجديدة (أو ما يعادلها) التي تعالج بشكل جوهري التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية (فريق دعم الأقران)	سنويا	لا ينطبق	٣٢[م]	٤٣
ثالثا – دال – المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة							
٣٥	٨١ و ٨٥ و ٨٨ و ٩١	عدد أطر عمل المساعدة الإنمائية الجديدة (أو ما يعادلها) التي لها نتائج وموارد محددة للمساواة بين الجنسين	مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الإقليمية (فريق دعم الأقران)	سنويا	لا ينطبق	٨٢[م]	٩١
٣٦	٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٥	النسبة المئوية من البلدان التي تستخدم بطاقة الأداء الجنساني التي تلبي المعايير الدنيا	استقصاء آراء المنسقين المقيمين (A/70/62-E/2015/4)	سنويا	لا ينطبق	٥٢	لا ينطبق

	رقم الفقرة (الفقرات) من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	الوتيرة	*A/69/63-E/2014/10* (٢٠١٤)[أ]	*A/70/62-E/2015/4* (٢٠١٥)[أ]	*A/71/63-E/2016/8* (٢٠١٦)[أ]
		(التصنيف ٤) فيما لا يقل عن نصف عدد مجالات بطاقة الأداء الجنساني	نظام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لإدارة المعلومات (A/71/63-E/2016-8)[ن]		لا ينطبق	لا ينطبق	٢٧[س]
٣٧	٨٦ و ٨٩	عدد كيانات الأمم المتحدة التي تتتبع المخصصات والنفقات وتبلغ عنها باستخدام مؤشرات جنسانية	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	سنويا	لا ينطبق	١١	١٥
٣٨	٨٣ و ٩٠	الحد الأدنى لمجموعة المؤشرات الجنسانية التي وضعتها وأقرتها اللجنة الإحصائية لكي تستخدم على نطاق المنظومة	هيئة الأمم المتحدة للمرأة	مرة واحدة	لا ينطبق	أُقر	
٣٩	٨٦ و ٩٢	عدد الكيانات التي حققت التوازن بين الجنسين في صفوف موظفي فئة الخدمات العامة والمناصب العليا (ف-٤ وما فوقها)	خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة[ع]	سنويا	لا ينطبق	فئة الخدمات العامة ٢٨/٢٣[ف] ف-٤ وما فوقها: ٢٨/١	فئة الخدمات العامة ٢٨/٢٣ ف-٤ وما فوقها: ٢٨/١
٤٠	٨٧	حالة التنفيذ على نطاق المنظومة لفعالية خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والقيمة المضافة لخطة العمل وتأثيرها	وحدة التفتيش المشتركة	مرة واحدة، بدءا من عام ٢٠١٦	لا ينطبق	لا ينطبق	أُرجئ[ف]
ثالثا - هاء - الانتقال من الإغاثة إلى التنمية							
٤١	٩٣ و ٩٤	النسبة المئوية لأُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أو ما يعادلها التي أدمجت بفعالية مخاطر الكوارث وتغير المناخ	الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (فريق دعم الأقران)	سنويا	لا ينطبق	٨٩[ف]	٩٦
٤٢	٩٣ و ٩٤ ومن ١٠٨ إلى ١١٠	النسبة المئوية للبلدان المستفيدة من البرامج التي تقدم تقريرا كل سنتين عن التقدم المحرز في الحد من مخاطر الكوارث	مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث	كل سنتين	لا ينطبق	٧٤	لا ينطبق[ط]
٤٣	١٠٤ و ١٠٥	النسبة المئوية للبلدان التي لديها اتفاقات أو ترتيبات أو مبادرات سارية مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، للتصدي للأزمات	استقصاء آراء المنسقين المقيمين[ص]	سنويا	لا ينطبق	٤٢	٧٣

	رقم الفقرة (الفقرات) من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	الوتيرة	*A/69/63-E/2014/10* (٢٠١٤)[أ]	*A/70/62-E/2015/4* (٢٠١٥)[أ]	*A/71/63-E/2016/8* (٢٠١٦)[أ]
٤٤	١٠٧	إقرار كيانات الأمانة العامة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية لصكوك موحدة لدعم عمليات البرمجة وتسيير الأعمال المشتركة في البلدان التي توجد فيها بعثات تابعة للأمم المتحدة	الفريق التوجيهي المعني بالتكامل		لا ينطبق	أقرت سياسة التقييم والتخطيط المتكاملين في نيسان/أبريل ٢٠١٣[ص]	
٤٥	١٠٢	النسبة المئوية للبلدان التي لديها آليات شاملة للجميع تقودها بنفسها لتنسيق الدعم المقدم إلى الأولويات الوطنية للمرحلة الانتقالية	استقصاء آراء المنسقين المقيمين (A/70/62-E/2015/4)	سنويا	لا ينطبق	٨١	لا ينطبق
			نظام إدارة المعلومات الخاص بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية[ل] (A/71/63-E/2016/8)		لا ينطبق	لا ينطبق	٣٣[س]
		رابعا - تحسين أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي					
		رابعا - ألف - إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية					
٤٦	٤ و ٥ و ٧ و ١٢ و ٢١ و ١١٣ و ١١٤	النسبة المئوية للبلدان المستفيدة من البرامج التي أجرت فيها لجان توجيهية وطنية مشتركة (أو ما شابها) استعراضا سنويا لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (أو ما يعادله) في الأشهر الـ ١٢ الماضية	استقصاء آراء المنسقين المقيمين (A/69/63-E/2014/10 و A/70/62-E/2015/4)	سنويا	٥٣	٦٤	لا ينطبق
			نظام إدارة المعلومات الخاص بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية[ل] (A/71/63-E/2016/8)	سنويا	لا ينطبق	لا ينطبق	٦٦
٤٧	١٣٠ (ب) و ١٧١	النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي قدمت إلى الحكومات الوطنية تقريرا مرحليا عن أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على النحو التالي:	استقصاء آراء المنسقين المقيمين[د]	سنويا	لا ينطبق	٧٢	٧٥[ق]
		- مرة واحدة خلال السنوات الأربع الماضية					
		- سنويا بالنسبة لنهج توحيد الأداء			لا ينطبق	٨٠	٨٤
٤٨	٩ و ١٢	النسبة المئوية للبلدان المستفيدة من البرامج التي ”توافق بشدة“ على أن الأمم المتحدة فعالة أو فعالة جدا في تيسير مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية في عمليات التنمية الوطنية	استقصاء آراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج[ك]	كل سنتين	لا ينطبق	٥٥	٦٠

	رقم الفقرة (الفقرات) من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	الوتيرة	*A/69/63-E/2014/10* (٢٠١٤)[أ]	*A/70/62-E/2015/4* (٢٠١٥)[أ]	*A/71/63-E/2016/8* (٢٠١٦)[أ]
٤٩	٩ و ١٢ و ٢٠ و ١١٤ و ١٢٤ (ط)	النسبة المئوية لمنظمات المجتمع المدني التي ”توافق بشدة“ على أن الأمم المتحدة تتعاون ”بأكبر قدر ممكن“ مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية	استقصاء آراء منظمات المجتمع المدني (A/67/320-E/2012/89) استقصاء آراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج[ك] (A/71/63-E/2016/8)	كل سنتين	٤٤ (٢٠١٢)	لا ينطبق	٤٦
٥٠	٥ و ٧ و ١٢ و ١١٣ و ١١٥	النسبة المئوية للحكومات التي ترى أن أنشطة الأمم المتحدة متوائمة ”بدقة شديدة“ أو ”بدقة“ مع الاحتياجات والأولويات الوطنية	استقصاء آراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج[ك]	كل سنتين	٨٣	٩٣	٨٦
٥١	١٨ و ١١٦	النسبة المئوية للحكومات ”الراضية“ أو ”الراضية جدا“ عن قدرة الأمم المتحدة على توفير فرص الحصول على الخبرة الفنية ذات الصلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك الوكالات غير المقيمة[ز]	استقصاء آراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج[ك]	كل سنتين	٥٤	٥٦	٥٠
٥٢	٢٣ و ٥٨	النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي ترى أن البيانات المصنفة، أي الموزعة حسب مستوى الدخل أو الجنس أو السن أو الإعاقة أو الأقليات (العرقية أو الدينية أو اللغوية أو غيرها) والشعوب الأصلية، قد استُخدمت بالقدر الذي يكفي للاسترشاد به في مرحلة التحليل القطري	استقصاء آراء المنسقين المقيمين[د]	سنويا	الدخل: ٨١ الجنس: ٨٣ السن: ٨٨ الإعاقة: ٣٩ الأقليات: ٤٨ الشعوب الأصلية: ٣٠	الدخل: ٨٧ الجنس: ٧٩ السن: ٨٣ الإعاقة: ٥١ الأقليات: ٤٧ الشعوب الأصلية: ٢٤	الدخل: ٧٦ الجنس: ٧٦ السن: ٨٤ الإعاقة: ٤٩ الأقليات: ٤٤ الشعوب الأصلية: ٢٧
٥٣	٢٣	النسبة المئوية لأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (أو ما يعادلها) التي تتضمن إشارة إلى احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة بما يتماشى مع المذكرة التوجيهية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن إدراج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات البرمجة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على الصعيد القطري	الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (فريق دعم الأقران)	سنويا	لا ينطبق	٦١[و]	٨٧

	رقم الفقرة (الفقرات) من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	الوتيرة	*A/69/63-E/2014/10* (٢٠١٤)[أ]	*A/70/62-E/2015/4* (٢٠١٥)[أ]	*A/71/63-E/2016/8* (٢٠١٦)[أ]
٥٤	٥٨	النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي استخدمت النهج القائم على حقوق الإنسان باعتباره مبدأً من مبادئ البرمجة في أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الجديدة	الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (فريق دعم الأقران)	سنويا	لا ينطبق	٨٦[م]	٩٦
٥٥	١٤	النسبة المئوية لأطر عمل الأمم المتحدة الجديدة للمساعدة الإنمائية (أو ما يعادلها) التي تُدرج التنمية المستدامة ضمن مجالات الأولوية الاستراتيجية تمشيا مع توجيهات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن البرمجة	الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (فريق دعم الأقران)	سنويا	لا ينطبق	٩٣[م]	٩٦
٥٦	١١٩	عدد كيانات الأمم المتحدة التي اتخذت تدابير لتبسيط ومواءمة أدوات البرمجة لكل وكالة وتحقيق الاتساق بينها (يُرجى تحديد نوع الأداة)	استقصاء على مستوى المقار[و]	سنويا	لا ينطبق[ك]	١٣ (من ٢٢)	١٤ (من ٢٥)
٥٧	١١٧ و ١١٩	متوسط عدد الأشهر اللازمة لإعداد إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	الفريق الإقليمي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (فريق دعم الأقران)	سنويا	لا ينطبق	١٣[م]	١٢
٥٨	١١٧ و ١٢٠	النسبة المئوية لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج التي تشير إلى أنها توافق ”بشدة“ أو ”إلى حد ما“ على أن العمل مُقسّم بصورة واضحة بين وكالات الأمم المتحدة على الصعيد القطري	استقصاء آراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج[ل]	كل سنتين	لا ينطبق	٦٧	٦٩
٥٩	١١٧	النسبة المئوية لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج التي ”توافق بشدة“ على أن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أو أي إطار تخطيطي آخر تطبقه الأمم المتحدة، ساعد في تحسين التركيز على النتائج	استقصاء آراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج[ل]	كل سنتين	٤٨	٤٧	٣٧
٦٠	١٢١	عدد وكالات الأمم المتحدة التي واءمت دورات التخطيط والميزنة مع الإطار الزمني للاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات	استقصاء على مستوى المقار[و]	سنويا	١٢ (من ١٢)	١٥ (من ٢٢)	١٥ (من ٢٥)
رابعا - باء - نظام المنسقين المقيمين							
٦١	٤٢ و ١٢٤ (ح)	التنفيذ الكامل للعناصر التالية من نظام الإدارة والمساءلة:	استقصاء على مستوى المقار[ن]	سنويا			

رقم الفقرة (الفقرات) من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	الوتيرة	*A/69/63-E/2014/10* (٢٠١٤)[أ]	*A/70/62-E/2015/4* (٢٠١٥)[أ]	*A/71/63-E/2016/8* (٢٠١٦)[أ]
٦١(أ) و ١٣٠ (أ) و ١٣٠ (ج) و ١٣١	– النسبة المئوية لكيانات الأمم المتحدة التي راجعت التوصيف الوظيفي لأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية الذين ينتمون إليها، من أجل الاعتراف بدور المنسق المقيم			لا ينطبق[ي]	٥٥ (١٢ من ٢٢)	٥٦ (١٤ من ٢٥)
٦١ (ب)	– النسبة المئوية لكيانات الأمم المتحدة التي تدرك أنها ملزمة بتقديم تقارير إلى المنسق المقيم لكل وكالة بشأن تعبئة الموارد والأداء التنفيذي فيما يتعلق بالعناصر البرنامجية التي تتولى وكالته قيادتها في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية/''مبادرة أمم متحدة واحدة''			لا ينطبق[ي]	٦٤ (١٤ من ٢٢)	٦٨ (١٧ من ٢٥)
٦١ (ج)	– النسبة المئوية لكيانات الأمم المتحدة التي أدرجت إسهامات المنسقين المقيمين في النظام التي تطبقه لتقييم أداء أعضاء الأفرقة القطرية الذين ينتمون إليها			لا ينطبق[ي]	٥٥ (١٢ من ٢٢)	٤٨ (١٢ من ٢٥)
٦١ (د)	– النسبة المئوية لكيانات الأمم المتحدة التي أدرجت نتائج الأفرقة القطرية في نظام تقييم أداء ممثلي الوكالات			لا ينطبق[ي]	٥٩ (١٣ من ٢٢)	٦٠ (١٥ من ٢٥)
٦١ (هـ)	– النسبة المئوية للمديرين القطريين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذين وقعوا خطابات لتفويض السلطة للمنسقين المقيمين/الممثلين الإقليميين، بما في ذلك سلطة تعبئة الموارد			لا ينطبق	٨٥	٨٨
٦٢ ١٢٤ (ب)	النسبة المئوية للمنسقين المقيمين من النساء	مكتب تنسيق عمليات التنمية (قاعدة بيانات الموارد البشرية)	سنويا	٤٠	٣٩	٤٢
٦٣ ١٢٤	النسبة المئوية للمنسقين المقيمين المنتمين للبلدان المستفيدة من البرامج	مكتب تنسيق عمليات التنمية (قاعدة بيانات الموارد البشرية)	سنويا	٤٤	٤٤	٤٤

	رقم الفقرة (الفقرات) من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	الوتيرة	*A/69/63-E/2014/10* (٢٠١٤)[أ]	*A/70/62-E/2015/4* (٢٠١٥)[أ]	*A/71/63-E/2016/8* (٢٠١٦)[أ]
٦٤	١٢٥	النسبة المئوية للحكومات التي ترى أن موظفي الأمم المتحدة (رؤساء الوكالات) لديهم ”المزيج الصحيح من القدرات والمهارات بما في ذلك ما يلزم لتقديم المشورة العالية الجودة في السياسات والبرامج، وتوفير أعلى مستويات المهارات القيادية“	استقصاء آراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج[ك]	كل سنتين	لا ينطبق	٧٨	٨٤
٦٥	١٢٨	عدد كيانات الأمم المتحدة التي تنفذ بالكامل ترتيبات تقاسم التكاليف ونسبتها المئوية	مكتب تنسيق العمليات الإنمائية	سنويا	لا ينطبق	١١ (من ١٨)/ ٦٠	١١ (من ١٨)/ ٦٠
٦٦	١٢٨	تقديم مقترح بشأن طرائق تمويل نظام المنسقين المقيمين إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في عام ٢٠١٣	مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	مرة واحدة (٢٠١٣)	لا	قيد الإنجاز[ش]	لا ينطبق[ت]
٦٧ (أ)	١٢٨	تقديم المساهمات النقدية إلى نظام المنسقين المقيمين[ث]	مكتب تنسيق العمليات الإنمائية	سنويا	لا ينطبق	لا ينطبق[م]	٢٣,٦ مليون دولار
٦٧ (ب)		تقديم المساهمات العينية إلى نظام المنسقين المقيمين[ع]	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
٦٧ (ج)		النسبة المئوية للمنسقين المقيمين الذين ذكروا أنهم أتيح لهم الوصول إلى بعض الموارد التقنية الخاصة بكيانات الأمم المتحدة أو كلها دون صعوبة	استقصاء آراء المنسقين المقيمين	سنويا	لا ينطبق	٨٥	٨٠
٦٨	١٢٤ (أ) و (ب) و ١٢٧(ج)	استعراض مركز تقييم المنسقين المقيمين وتحسينه للوصول في نهاية المطاف إلى الهدف المتمثل في استقدام قيادات ذات قدرات متميزة	مكتب تنسيق العمليات الإنمائية	مرة واحدة	لا ينطبق	أُنجز	
٦٩ (أ)		النسبة المئوية لأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية الذين فُوضت لهم السلطة الكافية لاتخاذ القرارات بالنيابة عن وكالاتهم	استقصاء دعم التنسيق الخاص بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (A/70/62-E/2015/4)[د]		لا ينطبق	٢٤	لا ينطبق[ن]
٦٩ (ب)	١٢٤ (ي)	النسبة المئوية للبلدان التي ”توافق بشدة“ على أن الممثلين الميدانيين لكيانات منظومة الأمم المتحدة لديهم السلطة الكافية للاستجابة بفعالية وكفاءة للاحتياجات والأولويات الوطنية	استقصاء آراء المنسقين المقيمين (A/70/62-E/2015/4 و A/71/63-E/2016/8)	سنويا	لا ينطبق	١٧	٢٤

رقم الفقرة (الفقرات) من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	الوتيرة	*A/69/63-E/2014/10* (٢٠١٤)[أ]	*A/70/62-E/2015/4* (٢٠١٥)[أ]	*A/71/63-E/2016/8* (٢٠١٦)[أ]
رابعا - جيم - نهج ”توحيد الأداء“						
٧٠ ١٣٤	البلدان المشمولة بنهج ”توحيد الأداء“	مكتب تنسيق العمليات الإنمائية	سنويا	٣٣	٤٣	٥٠[د]
٧١ ١٣٤	النسبة المئوية للبلدان التي تطبق عناصر إجراءات التشغيل الموحدة	استقصاء آراء المنسقين المقيمين[د]	سنويا	لا ينطبق	٧٢	٧٩
٧٢ ١٣٠ (ب)	النسبة المئوية للبلدان التي يصدر بشأنها تقرير قطري سنوي عن نتائج عمل الأمم المتحدة	استقصاء آراء المنسقين المقيمين[د]	سنويا	لا ينطبق	٥١	٤٩
٧٣ ١٣٨	النسبة المئوية للبلدان المستفيدة من البرامج التي نظرت في تطبيق مبادرة ”توحيد الأداء“ والتي تشعر بالرضا عن المعلومات المقدمة إليها من المنسقين المقيمين/أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتمكينها من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن هذا المبادرة	استقصاء آراء البلدان المستفيدة من البرامج[ك]	كل سنتين	لا ينطبق	٧٨	٧٣
٧٤	النسبة المئوية لأعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية الذين ذكروا أنهم تلقوا دعما فعالا من المقر فيما يتعلق بمبادرة ”توحيد الأداء“	استقصاء دعم التنسيق الخاص بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (A/70/62-E/2015/4)[د]	سنويا	لا ينطبق	٥٣	لا ينطبق
		استقصاء آراء المنسقين المقيمين (A/71/63-E/2016/8)		لا ينطبق	لا ينطبق	٦٦
٧٥ (أ)	قيام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية باعتماد خطة عمل المقار لمواجهة التحديات والعوائق، وبخاصة على مستوى المقر، التي تمنع البلدان التي اعتمدت نهج ”توحيد الأداء“ من تحقيق الاستفادة الكاملة من مكاسب الكفاءة التي يحققها هذا النهج		مرة واحدة	لا ينطبق	أُنجز	أُنجز
٧٥ (ب) ١٣٧	قيام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتنفيذ خطة عمل المقرات لمواجهة التحديات والعوائق، وبخاصة على مستوى المقر، التي تمنع البلدان التي اعتمدت نهج ”توحيد الأداء“ من تحقيق الاستفادة الكاملة من مكاسب الكفاءة التي يحققها هذا النهج	مكتب تنسيق العمليات الإنمائية	سنويا (بدءا من عام ٢٠١٥)	لا ينطبق	قيد التنفيذ	قيد التنفيذ

	رقم الفقرة (الفقرات) من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	الوتيرة	*A/69/63-E/2014/10* (٢٠١٤)[أ]	*A/70/62-E/2015/4* (٢٠١٥)[أ]	*A/71/63-E/2016/8* (٢٠١٦)[أ]
٧٦	١٤٣	عرض الخيارات المتاحة لاستعراض واعتماد وثائق البرامج القطرية المشتركة للبلدان التي اعتمدت نهج ”توحيد الأداء“ على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠١٤	بالاشتراك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة	مرة واحدة (في عام ٢٠١٤)	لا	لا[ض]	لا[آ]
رابعا - دال - الأبعاد الإقليمية							
٧٧	١٤٦ و ١٤٧	عدد (ورقات) المواقف المشتركة على الصعيد الإقليمي الصادرة بشكل مشترك عن آليات التنسيق الإقليمي/مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل مناصرة القضايا الإنمائية الرئيسية	تقارير آليات التنسيق الإقليمي/الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	سنويا	لا ينطبق	١٥	٨
٧٨	١٤٨ و ١٤٩	النسبة المئوية للمنسقين المقيمين/أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية الذين ”يوافقون بشدة“ على أن فريق دعم الأقران الإقليمي يسهم بقيمة مضافة في صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية	استقصاء دعم التنسيق الخاص بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (A/70/62-E/2015/4)[ص]	سنويا	لا ينطبق	٥	لا ينطبق
			استقصاء آراء المنسقين المقيمين (A/71/63-E/2016/8)		لا ينطبق	لا ينطبق	خريطة الطريق: ٤٧ التحليل القطري: ٢٦ التخطيط الاستراتيجي: ٣٦ الرصد والتقييم: ٢٠
٧٩	من ١٤٦ إلى ١٥٠	النسبة المئوية للمنسقين المقيمين/أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية الذين ذكروا أن آليات التنسيق الإقليمية تقدم دعما فعالا للمسائل ذات الأولوية العليا على الصعيد الإقليمي/دون الإقليمي الهامة بالنسبة للبلد	استقصاء دعم التنسيق الخاص بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (A/70/62-E/2015/4)[ص]	سنويا	لا ينطبق	٥٣	لا ينطبق
			استقصاء آراء المنسقين المقيمين (A/71/63-E/2016/8)		لا ينطبق	لا ينطبق	٧٢
٨٠	من ١٤٦ إلى ١٥٠	النسبة المئوية للمنسقين المقيمين/أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية الذين ذكروا أن الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقدم دعما فعالا للمسائل ذات الأولوية العليا على الصعيد الإقليمي/دون الإقليمي الهامة بالنسبة للبلد	استقصاء دعم التنسيق الخاص بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (A/71/63-E/2016/8)[ص]	سنويا	لا ينطبق	٥٠	لا ينطبق
			استقصاء آراء المنسقين المقيمين (A/71/63-E/2016/8)		لا ينطبق	لا ينطبق	٧٩

	رقم الفقرة (الفقرات) من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	الوتيرة	*A/69/63-E/2014/10* (٢٠١٤)[أ]	*A/70/62-E/2015/4* (٢٠١٥)[أ]	*A/71/63-E/2016/8* (٢٠١٦)[أ]
٨١	من ١٤٦ إلى ١٥٠	النسبة المئوية للمنسقين المقيمين/أعضاء أفرقة الأمم المتحدة القطرية الذين ذكروا أن اللجان الإقليمية تقدم دعما فعالا للمسائل ذات الأولوية العليا على الصعيد الإقليمي/دون الإقليمي الهامة بالنسبة للبلد	استقصاء دعم التنسيق الخاص بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (A/70/62-E/2015/4)[ب]	سنويا	لا ينطبق	٤٢	لا ينطبق
			استقصاء آراء المنسقين المقيمين (A/71/63-E/2016/8)		لا ينطبق	لا ينطبق	٦٣
رابعا - هاء - تبسيط ممارسات العمل وتنسيقها							
٨٢	١٦١	وضع استراتيجية مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بنهاية عام ٢٠١٣ لدعم إنشاء أماكن عمل مشتركة في البلدان المستفيدة من البرامج الراغبة في إقامة أماكن عمل من هذا القبيل	تقارير مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (فريق العمل المعني بالمباني المشتركة)	سنويا حتى إنجازها	لا	لا	نعم
٨٣	١٥٢	تقديم خطة بشأن خدمات الدعم الموحد المشترك على الصعيد القطري إلى مجالس الإدارة في عام ٢٠١٤، تشمل مجالات الإدارة المالية، والموارد البشرية، والمشتريات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات الأخرى	استقصاء على مستوى المقار	سنويا حتى إنجازها	لا	لا	لا
٨٤	١٥٥	قيام اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتقديم خطة لمواءمة الأنظمة والقواعد والسياسات والإجراءات على نطاق المنظومة في جميع المجالات الوظيفية لتسيير الأعمال كي يستعرضها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحلول نهاية عام ٢٠١٤	مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة	سنويا حتى إنجازها	لا	لا	لا[ب ب]
٨٥	١٥٩	تقديم مقترح في عام ٢٠١٤ بخصوص وضع تعريف موحد للتكاليف التشغيلية ونظام مشترك (وموحد) لمراقبة التكاليف	اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة/مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية	سنويا حتى إنجازها	لا	لا	نعم
٨٦	١٥٦	النسبة المئوية للبلدان التي تضطلع حكوماتها بـ ٢٥ في المائة أو أكثر من حجم مشترياتها السنوية الممولة من الأمم المتحدة	استقصاء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لآراء أفرقة إدارة العمليات	سنويا	٢٤	٢٢	١٨

رقم الفقرة (الفقرات) من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	الوتيرة	A/69/63-E/2014/10 (٢٠١٤)[أ]	A/70/62-E/2015/4 (٢٠١٥)[أ]	A/71/63-E/2016/8 (٢٠١٦)[أ]
٨٧ (أ) ١٦٠	إعداد تقرير عن دراسة لبحث إمكانية إضفاء قابلية التشغيل البيني على نظم التخطيط المركزي للموارد لدى الصناديق والبرامج وأن يفيد بالتقدم المحرز في تحقيق إمكانية التشغيل البيني بالكامل في عام ٢٠١٦	اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة	سنويا حتى إنجازها	لا	لا	نعم
٨٧ (ب) ١٦٠	إعداد تقرير عن التقدم المحرز لتحقيق قابلية التشغيل البيني بالكامل لنظم التخطيط المركزي للموارد في عام ٢٠١٦	اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة	مرة واحدة (٢٠١٦)	لا ينطبق	لا ينطبق	قيد الإنجاز[هـ هـ]
٨٨ (أ)[ج ج] ١٥٢ و ١٥٤	النسبة المئوية للبلدان التي تنفذ ما لا يقل عن خمس خدمات مشتركة على أساس اتفاقات طويلة الأجل موحدة ومشتركة بين الوكالات	استقصاء آراء أفرقة إدارة العمليات[د]	سنويا	لا ينطبق	٧ (٦)	٥ (٦)
٨٨ (ب)	النسبة المئوية للبلدان التي تنفذ ما لا يقل عن خمسة اتفاقات موحدة طويلة الأجل			لا ينطبق	٤٣ (٣٦)	٣٣ (٣٩)
٨٩ ٦٤ و ١٥٢	النسبة المئوية للبلدان الممتثلة بالكامل لإطار النهج المنسق للتحويلات النقدية	اللجنة الاستشارية المعنية بالنهج المنسق للتحويلات النقدية	سنويا	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق[دد]
٩٠ ١٥٣	عدد كيانات الأمم المتحدة التي قدمت خططا إلى مجالس إداراتها من أجل ترشيد إجراءات العمل داخل الوكالات بحلول نهاية عام ٢٠١٣	استقصاء على مستوى المقار	مرة واحدة (٢٠١٤)	لا ينطبق	٧ (من ٢٢)	١٠ (من ٢٥)
رابعا - واو - الإدارة القائمة على النتائج						
٩١ ١٧١	النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية السنوية غير المعتمدة لنهج ”توحيد الأداء“ التي تقوم بإعداد تقارير سنوية عن النتائج	استقصاء آراء المنسقين المقيمين[د]	سنويا	لا ينطبق	٤٤	٣٦
٩٢ ١٦٦ و ١٦٨	عدد كيانات الأمم المتحدة التي تستخدم الأدوات والمبادئ المشتركة للإدارة القائمة على النتائج على النحو المحدد في دليل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية للإدارة القائمة على النتائج	استقصاء على مستوى المقار	سنويا	لا ينطبق[ى]	١٥ (من ٢٢)	٢٣ (من ٢٥)
٩٣ ١٧٠	عدد كيانات الأمم المتحدة التي أعدت أطرا واضحة وقوية للنتائج من أجل خطط التنفيذ الاستراتيجية في عام ٢٠١٤	استقصاء على مستوى المقار	مرة واحدة (٢٠١٤)	لا ينطبق[ى]	١٥[هـ هـ] (من ٢٢)	لا ينطبق[ط]

	رقم الفقرة (الفقرات) من قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦	المؤشر	المصدر/طريقة الجمع	الوتيرة	*A/69/63-E/2014/10* (٢٠١٤)[أ]	*A/70/62-E/2015/4* (٢٠١٥)[أ]	*A/71/63-E/2016/8* (٢٠١٦)[أ]
٩٤	١٧٢	إجراء استعراض للإدارة القائمة على النتائج والإبلاغ عن النتائج على نطاق المنظومة، في كافة أنحاء منظومة الأمم المتحدة، بحلول عام ٢٠١٦	وحدة التفتيش المشتركة	مرة واحدة (٢٠١٦)	لا	لا	قيد الإنجاز[وو]
٩٥	١٧٠	النسبة المئوية لأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي استجابت بشكل إيجابي لحكومات البلدان التي أعربت عن رغبتها في تلقي الدعم من هذه الافرقة في مجال تعزيز النظم الوطنية للإدارة القائمة على النتائج	استقصاء آراء المنسقين المقيمين	مرة واحدة (٢٠١٦)	لا ينطبق	لا ينطبق	٩٤
رابعا - زاي - تقييم الأنشطة التنفيذية المضطلع بها من أجل التنمية							
٩٦	١٧٣	عدد الكيانات التي لديها نظام لتتبع التقييمات يشمل حالة تنفيذ التقييمات وردود الإدارة عليها	استقصاء آراء المقرات	سنويا	لا ينطبق[ي]	١٨ (من ٢٢)	٢٠ (من ٢٥)
٩٧	١٨١	وضع سياسة للتقييم المستقل على نطاق المنظومة وإعداد مقترح لإجراء تقييمات تجريبية على نطاق المنظومة لكي يناقشه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته لعام ٢٠١٣	وحدة التفتيش المشتركة نيابة عن آلية التنسيق المؤقتة أ/	مرة واحدة (٢٠١٣)	لا		نعم
٩٨	١٧٥	النسبة المئوية للبلدان المستفيدة من البرامج التي ”توافق بشدة“ على أن الأمم المتحدة أسهمت في تعزيز قدرات التقييم الوطنية	استقصاء آراء حكومات البلدان المستفيدة من البرامج ك/	كل سنتين	١٠	١٦	١٦
٩٩	١٨٢	النسبة المئوية لتقييمات أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي جرى بشأنها إعداد رد من الإدارة (من مجموعة البلدان المستفيدة من إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية)	استقصاء آراء المنسقين المقيمين (A/70/62-E/2015/4)		لا ينطبق	٥٩	لا ينطبق
			نظام إدارة المعلومات الخاص بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية[ن] (A/71/63-E/2016/8)	سنويا	لا ينطبق	لا ينطبق	٢٨[س]

(حواشي المرفق)

(أ) تقارير الأمين العام للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦ تبلغ عن البيانات المجموعة في الأعوام ٢٠١٣ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

(ب) توافرت البيانات المتعلقة بالمعونة المتعددة الأطراف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

(ج) لم تتوافر البيانات المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب لعامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤.

(د) أشير إلى المصدر في السابق على أنه إما استقصاء الدعم التنسيقي أو التقرير السنوي للمنسق المقيم في الوثيقة (٢٠١٥) A/70/62-E/2015. وعند توافر البيانات، جرى تقسيمها إلى صفين. وحيثما حلّ بديل للمصادر السابقة، يرد المصدر الصحيح وتم جمع البيانات المقابلة من ذلك المصدر.

(هـ) نتيجة لتغيير في مصدر البيانات، ينبغي توخي الحذر عند مقارنة نقاط البيانات المتعلقة بهذا المؤشر على مدى الأعوام.

(و) تغير المصدر بعد صدور الوثيقة A/69/63-E/2014/10 إلى استقصاء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المقر بعد أن كان استعراض مكتب إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للخطط الاستراتيجية للوكالات، إذ إن الأخير لم تثبت جدواه عمليا بالنسبة لجميع كيانات الأمم المتحدة.

(ز) طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٥/٢٠١٥ تقريرا سنويا عوضا عن تقرير يصدر مرة واحدة.

(ح) تُصنَّف هيئة الأمم المتحدة للمرأة على هذا النحو، مع الإقرار بأنها ليست صندوقا ولا برنامجا.

(ط) لا ينطبق، إذ إن البيانات المتعلقة بالمؤشر تُجمع إما مرة واحدة أو كل سنتين.

(ي) في الاستقصاء الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في عام ٢٠١٣، سعت الإدارة إلى إيجاد معلومات كيفية و لم تتم الإفادة عن هذه البيانات.

(ك) أجرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية استقصاء لآراء البلدان المستفيدة من البرامج في الأعوام ٢٠١٢ و ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

(ل) لم يكتمل بعد نهج مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لقياس القدرات.

(م) نُقِّح الرقم بسبب ورود معلومات جديدة إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (انظر A/71/63-E/2016/8، الفرع الرابع-حاء).

(ن) أُنشئ نظام مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لإدارة المعلومات في عام ٢٠١٥. وهو يحل محل التقرير السنوي للمنسق المقيم واستقصاء الدعم التنسيقي. وقامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتنقيح استقصاءيها المتعلقين بآراء المنسقين المقيمين وآراء أفرقة إدارة العمليات تجنبا لأعباء إصدار المزيد من التقارير. وحيث إن الأدوات قد استخدمت منهجيات وبروتوكولات مختلفة لجمع البيانات، فإنه ينبغي توخي الحذر عند مقارنة نقاط البيانات المتعلقة بالمؤشرات عبر مختلف مصادر البيانات. وبقدر الإمكان، تم تعديل البيانات لكي تصبح قابلة للمقارنة بالسنوات السابقة، وإلا فإن نقطة البيانات تردفي صف إضافي تحت نفس المؤشر.

(س) انظر الحاشية (ن) وانظر الملاحظة المنهجية (www.un.org/en/ecosoc/qcpr/pdf/qcpr_2016_methodological_note_on_surveys.pdf) للاطلاع على تفاصيل عن الانخفاض المبلغ عنه.

(ع) المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة فيما يتعلق بموظفي الخدمات العامة ومجلس الرؤساء التنفيذيين فيما يتعلق بالرتبة ف-٤ وما فوقها.

(ف) أفيد بأن التقييم مدرج على قائمة مشاريع وحدة التفتيش المشتركة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

(ص) لم يُتخذ أي إجراء آخر خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير.

(ق) تضمن السؤال الوارد في استقصاء آراء المنسقين المقيمين لعام ٢٠١٥ الذي أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية عبارة ''في السنوات الخمس الماضية''. تكشف بيانات هذا المؤشر عن النسبة المئوية لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج التي تنظر إلى قدرة منظومة الأمم المتحدة على ''توفير فرص الحصول على المعارف المتخصصة في مجموعة واسعة من المجالات المواضيعية'' باعتبارها من السمات ''الهامة جدا'' للمنظومة.

(ش) تكشف بيانات هذا المؤشر عن النسبة المئوية لحكومات البلدان المستفيدة من البرامج التي تنظر إلى قدرة منظومة الأمم المتحدة على ''توفير فرص الحصول على المعارف المتخصصة في مجموعة واسعة من المجالات المواضيعية'' باعتبارها من السمات ''الهامة جدا'' للمنظومة.

(ت) مساهمات بموجب اتفاق تقاسم التكاليف الخاص بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

(ث) تعذر تجميع بيانات هذا المؤشر بدون تعريف موحد للمساهمات ''العينية''. وأُضيف المؤشر ٦٧ (ج) لتوضيح الاتجاه ذي الصلة.

(خ) A/70/62-E/2015/4، الفرع رابعا - باء.

(ذ) انظر A/71/63-E/2016/8، الفرع رابعا - باء.

(ض) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

(ظ) أُجريت مشاورة غير رسمية اشترك فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

(أ أ) انظر الوثيقة A/71/63-E/2015/6، الفرع رابعا - ألف، بشأن إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

(ب ب) انظر A/71/63-E/2016/8، الفرع رابعا- هاء.

(ج ج) حُذفت المؤشرات من ٨٨ (ج) إلى ٨٨ (و) لاستحالة قياسها على هذا النحو.

(د د) ارتئي أن مفهوم ''الدولة الملتزمة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية'' لا يقبل القياس وأُلغي رسميا مع نشر إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية الخاص بمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في شباط/فبراير ٢٠١٤. وانظر A/71/63-E/2016/8، الفرع رابعا - ألف، بشأن بناء القدرات والتنمية.

(هـ هـ) تجيب نقطة البيانات هذه عن السؤال ''إلى أي مدى تبيّن الخطة الاستراتيجية التي تطبقها وكالتكم حاليا سلاسل النتائج الكاملة؟''.

(و و) انظر A/71/63-E/2016/8، الفرع رابعا - واو، بشأن الإدارة القائمة على النتائج.